الدُّرُّ المنثور في مكنون جوهر العقول

(حصاد التفاعل)

ديـوان العـرب للنشـر والتـوزيع

عنـــوان الكتاب: الدُرُّ المنثور في مكنون جوهر العقول
اســـم المـؤلف: د. محمد فتحي عبد العال
التصنيف الأدبي: (حصاد التفاعل)

رقـم الإيـــداع: 16351 / 2024

الترقيـم الدولي: 0 - 986 - 998 - 977 – 978

التدقيـق اللغوي: إسراء عبد الكريم
تـصـميـم الغلاف: شيماء منـيـر
التنسيق الداخلي: محمد وجـيـه
رقـــم الطبـعـة: الطبعة الأولـى

المديـــر العام: د. فادية محمد هندومة

دار ديوان العرب للنشر والتوزيع - مصر – بورسعيد
تليفون: 00201030502390
dewanalarabegypt@gmail.com

الدُّرُّ المنثور في مكنون جوهر العقول

(حصاد التفاعل)

د. محمد فتحي عبد العال

ديوان العرب للنشر والتوزيع

إهداء

إلى أختي العزيزة الأستاذة "أمنية فتحي عبد العال"، والتي حمَلَت على عاتقها مَهامَّ كثيرةً في سبيل إنجاز الكثير من مواد هذا الكتاب، ومرافقتي في كثيرٍ مِن اللقاءات والندوات الأدبية، وتسجيل محتواها بدِقَّة، ومراجعتها معي.
فلها مني كل الشكر والتقدير

د. محمد فتحي عبد العال

****

"الرجال ثلاثة: رجلٌ ينظر في الأمور قبل أن تقع، فيصدرها مصدرها. ورجلٌ متوكِّلٌ لا ينظر، فإذا نزلت به نازلةٌ شاورَ أهل الرأي، وقَبِلَ قولهم. ورجلٌ حائرٌ بائرٌ لا يأتمِرُ برُشدٍ ولا يُطيعُ مرشدًا".

"الخليفة الراشد الثاني: عمر بن الخطاب"
"البيان والتبيين" للجاحظ

"وصلتُ إلى مدينة مصر أمِّ البلاد، وقرارة فرعون ذي الأوتاد، ذات الأقاليم العريضة، والبلاد الأريضة، المتناهية في كثرة العمارة، المتباهية بالحُسن والنَّضارة، مجمع الوارد والصادر، ومحطُّ رحلِ الضعيف والقادر، وبها ما شئتَ من عالِمٍ وجاهِلٍ، وجادٍّ وهازل، وحليم وسفيه، ووضيع ونبيه، وشريف ومشروف، ومنكر ومعروف، تموج موج البحر بسكانها، وتكاد تضيق بهم على سعة مكانها وإمكانها. شبابُها يجدُّ على طول العهد، وكوكب تعديلها لا يبرح منزل السَّعْد، قهرت قاهرتُها الأمم، وتملكت ملوكُها نواصي العُرْبِ والعجم، ولها خصوصية النيل التي جلَّ خطرها، وأغناها عن أن يستمدَّ القُطرُ قطرها، وأرضها مسيرة شهر لمجد السير، كريمة التربة، مؤنسة لذوي الغربة".

الرَّحَّالة المغربي "ابن بطوطة."

"بحر الخلائق، وخزينة الناس، ومنبع الجماعات، حقًّا إنَّ في مصر لـ "حمير" كثيرون، يكاد المرء يظن أنها مستولية على البلد من كل الجوانب؛ إذ يسمعُ من الحمَّارين أصواتًا ترتفع وتقول: ظهرك، جنبك، وجهك، يمينك، يسارك..
وأول مقام موسيقي تسمعه في مصر صباحًا هو نهيق الحمير في مقام "السيكة"؛ لأنَّ حمارًا واحدًا إذا نهق في إصطبل من الإصطبلات نهقت جميع الحمير في البلد..
إنَّ في مصر سبعين شعبًا، ويُتكلَّم فيها بمائة وأربعين لغة..

في مصر ستة وخمسون ومائة جامع، بناها السلف من السلاطين، ولم يُخلِّفها ملوك وسلاطين بلاد الروم والعرب والعجم وحسب، بل بلاد المسلمين قاطبة، إنها جوامع عظيمة القدر، فكلُّ جامع يُشبه جنة"..

الرَّحَّالة التركي "*أوليا جلبي* بن درويش محمد أغا ظلي"

"إنه لا يمكن عمل شيء في هذا البلد بدون تقديم الهدايا!"..

الرَّحالة "كليجهورن"، شبكة الألوكة

"أقسم بالله العظيم، ونبيِّه الكريم -محمد -صلى الله عليه وسلم- على أنْ أكون أمينًا وحريصًا على شروط الشَّرف والبر والصلاح في تعاطي صناعة الطِّب، وأن أُسعِف الفقراء مجانًا، ولا أطلب أجرةً تزيد عن أجرة عملي، وأني إذا دخلت بيتًا فلا تنظر عيناي ماذا يحصل فيه، ولا ينطق لساني بالأسرار التي يأتمنونني عليها، ولا أستعمل صناعتي في إفساد الخصال الحميدة، ولا أعاون بها على الذنوب، ولا أعطي سُمًّا البتَّة، ولا أدلُّ عليه، ولا أشير به، ولا أعطي دواءً فيه ضررٌ على الحوامل، أو إسقاطٌ لهنَّ، وأكونَ مُوقِّرًا وحافظًا للمعروف مع الذين علَّموني، ومُكافئًا لأولادهم بتعليمي إياهم ما تعلَّمتُه من آبائهم، وما دُمت حريصًا على عهدي، وأمينًا على يميني، فجميع الناس يحترمونني ويوقِّرونني، وإن خالفت ذلك، أكون المُذَلَّ المُحتقَر، والله شهيد على ما أقول. قد تم العهد"..

"عهد أو قسم الأطباء في عهد محمد علي باشا الكبير"

****

مقدمة

ما دعاني لأن أفرد كتابًا خاصًّا لإدارة الحوار مع قُرَّائي هو ما تعلَّمتُه بمجالِ الجودَة، مِن ضرورة التواصل (communication) وتقديم تفسيرات وتوصيات (feedback) كاملة وكافية ووافية نحو أي استفسار مهما كان.
وتعلَّمتُ أيضًا أن أحترم الاستفسارات مهما كانت بساطة أطروحاتها أو أصحابها وتأكَّدتُ أنَّ عبارة: "آن للشافعي -في روايات أبو حنيفة- أن يمدَّ رجله" لا حقيقة لها، ولا ينبغي أن تكون بين سائل ومسؤول.
بالتأكيد أنا لستُ موسوعيًا، وبعض الأسئلة -لا أخفيكم سرًا- أنها تضعني في كثير من الأحيان في حيرة وفي مأزق البحث عن إجابة منطقية وشافية ومقنعة بعيدًا عن "التابوهات" المحفوظة.
كثيراً ما وضعت نفسي مكان صاحب السؤال، وأخذت أعس بين أوراق الماضي ودروب خباياه بحثاً عما أقتنع به أولًا؛ ليتسنى لي أن أقدمه لقُرَّائي عن طيب خاطر.
ذات يوم قررت الالتحاق بمعهد إسلامي بنظام الدراسة عن بُعد، يزعم أن موطنه الأصلي أمريكا.
الصراحة لم يكن يعنيني في الأمر سواءً أكان صدقًا أو كذبًا إلا أن أستمر على عهد قطعته على نفسي في الانتظام بالدراسات الإسلامية، إذ أحسست بأمان داخلي واطمئنان مع الدبلوم الأول الذي حصلت عليه من المعهد العالي للدراسات الإسلامية، واستشعرت أن التزود بالدين يبعث في النفس راحةً لا تُضاهى، فقرَّرتُ أن أستمر رغم سفري للخارج.
لكن سرعان ما ضقت ذرعا بنظام المعهد الذي يشترط الحضور اليومي على برنامج(*Zoom*) لمدة تتجاوز الساعتين، وهذا محال مع ظروف عملي، فاقترحت عليهم أن تسجل المحاضرات وتترك مسألة الحضور لمن استطاع

لذلك سبيلا، وأوضحت أن بعض الدارسين يضطرون للكذب، فيشعلون زر الزووم لمجرد إثبات الحضور، وينصرفون لأشغالهم في الحقيقة.
وإذا بمسؤول إحدى المواد وكأنني أشعلت زناد فكره المنغلق منذ ولادته، فبدلًا من أن يستمع ويناقش ويدرس الموضوع من جوانبه تجاهل كلامي بالكلية واستحدث نظاما جديدا وهو: مناداة الطلبة أثناء بثِّ المحاضرة وتسجيل المنتبهين معه فعليًّا، ووضع لائحة غياب كنت على رأسها.
استغربت سلوكه وداخلتني الريبة، وسألته عن مؤهلاته العلمية، فكتب ردًّا عليَّ: "وهل يسأل الطالب عن مؤهلات أستاذه ومعلمه؟" فرددتُ عليه: بالطبع من حقِّ الطالب أن يقف على مؤهلات الأستاذ وإن كانت متوافقة مع تخصصه. فكتب في برود ترسمه الكلمات: وهل كان لدى البخاري أو الشافعي مؤهلات أكاديمية قبل تصديهم للحديث والفقه؟!
وبعدها، نالني الحجبُ والفصلُ مِن المعهد.
طبعًا عرفتُ أنَّ هذا الأستاذ والذي من المفترض أنه موكَّل له الإشراف ومناقشة رسائل ماجستير ودكتوراه "أون لاين" هو مُقرئ بأحد المساجد لا أكثر ولا أقل.

ما فائدةُ ما سردت؟!
أريد أن أوضِّح لك -عزيزي القارئ- التعريف المثالي والجلي لغياب مفهوم التواصل الفعال، وانعدام ثقافة الحوار وتبادل الآراء داخل مجتمعاتنا.
ولن أكونَ مبالغًا، أو لديَّ استشعار زائدٌ للذات، أو واقفًا حتى على بعض عتبات درج الغرور، إنْ قلتُ: أني بهذا الكتاب الذي أضعه بين أيديكم أكون أول كاتب مصري وعربي يتَّخذُ هذه الخطوة، ويُفرِدُ هذه المساحة الكبيرة لقُرَّائه بحثًا عن قواسم مشتركة، وفَهمٍ متبادَل، مِن أجل واقعٍ أفضل، وغدٍ مشرق، عمادهما تاريخٌ حقيقيٌّ، أو قابَ قوسين أو أدنى منه.

والله من وراء القصد

د. محمد فتحي عبد العال
كاتب وباحث وروائي مصري

السؤال الأول:

لماذا لا نسلط الضوء على نموذج مثل "جيرترود نسيم" التي تحدثت عنها في كتاب "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان" فقد أخذَتْ حقها في بلدها، وصارت مدعاةً للفخر، ومثالًا يُحتذى. والاهتمام الصحفي وقتها مسلطٌ عليها باعتبارها نموذج نسائي رائد في مجال متخصص.. وقد اهتمت الدولة برعاية جهودها البحثية وتبنيها في هذه المراحل المبكرة، أرى ذلك أفضل من ديمومة رفعك لشعار "نكران الفضل جزاءً للإحسان" في مصر، ولا أظنها إلا حوادث فردية لا تقيم قاعدة، ولا يبنى عليها توجُّهٌ عام؟!

البيروقراطية في مصر لا ترحم يا عزيزي، والتمسُّك بالموروث القديم البالي من الأفكار التي ترسخ لعدم الاعتداد بكل ما هو جديد وتجربته، أو النظرة له بإكبار، أو تسليط الضوء على خبرة عامِلٍ، أو عِلمه، أو إنتاجه الفكري والبحثي، أو تقديم التقدير المستحق له عن فكرة أو مشروع.. هو سيفٌ مسلطٌ على رقاب جميع المجتهدين والنابهين دون استثناء. بينما تسود النظرة بعين الرضا لكل مَن كان لديه واسطة، أو قريب، أو نسيب، ولو فعل الأفاعيل الشنيعة عن جهلٍ أو عمدٍ، كأنْ تجِد فنانًا يسرق من أعمال الآخرين وتثبت سرقته بالدليل القاطع ولا يحاسب.

هذه أمراض مزمنة في قلب الجسد المصري العليل..

أمَّا وقد استخدمتَ "جيرترود نسيم" كمثالٍ على قولك، فأستخدمها أنا أيضًا مثالًا على العكس تمامًا،

فقد مرَّت بنفس مآسي البيروقراطية المصرية..

ودعنا نقصُّ الحكاية من البداية..

في عام 1934م حصلت الآنسة "جيرترود نسيم" على البكالوريا، ولأنها من أسرة علمية عريقة فوالدها وأخوتها مهندسون يعملون في المناجم التي تحتكرها الشركات الأجنبية في مصر، وقد اكتشفوا وجود الحديد في أسوان، فمن الطبيعي

أن يكون لهذه النشأة أثر على الفتاة في اختيار وجهتها التعليمية؛ لذا لم يكن مستغرَبًا أن تسافر إلى لندن لتلتحق بالكلية الملكية للعلوم هناك.

بعد عام اندلعت الحرب الإيطالية الحبشية الثانية وأصبح الموقف العالمي متأزّمٌ بين تحالفات توسعية تقودها ألمانيا وإيطاليا، وانقسامات حول هذه التوسعات من جانب بريطانيا وفرنسا، والعالم يتوجَّس من اندلاع حرب عالمية ثانية تأكل الأخضر واليابس كما فعلت سابقتها الأولى..

خشي الأب "لبيب نسيم" على ابنته، فاستدعاها على عجل لتستكمل دراستها بكلية العلوم في مصر، فنبغت، وتفوَّقت، وحصلت على بكالوريوس العلوم مع مرتبة الشرف الثانية.. ومن الطبيعي أن تطرق الفتاة المجتهدة أبواب الدراسات العليا في مصر، وما أدراك ما الدراسات العليا في مصر؟!

في كتابنا السابق تحدثنا عن اكتشاف "جيرترود" للنيكل، وأن تربة المنجم المصري في أسوان 2% من النيكل و3.3% من النحاس، وتقدَّمَتْ ببحثها للجامعة للحصول على درجة الدكتوراة في فلسفة العلوم، ولما كان النظام التعليمي في مصر حينها ولا زال لا يجيز الحصول على درجة الدكتوراة دون الحصول أولًا على درجة الماجستير، فقد نصحتها إدارة الكلية بتقسيم رسالتها قسمين؛ أحدهما تحصل به على درجة الماجستير، والثاني يؤجَّل لمرحلة الدكتوراة، ونفَّذت الفتاة ما اتُّفِقَ عليه، وحصلت على درجة الماجستير أخيرًا، وانتظرت عامًا لتنال بالشطر الثاني من رسالتها درجة الدكتوراة المنشودة،

فجأة.. ودون سابق إنذار، تراجعت الكلية عن الوفاء بالقسم الثاني من نصيحتها للطالبة، وشكَّلت لجنة ممتحنين خارجيين، مؤلفة من أستاذين من لندن، اختلفا في الرأي، وعليه رفض مجلس الكلية أن يمنحها درجة الدكتوراة.

تأزَّمت الأمور، ووصلت لطريق مسدود بين الطالبة والكلية إلى حدِّ إصدار العميد أمرًا بمنعها من الدخول. ومع استنفادها كافة محاولات العلاج الودي للقضية، وإقناع المسؤولين بعدالة قضيتها دون جدوى، رفعت "جيرترود" دعوى أمام مجلس الدولة، والذي أمر بانتداب أحد المستشارين للذهاب لكلية العلوم للاطلاع على الوثائق والأسانيد والشهادات العلمية التي استشهدت بها

الطالبة في دعواها، وسبق وطلبها المجلس من الكلية، فتباطأت وتقاعست عن تقديمها.

الطريف أن "جيرترود " طلبت أن ترافق المستشار المنتدب إلى الكلية لتتمكَّن مِن دخولها بعد قرار المنع الذي صدر من العميد كما تقدم. وذلك بحسب ما أفردت له مجلة "المصور" صفحاتها في العدد 1372 في 26 يناير 1951م..

المثير.. أنه -وفي نفس ذات الوقت- كان مجلس الدولة برئاسة "عبد الرازق السنهوري باشا "شاهدا داخل أروقته على خصومة علمية طريفة بين رئيس القومسيون الطبي العام من ناحية، وبين الدكاترة "محمد شريف" طبيب الأشعة بمستوصف "المبتديان"، و"عبد العزيز سامي" أستاذ الصدر بكلية الطب جامعة فؤاد الأول، و"محمد رضوان قناوي"، حول سلامة قلب وصدر الأستاذ "أحمد حسني أحمد "المعيد بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول..

وبحسب نفس العدد من المجلة، فالأستاذ "أحمد حسني أحمد" كان مرشحا عضوا أصليا لبعثة التاريخ الاقتصادي من الكلية لإنجلترا، وبحسب النظام المتبع في السفر -وحتى في التوظيف- هناك ضرورة حصول المرشح على شهادة من القومسيون الطبي العام بأنه سليمٌ معافىً خالٍ من الأمراض، وهي شهادة روتينية، الجميع مرَّ بها في مختلف شؤونه وقلَّما تكون عائقًا أمام مبتغيها..

المهم.. ذهب الأستاذ "أحمد حسني" إلى القومسيون الطبي العام، وبالكشف عليه وجد رئيس القومسيون أن وزنه لا يتفق مع طوله، وبالتالي يتطلب كشفًا بالأشعة للوقوف على الأسباب، فأحاله إلى مستوصف "المبتديان"، وخرجت الأشعة كاشفة للطبيب هناك -الدكتور "محمد شريف"- أن المرشح غير مصاب بشيء، ذهب الأستاذ "أحمد حسني" بالنتيجة إلى رئيس القومسيون متهلِّلًا لكن سرعان ما أسقط في يديه حينما وجد رئيس القومسيون غير متقبِّل لهذه النتيجة، ومرتاب فيها، فأعاد عرضه للكشف بالأشعة بالمجموعة الصحية في "بولاق"، فخرجت الأشعة بوجود درنات في القلب، وعليه، رفض رئيس القومسيون إعطائه الشهادة وألغي سفره.

لم يستسلم "أحمد حسني " وراح يصارع الظروف القاسية التي حاوطته فذهب إلى الدكتور "محمد إبراهيم" أستاذ أمراض القلب بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول، وكذلك الدكتور "عبد العزيز سامي" أستاذ أمراض الصدر بنفس الجامعة، وتأكد له من خلال شهادتهما خلوه من أمراض القلب والصدر، وبناء على ذلك طالب مدير القومسيون بإعادة الكشف عليه في ضوء هذه الشهادات الطبية التخصصية الرسمية، فامتنع، فرفع دعوى أمام مجلس الدولة مخاصمًا وزارة المعارف والصحة وجامعتي: فؤاد ومحمد علي، ومطالبا بتعويض خمسة آلاف جنيه عن الأضرار المادية والنفسية التي لحقت به.

****

السؤال الثاني

في المجموعة القصصية "استروبيا" تطرقتَ لبعض القضايا الخفية خلف أسوار الجامعة كالتحرش واستغلال النفوذ وغيره، هل يمكنك أن تمنحنا مزيدًا من تسليط الضوء على هذه القضايا الشائكة عبر أرشيف الصحافة المصرية قديمًا وحديثًا؟

للأسف، الأرشيف حافل بقصص وقضايا يندى لها الجبين، مثلًا نشرتْ مجلة "أخبار الدنيا" في عددها الرابع (عدد العيد) في سبتمبر 1946م تحت عنوان "آخر فضيحة " نقلًا عن بعض الصحف في أوائل الشهر أنه تقرر نقل الأستاذ الدكتور (....) رئيس قسم بجامعة (...) لوظيفة مدرس بمعهد آخر ليس فيه فتيات.

أثار الخبر حيرة القراء، لذا فقد سعت المجلة لاستجلاء حقيقة الأمر، وكشف أسراره، وتبيَّن لها أن الأستاذ الجليل المبجل من حملة القرآن الكريم، ويرتدي الملابس الرسمية -الجُبَّة والقفطان والعمامة-، وحاصل على الدكتوراة من فرنسا، وجامع بين زوجتين في نفس الآن، وله بنون وبنات، وبرغم كل ما أسبغه الله عليه من نِعَمٍ إلا أنه سار في طريق الشيطان والغواية، وزيَّن له سلطانُه على الطالبات وأطمعُته في مكانته إغراءهنَّ، مهدِّدًا مَن ترفض تحرشاته بالرسوب في نتيجة الامتحان آخر العام، وحدث أن حاول الاعتداء على إحدى الطالبات، وانهال عليها عناقًا وتقبيلًا، وذلك في غرفته أثناء تصحيح أبحاث قدَّمتها له.

أُسقِط في يدي الفتاة، وقالت له: "عيب يا أستاذ"، ولمَّا تلطخ وجهه بأحمر الشفاة الذي تتجمل به قالت له: "امسح وجهك"، حارت الفتاة فيما تفعل، وانقطعت عن الكلية بضعة أسابيع خشية تماديه في هذا السلوك الفاضح المشين، ثم عادت لمواصلة الدراسة بعد أن استجمعت قواها، ورفعت الأمر لعميد الكلية الذي غضب أشد الغضب، لكنه أراد التثبُّت من حقيقة دعوى الفتاة بذكاء، فدفع بورقة

إجابة الفتاة للأستاذ، وطلب منه أن ينظر فيها إن كانت تستحق النجاح مِن عدمه، فنظر الأخير نظرة عابرةً دون تفحُّص، وقال: "لا.. دعها ترسب"، مصرِّحًا أنه يعرفها، وأنها تستحق الإعادة عامًا آخر،

وسعيًا وراء الشفافية حتى النهاية، انتدب العميد لجنةً لتصحيح الورقة، ليتبيَّن له أنها تستحق النجاح، ورفع الأمر للوزير، فقرَّر نقل الأستاذ جزاءً على هذه الجريمة الأخلاقية المنكرة.

الطريف.. أنني وأنا أنقِّب -من باب الفضول- عن هذا الأستاذ مع تحفظي التام على ذكر اسمه، لأن الهدف من هذه المباحث العِظة والاعتبار، وليس نبش الماضي، والإساءة لمَن رحلوا عنا، غفر الله لنا ولهم جميعا..

في رحلة التنقيب اكتشفت نماذج من أساتذة الجامعة تم استبعادهم في هذه الفترة ذاتها سبتمبر 1946م يستحقون أن يشار إليهم بالبنان..

فمثلا في العدد 619 من مجلة "آخر ساعة" في 4 سبتمبر 1946م وتحت عنوان " العشماوي باشا يعلق المشانق لعمداء الكليات " تحدثت المجلة مستهجنة قرارات وزير المعارف وقتئذ "محمد حسن العشماوي باشا" في وزارة "إسماعيل صدقي باشا" الثالثة بإقالة الدكتور "عبد المعطي خيال بك" عميد كلية الحقوق في جامعة فاروق حرصًا على انتظام الدراسة في الجامعة وتحقيقا للمصلحة العامة، وكان الدكتور "عبد المعطي خيال" قد تقدم باستقالته في مايو من نفس العام اعتراضا على طريقة إدارة الجامعة لأزماتها مع الطلبة، مما أفلت زمامهم من بين يديه، فتساهلت معهم حيث تجب الشدة، واستعملت الشدة في وقت تجب فيه الملاينة وتحكيم العقل، في إشارات لا يخطئها لبيب؛ لمظاهرة طلبة السنة الثالثة بالكلية ضد العميد مطالبين بإلغاء بعض المواد المقررة، حيث تدخل البوليس مع الطلبة بشكل لم يعجب العميد، وآثار استياءه، وحينما استجوب الوزير في مجلس النواب حول هذا الأمر تنصل من الإجابة، وراح يلقي باللائمة على العميد في بيانه..

قرار الوزير السابق أعقبه قرارٌ آخر ألهب الصحافة ضده، وهو إقالة عميد كلية الزراعة الدكتور "كمال" والذي جاء مواكبا لموقف الأخير من قضايا فساد

داخل الكلية تستحق التوقف والتحقيق، فقد جمعت الشراكة بعض أساتذة الكلية ممن تحميهم عائلاتهم الكبيرة وصلاتهم الوثيقة بالحكام وعظام الناس مع بعض الأشخاص من خارج الكلية، فكوَّنوا مصنعًا للبن، وشركةً للعلف المستورد، أما مصنع اللبن فيديره أحد الأساتذة بالتعاون مع طبيب حُرٍّ يحتكر ألبان الكلية، وينتج المصنع كميات كبيرة من الجبن والزبدة تباع بأسعار عالية تحرم من ريعها الكلية، أما شركة العلف والتي يديها أحد الأساتذة فقد تسببت في نفوق أغلب مواشي قسم الإنتاج الحيواني بالكلية بخسائر تقدر بنحو سبعة آلاف جنيه في أربعة أعوام، وقد أثبت التشريح وجود أسلاك ومسامير في العلف أدت إلى وفاة المواشي.

ذكَّرني هذا بأحد المستشفيات التي كانت تستخدم مسامير يعلوها الصدأ في جراحات العظام، فإذا بها وبقدرة قادر تحوز أعلى شهادات الجودة وبتقييم كبير!!

ما نسوقه هنا لتحقيق التوازن وخشية الاتهام بالإساءة للأساتذة عن عمد، لكن المشهد الأول الذي بدأنا به هو الذي يعنينا، والذي يتوج لتجاوزات الأساتذة ضد الطلبة -خاصة في مراحل الدراسات العليا- وهي ظاهرة تاريخية ليست وليدة اليوم، وتستلزم وضع سقف لسلطات الأساتذة ورؤساء الأقسام والنزول بهم من أبراجهم العليا لأرض الواقع، ووجه الحقيقة الكاشف في ظل تراجع الجامعات المصرية إلى ذيل قوائم التصنيفات العالمية.. ووضعُ آليات للرقابة على الأساتذة وأعمالهم، ومحاسبتهم، وضمان عدم الإضرار بالطلبة في حالة شكواهم ضد أساتذتهم.

بعد ثورة 25 يناير 2011م كانت صناديق الشكاوى والاقتراحات بجميع أقسام الكليات لأول مرة، فإذا بها تختفي بعدها بفترة قصيرة، وكان الأولى استمرارها، واستخدام هذه البيانات من جانب إدارات الجودة، وتحليلها للوقوف على مسار العمليات التعليمية، ومدى رضا الطلبة عن شروح الأساتذة، وسلوكهم، والتحقيق الدقيق في شكواهم دون محاباة.

لقد رأيت وسمعت قصصًا يشيب لها الولدان بجامعات مصر؛ منها: أستاذ جليل كان يمتلك بارًا في بيته، وكان مدمنًا للكحوليات بدرجة مذهلة، أصيب بفيروس "سي" وكان العلاج وقتها بالإنترفيرون.. تكلفة العلاج في ذلك الوقت كانت تجاوز عشرين ألف جنيه، وبطبيعة الحال كانت الجامعة تتكفَّل بالعلاج، فكان يحصل عليه كاملًا، ثم يبيعه عبر إحدى الصيدليات، ويحصل على ثمنه مع خصمٍ مُتَّفق عليه مع الصيدلية، ويستخدم هذا المبلغ في تمويل تجارته في الأنتيكات والتحف واللوحات الفنية التي كان مهوسًا بها.

سوف تتساءل -عزيزي القارئ- وهل مِن المنطقي أن يهمل في علاج نفسه لجني المال مهما كثر؟!

ومَن قال لك ذلك يا عزيزي؟! لقد كان حريصًا على الحياة أكثر مني ومنك، وكل ما في المسألة أنه أوكل تدبير علاجه بالكامل لإحدى طالبات الماجستير لديه حتى تنال الرضا وينجز رسالتها في عامين ونصف بدلًا مِن عشرة أعوام مثلًا.!!!

العلاقة بين رؤساء الأقسام وعمال المعامل التابعة لأقسامهم علاقة شديدة الخصوصية والحساسية، فالعامل خادمٌ مطيعٌ لرئيس القسم بالمعنى الحرفي، في الصباح يجلب لرئيس القسم فطوره، ويوصي على الطعمية "أم سمسم" أن تكون بمواصفاتها القياسية، قرص دائري لا يختل توازنه عند أي حافة، والسمسم موزع بشكل متناسق، ولا أعلم إن كانت نظرية علمية للدكتور في حشو معدته الكبيرة بشكل مرتب حتى يكون الإخراج مرتَّبًا أيضًا؟!، كما أنه دائم جلب السجائر، وكروت الشحن للدكتور الجليل، ولكن ما المقابل؟!، المقابل هو غضُّ طرف رئيس القسم عما يفعله العامل بطلبة الدراسات العليا من ابتزاز أموالهم للعناية بحيوانات التجارب، فيدفع كل طالب -كل يومين- ثمن علف وطعام لحيوانات تجربته، وثمنًا لحقنهم، هذا بالإضافة لإيجار القفص اليومي، وكل هذا وأكثر لحساب العامل في أكثر الأحيان، ومشاركة بالنصف مع بعض المشرفين في أحيان أخرى. طبعًا نظرةٌ سريعةٌ مِن الطالب تكشف أنَّ الحيوانات جميعها

تتضوَّر جوعًا، وأن العامل لا يشتري سوى القليل من العلف، ويضع جُلَّ المال الذي يأخذه من الطلبة في جيبه.
وحدث أن شكت إحدى الطالبات سلوك العامل على صفحتها على التواصل الاجتماعي؛ كنوع من التنذُّر، ووصل لمسامع رئيس القسم فعلتها، فأجبرها على الاعتذار للعامل، ونيل رضاه، وإلا ضاع مستقبلها وسنوات جهدها في أبحاثها.
ومِن عصارة الذكريات إلى رصد وقائع معاصرة لا تختلف عن الماضي في شيء، لا في الجوهر، ولا حتى التفاصيل، إنما المسميات فقط (الأسماء) ومن أمثلتها:

1- من بوابة "الوطن" في 17 مارس 2021م وفضيحة ابتزاز جنسي بطلُها أستاذ جامعي بكلية الآداب جامعة قناة السويس مع إحدى الطالبات في السنة النهائية بالكلية مقابل تسريب الامتحان لها، فقامت الطالبة بتسجيل مكالمات الأستاذ الجامعي، وفيها يطلب منها زيارته في شقته، وحملت التسجيلات لرئيس الجامعة، والذي قرَّر وقف الأستاذ الجامعي، وإحالته للتحقيق، والطريف أن الدكتور الفاضل كان مفصولًا في السابق بتهمةٍ مماثلةٍ قبل عدة سنوات، وعاد للتدريس في الجامعة بحكم قضائي، وبحسب مصادر للجريدة فهذه الشكوى لم تكن الوحيدة مؤخَّرًا.. فقد تلقت الجامعة عدة شكاوى من طالبات لكن لم تثبت أية واقعة.

2- ومن موقع "روسيا اليوم" في 5 يوليو 2019 م وموافقة رئيس جامعة القاهرة على قرار مجلس التأديب بفصل أستاذ متفرغ بكلية الإعلام من وظيفته، وذلك لاتهامه بعدة تهم، من بينها: سَبُّ وقذف عميدة الكلية، والتشهير بالأساتذة والطلاب، والابتزاز والتحرش بإحدى الطالبات التي يشرف على رسالتها عبر تسجيلات على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد أقرَّ الأستاذ أنَّ الصوت بالتسجيلات صوته لكنه مفبرك، ولم يقدِّم دليلًا على ذلك.

3- ومن موقع "سكاي نيوز عربية" في 19 سبتمبر 2020م حيث قضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بمجازاة ثلاثة أساتذة -بكلية الآداب جامعة عين شمس- بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة، حيث قاموا بتسريب الامتحانات للطلبة بمقابل مادي وعيني وصل لثلاثة آلاف جنيه لإحدى المواد، وجهاز لاب توب وجهاز محمول من إحدى الطالبات التي رضخت كي لا ترسب في المادة التي كان المتهم الأول في القضية أستاذها ويعمل بالكونترول.

4- من بوابة "اليوم السابع" في 23 فبراير 2020م وحكم المحكمة الإدارية العليا بعزل مدرس جامعي بجامعة الأزهر بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الدراسات الإنسانية وآدابها بتفهنا الأشراف بالدقهلية، نتيجة لتقدمه بخمسة بحوث للترقية لدرجة أستاذ مساعد بالكلية، حيث تبين من فحص البحوث من قبل المحكمين أن ثلاثة منها منقولة حرفيًّا من رسالة دكتوراه قدمتها باحثة أمريكية بجامعة "نورث كارولينا "بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أقرَّته لجنة علمية أخرى محايدة شُكِّلتْ لفحص الأبحاث الثلاثة التي هي موضع الاتهام.

بالمناسبة، حينما يساند الأمن أحد أساتذة الجامعة أو العمداء هذا ليس نابعًا من سلطة الأستاذ، أو مؤازرة لشخصه المصون، أو دفاعًا عن كرامته المهدرة، ولو بأدنى درجات المعارضة بالهمس الخافت في الصدور، وقد يكون الأستاذ بلا أهمية أو مكانة لديهم، إنما هو توطين لثقافة الخوف في المؤسسات خشية الانفلات، وتعضيد لفكرة الرأي الأوحد، وغرس للإرادة الواحدة واصطناع للهيبة غير القابلة للمعارضة، ليؤسس الخريج على كونه تابعًا طيِّعًا منقادًا لا قياديًا، مفكِّرًا خلَّاقًا، ويظل محمَّلًا بهذه الثقافة لا يغادرها ولا تغادره ما حيي، وهي أهم من كل ما درسه ووعاه قاطبة، لينشا على الطاعة العمياء، والسلبية التامة، وتنفيذ ما يطلب منه، ويؤمر به، كالآلة الصماء دون تفكير..

حضرتُ ذات مرة ما يمكن أن نسميه تبعات ثورة 25 يناير 2011م، واعتصام بعض العاملين في إحدى المنشآت الصحية؛ لأن مديرها الأكبر قد حجب بعض ما كانت تُدرُّه الصناديق الخاصة من بدلات عن بعض العاملين، فيما ظل محتفظا بامتيازاته كاملة، وغالبا ما كان ريع هذه الصناديق يوزع بطريقة عشوائية، وقد لا تصل لصغار العاملين في كثير من الأحيان بعد توزيع الأنصبة الأكبر على كبار المديرين والإداريين، المهم.. قامت قائمة العاملين المحرومين، وامتنعوا عن العمل، وأرسلوا بشكواهم لكل القنوات الرسمية، حاول الأمن تفريق الاعتصام بعد أن ضرب المدير الكبير صاحب القرار بـ"الشلوت" من أحد العاملين المغتاظين منه على حين غِرَّة.

وللحقيقة والإنصاف، نقول أن قائد القوة الأمنية أبدى تعاطفا مع العاملين، وتفهُّما لمطالبهم، وأن المدير الذي حرمهم يجني الآلاف من منصبه ولا يبالي بأصحاب الدخول المتوسطة، ويؤثر عليهم قراره المتسرع، وكان بإمكانه التراجع، لكن لم يكن ليمهل الاعتصام ليتفاقم فهدد بالقبض على بعضهم وانفض الاعتصام على إثر ذلك، وعاد المدير متغندرًا في زهو وخيلاء، وكأنْ لا شيء قد مرَّ وكان.

ومِن الشرق نتحول ببوصلتنا صوب الغرب المتقدِّم، وكأنَّ الاستدعاء الأمني داخل الجامعات للتعامل مع الاحتجاجات الطلابية جيناتٌ موروثةٌ قابعةٌ في عقلية المصري الذي يواجه التظاهرات دائمًا باستدعاء الأمن لفضِّها دون نقاش، أو استعمال العقل والحكمة، والواضح أن هذه الجينات معه أينما ارتحل، ولنا في الدكتورة " نعمت شفيق، وشهرتها (مينوش)" خير مثال، وهي رئيسة جامعة "كولمبيا" الأمريكية، والتي استدعت مؤخَّرًا شرطة نيويورك لفض تظاهرات داخل الحرم الجامعي لدعم "غزة" الباسلة ضد العدوان *الإسرائيلي* عليها، المدعوم من الغرب لعدة شهور، مما أسفر عن اعتقال نحو مائة طالب، وأجَّج احتجاجات طلابية مماثلة في العديد من الجامعات الأميركية الكبرى وذلك في 18أبريل 2024 م.

إننا تماما في المجال التعليمي كالمجال الصحي، سواء بسواء، تمثيلٌ صادقٌ ومتجذِّر ومتأصل لنموذج "الجبنة السويسرية (Swiss cheese model)"

ذات الثقوب المتتالية، فلو صحَّ صنع الماضي ومتانة الهيكل والبناء لما وصلنا لما نحن فيه وعليه.. إنها تراكمات لا خروج منها بإصلاح الماضي، بل بالقفز على كل ما مضى، وبناء نموذج تعليمي عصري متين نحاكي به تجارب ناجحة من العالم، ومثله صحي حديث وتفعيلهما، الماضي في هذه الناحية لن يكون مفيدًا أو طريقًا مرشدًا، بل مُضِلًّا ومُهلِكًا.

****

السؤال الثالث:

هل ترى أن الصحافة المصرية نجحت في أن تكون السلطة الرابعة، وهو المصطلح الذي قدمه المؤرخ الاسكتلندي "توماس كارليل" في كتابه «الأبطال وعبادة البطل» (1841 م) نقلا عن المفكر الإيرلندي "إدموند بيرك"؟!

أعتبرُ أن فترات الحكم الملكي في عهدَيْ الملك "فؤاد" ومن بعده الملك "فاروق"، وفترات الحكم الجمهوري في عهدَيْ الرئيس "محمد أنور السادات" ومن بعده الرئيس "محمد حسني مبارك"، كانت الأكثر حريةً، وتألُّقًا، وازدهارًا، وتنوُّعًا، وتعبيرًا عن مشاكل المجتمع وسعيا لحلها..
ومِن أمثلة دور الصحافة في التوعية في العهد الملكي والتي نختصها بالذكر لندرة تناولها:
العدد 416 من مجلة "اللطائف المصورة "في 29 يناير 1923م، وحادث مقتل السري الوجيه السوري المرحوم "توفيق بك كرم" في عقر داره بالإسكندرية بعد سهرة حافلة أقامها لأصدقائه وذويه بمناسبة رأس السنة، حيث دخل الجناة المنزل من بابه البحري بعد ما نشروا قطعة صغيرة من خشب الباب، ومد أحدهم يده وفتح "ترباس" الحديد، وصعدوا إلى الدور الأول، فقطعوا أسلاك التليفون، وأسلاك الجرس في غرفة الفقيد، ومِن تقرير الطبيب الشرعي الذي شرَّح الجثة اتضح أن المجني عليه أفاق من نومه، ورفع رأسه، فضربه أحدُ القتلة بقضيب من الحديد عدة ضربات، فقاومه المجني عليه، ورفع يده ليتَّقي الضربات، ويدافع عن نفسه، فانقطعت الناموسية من مشبكها في أثناء المقاومة، فسقطت، والتفت حوله، وعند ذلك أطلق عليه شخصٌ آخر عدة طلقات من مسدسه فأرداه قتيلًا، وأحدث اللهب حروقًا في كُمِّ جلبابه وفي الناموسية، وسقط على الأرض وفارق الحياة.
المفارقة، أنَّ زوجته سمعت في الثالثة صباحًا حركةً في غرفته، وهي تنام في غرفة مجاورة، ويفصل بينهما غرفة "التواليت"، فلم تعبأ بالأمر كثيرًا، ليتم

اكتشاف الجريمة في الساعة السادسة صباحًا حينما دخلت إحدى الخادمات الغرفة، ووجدت سيدها مقتولًا.

في العدد 486 من "اللطائف المصورة "في 2 يونيو 1924م رسمت المجلة صورة رمزية كاريكاتيرية لتلخيص العبرات والعظات والدروس، والدرس الأول الذي ينبغي أن ينتبه له الساكنون في جهات "الرمل "والضواحي التي على شاكلتها -بحسب المجلة- هو أهمية تربية الكلاب في البيوت لحراستها ليلا. والدرس الثاني كان موجها للحكومة التي يجب أن تحتاط للمنازل المتفرقة في جهة "الرمل" وأمثالها من الضواحي بالتوسع في إنشاء مخافر (أقسام) للبوليس بشكلٍ وافٍ.
لم تنس المجلة صراعها التقليدي مع مجلة "الكشكول" والتي تُعدِّها من الصحافة الصفراء التي اعتادت الخوض في الأعراض؛ جنيا للربح، والتشفي، والطعن، والتجريح في صاحب "اللطائف المصورة" فمثلتها في الكاريكاتير على شكل "كلب".

****

السؤال الرابع:

في كتاب "رواق القصص الرمضاني" تحدثت عن تحديات صادفت عميد الأدب العربي دكتور "طه حسين" حينما كان وزيرا للمعارف في جعل التعليم "كالماء والهواء"، كيف تُقيِّم تجربته، وهل كان صادقا في تبنيها؟!

عندما كنتُ طالبًا في المرحلة الابتدائية، أتذكر المشرفات الاجتماعيات وهن يأتين لمطالبة الطلبة والطالبات بالمصاريف، وكان أكثرهم تخلفا عن الدفع ولفترات طويلة زميلٌ طيبٌ مسكينٌ كان وجهه يحتقن من حمرة الخجل، والمشرفة تطالبه بالمصاريف وتهدده بعدم دخول المدرسة مجدَّدًا، وحدث ذات يوم أن طُردَ مِن الحصة بعد أن تخطى كل المُهَل المتاحة للسداد، كان يومًا قاسيًا، وكنا جميعًا في أسف وأسى لِمَا حدث، وكانت سعادتنا كبيرة حينما عاد مرة أخرى، وقد تطوَّع البعض بدفع المصاريف عنه.
في الجامعة، شراء الكتب مقدَّس، ومن الدكاترة مَن يباشر بنفسه تسجيل أسماء الطلبة الذين سدَّدوا قيمة كتابه، والبعض يترك هذا الأمر لسكرتارية القسم، وحتى يتأكد مِن أنَّ جميع الطلبة قد اشترى الكتاب، فقد كان يطالب في آخر "سكشن" العملي بتسليم بضع صفحات ملونة في نهاية الكتاب تسمى "الشيت *Sheet*"، ومَن لا يقوم بتسليمها يُصبح في مَهبِّ الريح، والسقوط نتيجة محققة وحتمية..

لا زال صوت دكتورٍ جامعيٍّ يرن في أذني وهو ينذر في حدة أحد الطلبة لعجزه عن شراء كتابه قائلًا: "معاك تتعلم تعالى، مش معاك متجيش !!"
هذا الدكتور التقيته مرة أخرى وقد أصبح عميدًا، أما الطالب فقد غادر إلى غير رجعة؛ ليحفظ ما بقي من كرامته المهدرة!!
تصوَّر لو أنَّ زميلي في الابتدائية، أو هذا الزميل الجامعي قد واتتهما الفرصة ليُصبحا وزراء للتعليم.. ماذا هما فاعلان..!

بمعطيات هذا الزمان وأخلاقه، سيعودان وسيفُ الانتقام بين يديهما للقصاص من المجتمع الذي ظلمهما ومَن على شاكلتهما، ويتحوَّل مظلوم الأمس إلى ظالم اليوم، وينبري في جمع المال بحثًا عن الثراء السريع، وتعويض ما فات، ولسان حاله "لم يرحمني أحدٌ حتى أرحم غيري".

لكن لو تحولنا صوب الماضي، وبحثنا بين رجالاته، سنجد مواقف نبيلة، واستفادةً مِن متاعب الماضي في تذليل خطوات المستقبل لآخرين، وحَسبُنا أن نورد من ذلك موقفًا نبيلًا لعميد الأدب العربي الدكتور "طه حسين" الذي كان صادقًا وشريفًا ومخلصًا لدعوته:

في خطابَين من "طه حسين" أحدهما إلى "دولتلو أفندم" رئيس إدارة الجامعة المصرية (مؤرخ بتاريخ 3 فبراير 1912م)، وآخر لسكرتيرها، كان يشكو فيهما من قيام "عفيفي أفندي حجاج " الموظف بالسكرتارية بردِّه ومنعه من سماع الدرس يوم الاثنين 23 يناير 1912م لعدم دفعه الرسوم الدراسية، محتجًّا على ذلك بأن ميعاد سداد الرسوم لم ينته بعد، وأن "طرد الطالب أو وقفه لا يكون إلا بكتابة رسمية يسبقها سؤال الطالب عن ذنبه وإنذاره"، ومطالبًا بعقوبة مرضية بشأن هذا الموظف، وأن "تُعلن في الجامعة حتى يراها الناس الذين رأوا إهانته لي بالأمس ". ومؤكِّدا "أن طلاب الجامعات يجب أن يكون لهم من الكرامة والإجلال ما يلائم مكانة هذه الجامعات من الرفعة وعلو المنزلة في الهيئة الاجتماعية ". والواقعة والخطابان على سبيل الاستئناس، ولا ندري إن اهتمت الجامعة بأمره والتحقيق في الواقعة أم لا؟!! ولكن ما لا يمكن أن نغضَّ الطرف عنه أنَّ هذا الزمان كان فيه مبلغ الحرية لأقصى مدى، والاعتراض مكفول للجميع، وشتان بين هذا الأمس المبشر، والمستقبل القاتم الذي لا يستطيع فيه طالبٌ -كائنًا مَن كان- أن يهمس بكلمةٍ في وجود دكتور قد يُنكِّل به دون رحمة، والأستاذ الجامعي -للأسف- لا رقيب عليه في أوطاننا سوى الله وضميره الإنساني..

هذا "طه حسين " الطالب يجاهد من أجل قضية تؤرِّقه، ونالت من كرامته وكبريائه، فماذا وقد أصبح وزيرًا للمعارف! ماذا فعل؟! هل تنكَّر لأصوله ومحا

صفحة الماضي وطواها لغير رجعة؟! أم تصرف بإيجابية وانطلق منتصرًا لهذه القضية معليًا من شأنها، وهي تؤرِّق الكثير من الأسر المصرية التي تعجزها الظروف الاقتصادية عن تدبير مصاريف الجامعات.!!

بحسب ما جاء في مجلة "آخر لحظة" في 4 مايو 1951م فقد دعا وزير المعارف الدكتور "طه حسين "في خطابٍ منه لوزير المالية "فؤاد سراج الدين" في حكومة الوفد لوجوب إعفاء طلاب الجامعات مما بقي عليهم من الرسوم الجامعية، وأن يُسمح للطلاب جميعًا بتأدية الامتحانات بصرف النظر عن تسديد الرسوم المقررة.

لم يمُرَّ هذا مرور الكرام، إذ أثار ذلك الجامعات المختلفة، والتي كانت تنتهج أسلوب التهديد بالحرمان من الامتحانات إن لم يسدد الطالب المصروفات الدراسية المقررة، وكان أكثرهم رفضا سعادة "كامل مرسي باشا" مدير جامعة فؤاد الأول، والذي هدَّد بالاستقالة، معتبرًا خطاب الدكتور "طه حسين" خروجًا عن استقلال الجامعة، كما أنه لم يعرض على مجلس الجامعات لبحثه، فضلًا عن أنَّ الخطاب يعرض بشكل صريح في الجامعات، وذلك في قوله: "وأحب أن تعلم أن إدارة الجامعة لم تنفذ ما اتفقنا عليه أمس إلا بعد تردد وضغط مني، لأنها تعامل الطلاب معاملة الخصوم الأعداء، لا معاملة الأبناء الأصدقاء.."

السؤال الآن، وبعد كل هذه السنوات من مجانية التعليم في كل المراحل، هل تحققت نهضة التعليم في مصر؟!

الحقيقة أنَّ الارتفاع بالتعليم وجعله مجانيًّا أفاد الطبقات الفقيرة والمتوسطة الذين كانوا ومازالوا السواد الأعظم من المصريين، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى غزارة أعداد الخريجين دون عمل، ربما كان هذا صحيحًا، ولكن هذا ليس السبب الجوهري، المشكلة تكمُن في رؤية صُنَّاع القرار في مصر بعد ثورة 1952م والذين أهملوا وضع استراتيجية مستمرة لتطوير التعليم في مصر خاصة الجامعي، فمثلًا كليات الآداب بتخصصاتها المختلفة ما العائد منها؟!!

في ظل وجود كليات التربية -والتي تشتمل على نفس تخصصاتها تقريبًا- علاوة على وجود أقسام نظرية كثيرة بالجامعات المصرية لا حصاد تطبيقي لها،

المشكلة ليست في مجانية التعليم بقدر ما هي مشكلة جمودٍ في التطوير التعليمي ليستوعب احتياجات المجتمع والزيادة السكانية..
لماذا لا يكون في مصر تخصصات تهتم بفصل النفايات وإعادة استغلالها بشكل علمي نافع؟!
ولماذا لا يكون هناك مجالات كالذكاء الاصطناعي تطغى بتطبيقاتها في كافة مراحل التعليم؟!
ولماذا لا يكون لمجالات كالصيد معاهد متطورة؟!
ولماذا لا ننهض بكليات الزراعة وتكون في صدارة اهتماماتنا؟
إننا نريد أن ننهض !!، أجل، وبكل تأكيد هذه غايتنا جميعا، وحتى تتحقق يجب علينا لزامًا أن ندرس مشاكلنا من داخلها، وأن نعيد صياغة المنظومة التعليمية وفق الاحتياجات الحقيقية لمجتمعاتنا، وأن نطلق العنان للموهوبين، ونعتني بهم، ونوفِّر لهم سبل النهوض والظهور وبلوغ المكانة، وحتى لا نُغضِب أصحاب "الوسايط" والحظوة والمكانة وأنصاف الموهوبين، فمكانهم محفوظ، ولكن ليكونوا مشاركين لا متصدِّرين، جزءٌ بسيط هامشي لا القسط الأوفر الشاغل لقيادة التطوير.. والنتيجة "محلك سِر"!!
وأن نوجد ثقافة الشكر في بلادنا، الشكر للصانع والتاجر والمزارع والإشادة بالنماذج العصامية والخلاقة منهم.
مسألة الإحلال بين الأساتذة "جيلٌ قديم يسلم لجيل جديد" هي من أكثر عقبات تطوير التعليم في مصر. أحد الأساتذة كان من المفترض أن أرسل إليه بحثًا لإبداء الرأي، وكان طاعنا في السن، يعيش بمفرده، وليس له "إيميل" شخصي أو "واتس اب" فأعطاني رقم عليه "واتس" لابنة أخيه، وهي التي توده، وتعتني بأمره، عدة مرات في الأسبوع لأرسل إليها البحث لتقرأ عليه موجزا منه.

أستاذ كبير آخر لا يحبُّ أي ورق مطبوع، عليك أن تقدم البحث مكتوبًا بخطِّ اليد حتى يتبين جهدك المبذول من خلاله.
أستاذ كبير ثالث لأحد المواد يرفض أن يضمن كتاب القسم الجزء الخاص به، حتى يواظب الطلبة على حضور محاضراته، والكتابة خلفه.

ودكتور رابع لا يعترف بمهارة طلابه إلا إذا استنهضهم واحدًا بعد واحد لقراءة منهج الكيمياء أمامه "وكل لبيب بالقراءة يفهم "على حد قوله.

عدد من الأساتذة الكبار -وللأسف- أحيانًا يضعون عناوين براقة لموضوعات لا يستطيعون تنفيذها على أرض الواقع، وليس لديهم خبراتها، ويُظلم في ذلك طالب الماجستير والدكتوراه الذي يلقى على كاهله التصرف وتدبير الأمر، وأحيانًا تضطر المناقشات بعض الأساتذة الكبار الذين يكونون مدعون لمناقشتها -ولا خلفية علمية لديهم عنها لحداثة موضوعاتها- إلى إرسال نسخهم من الرسالة لأساتذة شباب أكثر دراية وخبرة -بشكل سري- لعمل تلخيص بسيطٍ ووافٍ، وعدة ملاحظات وأسئلة يستخدمها الأستاذ الكبير ليظهر بمظهر الجهبذ والخارق للعادة أمام أقرانه - خاصة الأكبر سنا- ويسدد رميه في وجه الباحث المسكين الذي أنفق الأخضر واليابس لتحقيق حلمه، ومشرفه المباشر لإحراجهما وإظهار التفوق عليهما؛ ذلك أن المناقشات غالبًا ما تكون فرصةً لهؤلاء الأساتذة الكبار لإبراز العضلات، وممارسة رياضة المصارعة، والإعلان عن كونهم لازالوا قادرين على العطاء، وإدارة البحث العلمي بكفاءة واقتدار.

طبعًا هذه أمثلة من نماذج لا تحصى ولا تُعدُّ، وللأسف يُشكِّلون عصب البحث العلمي، ويتحكَّمون في مقدراته، وإذا سئلوا عن أسباب تدهور التعليم قالوا: مجانيته، والتي ربما كانت السبب في دخول بعضهم الجامعة يومًا.

****

السؤال الخامس:

تحدَّثت في كتاب "تاريخ حائر بين بان وآن" عما حدث لـ"عرابي" ورفاقه بعد فشل ثورة "عرابي" ومنهم الإمام "محمد عبده"، وفي كتاب "نوستالجيا الواقع والأوهام" و"هوامش على دفتر أحوال مصر ":تحدثت عن ثروة عرابي ومصادرة أملاكه الطائلة وحجم المعاناة التي تعرض لها أبنائه من أجل استعادتها، والصراع بينهم بعد ذلك عليها، ولكن دون تفصيل لذلك، فهل تعرَّض ورثة الإمام "محمد عبده" لنفس المصير بعد وفاته؟!

بحسب ما أورده الإمام "محمد عبده " في إقرار ذمَّته المالية في نوفمبر 1896م فقد كانت تركَتُه على النحو التالي: "منزلًا يمتلكه في الشارع الإسماعيلي بالسيدة زينب - أربعة وعشرين فدانا، وثلاثة عشر قيراطا، وسبعة فدادين عن طريق الرهن، كلها بمنطقة مركز "شبراخيت" بالبحيرة مسقط رأسه (ولد في محلة نصر)".

وبحسب شهادة إثبات وراثة صادرة من المحكمة العليا الشرعية (كاتبها "عبد الكريم سليمان" عضو المحكمة) فالورثة الشرعيين للإمام "محمد عبده "مفتي الديار المصرية السابق والمتوفي بالإسكندرية في 11 يوليه 1905م هم: زوجته الست "رضا حمادة" بنت المرحوم "سعد حمادة " من أهالي "بيروت" وكانت في عصمته منذ 1887م وحتى وفاته، وله منها صغرى بناته الست "عائشة"، قاصر، وسنها إحدى عشرة سنة، وله من زوجةٍ سابقةٍ ماتت في حياته: ابنته الست "مريم"، وهي كفيفة البصر وبكر، لم تتزوج، وسنُّها ثلاثين سنة، والست "هانم " المتزوجة بحضرة "محمد بك يوسف " المحامي، وتوفيت بعد وفاة أبيها وأخواته لأبيه؛ الستات: "زينب" و" لطيفة" و" فاطمة."

الواضح أن رحلة مرضه (كان مصاب بسرطان الكُلية وقيل الكبد) قد أنهكته مادِّيًا؛ لذلك نجد زوجته وابنتاه القاصرة والكفيفة (العاجزة بلغة الوثيقة القاسية!!) يتقدَّمون بخطاب إلى مالية "ناظري سعادتلو أفندم حضرتلرى" بأن

"مورثنا المرحوم الشيخ محمد عبده لم يترك لنا ما يقوم بحاجات معيشتنا الضرورية، نظرًا لاشتغاله في مدة حياته بمنافع الناس العمومية وتفضيلها على شؤونه الخصوصية"، مطالبة بزيادة معاشه "الزهيد جدا" وهو سبعة جنيهات (لاحظ هنا أن ماهيته كمفتي للديار المصرية منذ 3 يونيه 1899م كانت سبعون جنيها يستقطع منها الاحتياطي خمسة المائة وهي ثلاثة أضعاف ماهيته وقت أن كان نائب قاضي في محكمة بنها وكانت 2200 قرش عام 1890م)، وتختتم خطابها بلغة تحمل استجداءً، مما يدعو للحزن: "نلتمس من مراحمكم الكريمة أن تقرروا لنا معاشات من إحسانات الحكومة يفي بمعيشتنا ويقضي حاجتنا، والله يديم لنا سعادتكم ملجأ البائسين وعضد القاصدين".

على الجانب الآخر، نجد تركة "عرابي" على الوضع الآتي: وفقا لمذكراته وقائمة ممتلكاته التي سلَّمها إلى محاميه الإنجليزي "برودلى" أثناء الدفاع عنه، وهي: 168 فدانا ونصف، ملك خاص (53 فدانا بناحية قريته "هرية رزنة" و "تل مفتاح " محافظة الشرقية-82، ونصف فدَّان أطيان خراجية وعشورية- 10 أفدنة ونصف بناحية "أكياد شرقية" -"12 فدانا" بناحية "الأسدية شرقية" -10 أفدنة ونصف أطيان عشورية بناحية "سلامون الغبار بمديرية الغربية") و100 فدان بناحية "المناجاة الصغرى" و160 فدانا بناحية "الأحبوه(الصحيح الأخيوة) شرقية"، و400 فدان بناحية "قهبونة شرقية" و"37 فدان" بناحية كفر السناجرة شرقية و12 فدان بناحية "أكياد". أي المجموع "877 فدانا ونصف." (بوابة اليوم السابع 22 سبتمبر 2019 م. قصة أموال "عرابي" وزملائه من المصادرة بأمر الخديوي توفيق إلى عودتها بقرار ثورة يوليو 1952.. توفيق صادر 877 فدانا امتلكها عرابي.. رفضوا استغاثاته لمواجهة فقره فمات دون أن يمتلك ثمن كفنه.. وثورة يوليو ردت أمواله)..

هذا الرقم ليس نهائيًا، فبعد قرار مجلس قيادة الثورة في 8 نوفمبر 1953 م بعودة هذه الثروة الطائلة لورثته، جرى تكليف اللجنة المالية بالبحث عن حقيقتها في دار المحفوظات القديمة بالقلعة فقدرتها بنحو 940 فدانا، فيما قدَّرتها مصلحة الأملاك الأميرية بنحو 268 فدانا ونصف الفدان، وكانت قد عاينتها من قبل وذلك عام 1944 م.

بمقارنة التركتين، فثروة "عرابي" الزراعية تقدر بنحو 28 مثل ثروة "محمد عبده " وثروة الأخير لا يشوبها شائبة في أنها دخلت حوزته بالشراء والميراث، لتناسبها مع دخله الذي استعرضناه.

أما "عرابي" فلا يمكن عقلًا أن تكون كل هذه الثروة الزراعية قد آلت إليه بالشراء والميراث، بل بعضها قد يكون كذلك، لكن الغالبية من عطايا الدولة شأن باقي موظفيها المهمين.

حينما صادرت الحكومة في 14 ديسمبر 1882 م أملاك "عرابي" وبعض رفاقه مثل "محمود سامي البارودي" وكانت ثروته أيضًا كبيرة، الكثيرُ اتَّهمَ الحكومة وقتها بالجور والظلم.

وساند البعض اعتراض "عرابي" على المصادرات، لكونها جاءت دون محاكمة، وتُعدُّ سابقة بحقهم لم تحدث لغيرهم من المنفيّين خارج الديار المصرية، مؤكِّدًا على خلُوِّها من أي مسوّغٍ شرعي، بل "ضد الشرائع العادلة"..

ويقول في مذكراته، مضيفًا: "ما حدث إبطالٌ لأوامر الله سبحانه وتعالى بحرماننا من كل إرثٍ شرعيٍّ يؤول إلينا في المستقبل، وبمصادرة أملاكنا بلا تحقيق، خلافًا لقول النبي: **"مال المسلم على المسلم حرام"**، ومن أمر بخلاف كتاب الله "فهو رد عليه ولا يجوز للمسلمين الإقرار على هدم أصول دينهم أبدا".

وحتى نكون عقلانيين ومحايدين في حكمنا، فهذا العدد الضخم من الأفدنة بالتأكيد تجمع لصاحبه عن طريق الإنعامات والعطايا والتخصيصات الحكومية، وذلك بأمر ولاة الأمر طوال فترات التدرج الوظيفي لصاحبها، وهو النظام المتَّبع وقتئذ، والقليل منها آل إليه عن طريق الشراء والميراث بطبيعة الحال..

ومصادرة الدولة لها استردادًا لعطاياها نظرًا لأنها أعطيت لهم لاجتهادهم في مسارهم الوظيفي مثل غيرهم، والآن أصبحوا مارقين.

في كل الأحوال هذا ليس دفاعًا عما فعلته الحكومة من تضييقٍ مادِّي على أسرة "عرابي"، ومعاناته من الفقر والحاجة في أواخر أيامه، فمهما بلغت درجة الخطأ، ومبلغ الخصومة، لزِمَ أن يتمتع الحاكم بقدر من العفو والتسامح اللائق بمنصبه، وليس بالضرورة بشخصه والخديوي "عباس حلمي الثاني" لو هيأ عيشًا كريمًا لعرابي، وأفرج عن بعضٍ من ثروته في أواخر أيامه، لحفظ له التاريخ جميل صنعه، وكريم عفوه، وعظمة أخلاقه، وقد انكسر خصم أبيه حتى غازل الإنجليز راجيًا أن يعود من منفاه، وأصبح بلا حول ولا قوة ينشد السكينة وحسن الختام..
الأمر ذاته حينما نتحدث عن موقف "عبد الناصر" من دفن جثمان الملك "فاروق" في جامع "الرفاعي" بجوار أسرته كما أوصى، فما هي خطورة جسد مسجَّى لملكٍ مسكينٍ فقَدَ عرشه، وأصبح ذكرى للتاريخ وللذاكرين -وما أقلهم-؟!
الموضوع كان يتطلب من "عبد الناصر" النظر بحِسٍّ إنسانيٍّ، ونُبلٍ أخلاقيٍّ كان المفترض أن يكون، لكن طغت عليه قسوة السياسة ولعبة الحكم.

****

السؤال السادس:

ذكرت في كتاب "هوامش على دفتر أحوال مصر" أنَّ "إدريس راغب بيك " قدَّم عريضة استرحام للملك فؤاد بعد نفي "سعد زغلول" إلى جزيرة "سيشل"، ما الذي دعاه إلى هذا الطلب، وهي جزيرة ساحرة، ومثار غبطة شباب السوشيال ميديا اليوم لسعد الطامحين أن ينفوا مثله في مثل هذه الأماكن الجميلة؟!

تعلم يا عزيزي عدم تصديق كل ما تسمعه، فضوضاء وسائل التواصل الاجتماعي لا تنتهي، بداية "سيشل" المستعمرة الأفريقية أو جمهورية سيشل أو بالفرنسية "شيلز République des Seychelles " وهذا النطق الفرنسي هو الذي كان يحلو لسعد استخدامه عند الحديث عنها، فهي تتألف من 115 جزيرة، وتقع في المحيط الهندي، وعاصمتها " فيكتوريا"، ولم تكن قبل اكتشاف البرتغاليين لها خلال القرن السابع عشر دولةً بالمعنى المتعارف عليه، فقد كانت مهجورة بلا سكان، أو معالم حياة تقريبًا، وقاعدة لانطلاق القراصنة للسطو على السفن في المحيط الهندي، ومع الصراع البريطاني الفرنسي من حولها بدأ دبيب الحياة يأخذ سبيله إليها، وبدأ القاطنون بها -تحت السيطرة الفرنسية عليها فترة "نابليون بونابرت"- يمارسون زراعة البن والشاي و قصب السكر وبعض النباتات المدارية الأخرى، وقد أطلق عليها "سيشل" "نسبة لأحد جُباة الضرائب الفرنسيين، لكن مع تحولها للسيطرة البريطانية الكاملة بعد تنازل فرنسا عنها عام 1814 م بدأت تتجه للصناعة والسياحة، وكان اتجاها بطيئًا للغاية، بخطوات تكاد تكون معدومة، والدليل ما قاله سعد زغلول -سنستعرضه لاحقًا- عنها بعد مضي 108 عام من هذا التاريخ، وقد حلَّ بها ضيفًا مشمولًا بالرعاية والعناية البريطانية الخاصة – وما أدراك ما يعني أن يشملك بالعناية الخاصة محتلٌّ لبلادك؟!- وقد كانت بالنسبة له سجنا بالمعنى الحرفي، بل لو كان قد أودع أحد السجون المصرية لكن أهون مما لاقى وشاهد هناك، في كتاب "سعد

زغلول"، سيرة وتحية 1936 م" للكاتب الكبير "عباس محمود العقاد"، نقل خطابًا شديد الأهمية خَطَّه "سعد" للدكتور "حامد محمود" في 5 سبتمبر 1922م يسرد فيه تفاصيلَ كثيرة ومستفيضة ترسم ملامح الحياة البائسة والتعيسة التي قضاها ورفاقه في هذا المنفى، وشتان بين "سيشيل " التي نراها و"سيشيل" وقت الزعيم، والتي يصفها على النحو التالي:

"هي جزيرة ملتوية صاعدة نازلة، ومساكنها ضيقة خالية من الترتيب والنظام، وأسباب الراحة ومفروشاتها غير وثيرة، خصوصًا الأسرة ولوازمها، مأكولاتها محدودة، فالغنم لا وجود لها، والبقر نادر، ولكن الفراخ كثيرة، وأكثر منها السمك، ولكن أغلب أنواعه غير جيد، أما الفواكه فقليلة، وأقل منها الخضروات التي مع قليلها لا طعم لها في الغالب، ليس بشيلز (النطق الفرنسي لاسمها) سوق للمأكولات، وإنما تباع مفرَّقةً على يد أفراد يطوفون بها من حين لآخر، وأغلب ما يحتاج إليه الإنسان من الأقمشة والأغطية غير موجود، وإنما يجلب إليها من الخارج بحسب الطلب تقريبًا، ولا وجود لأكثر الصناعات بها، فلا تجد فيها مثلًا دكانا للنظارات ولا للساعات ولا حدَّادًا ولا خيَّاطًا".

صعوبات الحياة هناك لم تقتصر على ذلك، فقد فُرِض حصارٌ عليه وعلى رفاقه للحيلولة دون اتصاله بالعالم الخارجي ونَقْلِ معاناته، فالجوابات (الرسائل) والتلغرافات تحت المراقبة، سواء الصادرة أو الواردة، كما كانت الأموال المرسلة لهم من مصر تُصرَف تَقْتِيرًا وَشَظَفًا وفق مخصصات لا يتعدَّونها: ثلاثون جنيها للرفقاء، وللزعيم الخالد خمسون جنيها، وإن طلب الزعيم زيادة عن مخصصه لم يلبَّى لبغيته، وبعد شهرين سمح له بصرف مائة جنيه!!..

أما عن السكن، فكان في البداية في منزل تحت الإصلاح في جزيرة "لونج"، ويبعد عن المدينة بمقدار خمسة أميال تقريبًا، ومؤلف من غرفة صغيرة ضيقة بالكاد تتَّسع لاثنين، وبعيدة عن محل الأطباء، ولا يوجد وسائل نقل أو سيارات، فتم العدول عن ذلك بعد مقابلة "سعد" للحاكم، وعرضه التعويض وتقرر تخصيص مسكنين آخرين بالمدينة، المفروشات بهما بالية وقديمة وغير صالحة،

وتم خصم قيمة خمسة أشهر من مستحقاتهم المالية لصالح صاحب المنزل الأول تعويضًا له دون إخطار !!

أما عن الخدمات الصحية بها، فأعتقد أن الجزيرة كانت ملهمة لفيلم "الناظر" في تقديم شخصية "زكريا الدرديري (الفنان يوسف عيد) " مدرس رياضيات وفرنساوي لحد ما يجيبوا مدرس فرنساوي " فلا يوجد في الجزيرة سوى طبيب واحد حامل لشهادة قانونية، وهو في الأصل جراح، ويمارس علاج الأمراض الباطنية، ويعاونه اثنان بلا شهادة، ونظرًا لعدم وجود صيدلي قانوني بالجزيرة، فهو يقوم بدوره، ويحضر الأدوية التي تشهد نقصًا كبيرًا إلى حدِّ عدم توافر الأسبرين إلا نادرا. وليس بالجزيرة طبيب أسنان إنما موظف "بالبوستة" ويعمل طبيبًا للأسنان بالهواية "وبالعافية" أيضًا، كما ضم لاختصاصه وظيفة قاضي صلح!!، وحينما احتاج "مكرم عبيد باشا" لحشو إحدى أسنانه حشاها له بالإسمنت، فلم تلبث إلا قليلًا.

"عاطف بك بركات" لم يكن أسعد حالا من زميله، فقد سقط سِنٌّ من طقم أسنانه، فحاول المدعي المتصنع استبدالها بأخرى، فسقطت بعد قليل، ولما حاول صنع طقم أسنان جديد له أصابه الارتباك والعجز.

أعتقد أن السبب في هذا السقوط اعتماده على الإسمنت (Dental cement) بشكل أساسي ووحيد والذي يستعمل كحشو مؤقت أو تحت الحشوات الدائمة، والتي تكون إما من الملغم الفضي (Amalgam) أو الذهب أو الزجاج من الأكريليك أو الحشوات المركبة أو السيراميك من الخزف(البورسلين).

"فتح الله باشا بركات" حينما رأى ما حل برفيقي الكفاح، وكان يعاني مرضًا شديدًا باللثة يمنعه من الطعام، صرف النظر عن علاج أسنانه بالخلع والاستبدال، وقد أوصاه أطباؤه من قبل بهذا حرصًا على حياته.

متاعب "مكرم باشا عبيد " في رحلة المنفى لم تتوقف عند ذلك، فقد تعرض لحمى الملاريا في "عدن" وأصيب بضعف القلب والأمعاء والإسهال الشديد والخفقان والدوخة، أما "مصطفى النحاس باشا (بيك وقتها)" فكان لديه في عينيه

"حبب" يحتاج للمس، ولم يكن هناك طبيب عيون بالطبع، ومصابي الرمد كانوا يعالجون بالخارج في العادة، لذا فقد اكتفى بأن يمس له الطبيب الجراح..

"سينوت بك حنا "كان هو الآخر يعاني من ضعف المعدة والأمعاء، وضعف بالشهية، ونوبات متقلبة من الإمساك والإسهال، وكان الطبيب يحاول علاجه، لكن دون جدوى.

اختيار "سعد زغلول" لحامد محمود ليكون وجهة رسائله من "سيشل " لم يكن من فراغ، فهو واحد من المتطوعين لخدمة الوفد من جمعية الطلبة المصريين في بريطانيا، وكان على علاقة وطيدة ببعض الساسة من حزب العمال، وكذلك بمستر "لانسبوري " رئيس تحرير صحيفتهم "ديلي هيرالد"، وكذلك مستر "إيوار" رئيس قسم السياسة الخارجية بها، والذي أجرى مع" سعد "حديثين هامين في باريس، وبالتالي، فاختيار "حامد محمود" جاء ليكون نافذة إعلامية تنقل ما يعانيه ورفاقه أمام دوائر صنع القرار في بريطانيا، أما في مصر فقد وجهت "صفية زغلول" خطابا بالفرنسية للمعتمد البريطاني "إدموند هنري هاينمان ألنبي" ترجو فيه نقل زوجها ورفاقه من "سيشل" لجبل طارق مراعاةً لظروفه الصحية وحفظا لحياته، وهو ما كان له صدى واسعا في حث النخب السياسية على اختلاف توجهاتها في السعي لدى الملك فؤاد للوساطة في إنقاذ سعد بالعفو أو النفي لمكان آخر غير "سيشل" محبوبة جماهير "الفيس بوك" اليوم !!

****

السؤال السابع:

بصفتي صديقك "الجودجي"، أردت أن استوثق منك، هل كانت نسبة الوفيات في أقسام الجراحة بقصر العيني 60% في يونيه 1949م كما ذكرت نقلًا عن "ألبورت" في كتابك "شج رأس التاريخ"، بخبرتي الطويلة فهذه النسبة إن صحت فهي تعني كارثة صحية كالوباء وغيره، ولو تركت نفسي لحدسي وأنا من هواة أفلام الخيال العلمي كما تعلم لقلت أنها تجربة لسلاح بيولوجي أو تطهير عرقي أو غارة حربية ولا تندرج بأي حال تحت الأحداث الجسيمة الناتجة عن خطأ أو خلل ما؟

هوِّن عليك يا أخي العزيز، ولا تطلق العنان لحدسك، فالأرقام بالفعل لم تكن أبدًا صحيحة، بمجرد أن نشر خطاب "ألبورت" على صفحات مجلة "المصور" حتى سارع الدكتور "مورو باشا" عميد كلية الطب لعقد اجتماع في المستشفى، وجرى فحص البيانات المنشورة التي بنى عليها "ألبورت" تقريره ودعوته، وتبيَّن أن إدارة الإحصاء قد وقعت في خطأ كبير نتج عنه هذا اللبس، إذ وضعت عدد الذين خرجوا من قسم الجراحة بالمستشفى (الناقهين) في شهر يونيه 1949م في الخانة المخصصة للوفيات، والعكس بالعكس، وقد تفهم "ألبورت " الأمر لاحقًا، وعلَّق عليه في العدد 1328 من مجلة "المصور " في 24 مارس 1950م منبِّهًا لضرورة أن تكون البيانات الواردة دقيقة، ومراجَعَةٌ بالقدر الكافي قبل طبعها ونشرها لحساسيتها، فهي تستخدم في الأبحاث العلمية، وتدرس وتنشر في المجلات الطبية العالمية، مؤكِّدًا مجددًا أن المستشفيات المصرية في حاجة إلى إصلاحات كثيرة ماسة وعاجلة مع ضرورة قيام رؤساء الأقسام بمهامهم الإشرافية الواجبة لزيادة كفاءة هذه المستشفيات وصلاحيتها وقدرتها على خدمة المرضى والنهوض بسمعتها.

هذا ينقلنا إلى سؤال بديهي هام لا يمكننا أن نمُرَّ هكذا سراعا دون طرحه والتوقف عنده وهو:

أين دور قسم الإحصاء الصحي بوزارة الصحة، والذي يتلقى بدوره تقارير الإحصاء من المستشفيات الحكومية ويعمل على مراجعتها (Data validation عملية التحقق من صحة البيانات) قبل أن تنشر هكذا وتصدر على الملأ؟!

المثير والطريف، أنَّ وزارة الصحة وقتئذ لم يكن لديها قسمٌ خاص للإحصاء الصحي، مما يجعلها تستغرق وقتا في نشر بياناتها، وعلى مراحل زمنية غير منتظمة، وقد حاولت إنشاءه لكن وزارة الاقتصاد الوطني اعترضت مما أفشل الفكرة !!..

ذلك أن وزارة الصحة طالبت بإنشاء درجة "مدير عام" لرئيس القسم المزمع تعيينه، وعدد آخر من الوظائف الكبرى للموظفين الذين سيعاونونه.. ولما كانت الميزانية لا تستوعب ذلك، فقد أهيل التراب على الفكرة، وذلك بحسب ما ورد في مجلة "المصور" العدد 1372 في 26 يناير 1951م ضمن مقال حلمي سلام "تقرير صريح إلى وزير الصحة.. لو وزعت الأمراض على الشعب لأصاب كل فرد منه مرضان ونصف."

****

السؤال الثامن:

في كتاب "نوستالجيا الواقع والأوهام" نقلت عن مذكرات "فاروق" مزاعمه بشأن علاقة زوجته السابقة "فريدة" بوحيد يسري، هل صمت الأخير عن هذه الاتهامات؟!

لقد كانت الفترة التي أعقبت ثورة 1952م مباشرة هي المثلى لإتاحة الفرصة لكل من يريد الردح لفاروق بالمعنى الحرفي، ولم يضع أحد في حسبانه الحالة النفسية لفاروق الذي فقد كل شيئ فجأة، وأصبح يمرُّ بحالة عدم اتزان نفسي، وقد أدار الجميع له ظهره إما خوفًا من العهد الجديد، أو سعيًا لكسب مودتهم، أو كراهية له ولسنوات حكمه..

جاء رد فعل اللواء "محمد نجيب" تجاه مذكرات "فاروق" عنيفًا وقاسيًا، إذ وصفها بأنها "مهاترات يقصد بها اللغو والكسب المادي" وذلك بحسب تصريحاته التي نشرتها جريدة "الأهرام" في عددها 24083 في 21 أكتوبر 1952م.

كما حملت "الأخبار الجديدة " في عددها 114 في 29 أكتوبر 1952م مقالا لـ"وحيد يسري" يتحدى فيه "فاروق" مفندا ما رواه الأخير من أن "وحيد يسري" وعد زوجته الملكة "فريدة" بالزواج، ولهذا تطلقت من "فاروق"، وعندئذ تخلَّى عنها "وحيد يسري" ورفض الزواج منها، لأنه ورث عن والدته الأميرة "شيوه كار أو شويكار " ثروة كبيرة.!!

الواضح أن الملك السابق كان قد فقد تركيزه، وتداخلت لديه الحوادث في كثير من المسائل، فوفاة "شويكار "حدثت في 17 فبراير 1947م أي قبل أكثر من عام على طلاقه من "فريدة"، والذي وقع في 19 نوفمبر سنة 1948، تزامنا مع طلاق شاه إيران من شقيقته فوزية، إذن فالتركة التي هبطت على "وحيد يسري" وجعلته يتخلى عن "فريدة " -بحسب زعمه- جاءت قبل طلاق "فريدة"، وليس بعده!!!

لو صح ما تناقلته صحف ما بعد الثورة مباشرة عن غرابة تصرفات "فاروق" في المنفى، فهو يعني أن الملك كان يعاني أزمة نفسية متفاقمة، واضطرابًا طبيعيًا في ظروف كالتي يعيشها كملك سابق، ففي العدد 981 من "آخر ساعة "في 12 أغسطس 1953م، ونقلًا عن مراسل "آخر لحظة" فقد التقى "فاروق" في أحد النوادي الليلية في باريس بطالبين مصريين من متلقي العلم هناك، وأكَّد لهم أنه لو كان يريد العودة لمصر لعاد فورًا، وسبيله لذلك هو ابنة "تشرشل" صديقته، والتي تسهر معه كل ليلة، وسألته ذات مرة إن كان يريد مساعدةً من أبيها، وكان "تشرشل" وقتها زعيمًا لحزب المحافظين، ورئيسا للوزراء، وطبعا لم يكن على استعداد لمساعدة "فاروق" لا سابقا ولا حاليا.

طبعًا الطالبان -وبحسب الخبر- تقدَّما بتقريرٍ للسفارة المصرية بشأن ما حدث، مثل هذا النوع من الأخبار يعطينا صورة أن "فاروق" لم يكن متروكًا وشأنه، بل كان تحت أعينٍ كثيرةٍ تلاحقه، وتبلغ القاهرة بأدق أخباره وتفاصيل حياته.

****

السؤال التاسع:

تحدثت في كتاب "شج رأس التاريخ" في مبحثك حول تعدد الزوجات عن ظاهرة الانتحال في الزواج، كما تطرقت إلى وقائع أخرى من الاحتيال والنصب في كتبك "تاريخ حائر بين بان وآن" و" هوامش على دفتر أحوال مصر" ألهذا الحد كانت ظاهرة متفشية ومنتشرة بقوة؟

نعم، كانت ظاهرة واضحة ومنتشرة بقوة، ففي تحقيق لمجلة "الاثنين والدنيا " العدد 932 في 21 أبريل 1952م حمل عنوان "لكل محتال شخصية"، استعرض وقائع وحوادث أبطالها عدد من المحتالين الذين قبض عليهم البوليس، ومنهم "هنري جورج"، والذي انتحل صفة طبيب موظف في مديرية الشرقية باسم "الدكتور شكري"، وعقد قرانه على فتاة من أسرة متوسطة بحي الخليفة، وبعد ثلاثة أيام من القِران استولى العريس المحتال على خمسين جنيهًا من صهره، وسرق من زوجته المسكينة حُليَّها وجواهرها وفر هاربًا.

ومنهم بحسب التقرير "أحمد ممدوح عبد الله " جندي هارب، وكان ينتحل صفة مدرس للغة الإنجليزية، وكان يتصيد ضحاياه من قطارات الترام بمظهره الحسن وحقيبته الجلدية المحشوة والمكتظة بالكتب، فيظفر يوميا بواحد أو اثنين من أولياء الأمور يستدعونه لإعطاء درس خصوصي لابنهم التلميذ أو ابنتهم التلميذة، وبذلك يتمكن من سرقة أي شيء ثمين في المنزل أو حلي الطالبة.

ومن هذه النماذج أيضًا "عبد الرؤوف علي قطب " من طلاب المدارس الثانوية سابقا، والذي كان يجيد اللهجة الخليجية بطلاقة، مما سهل عليه انتحال صفة أحد أمرائهم، واختار لنفسه اسم الأمير "خالد" وراح يحتال على ضحاياه، ومنهم بطل المانش "حسن عبد الرحيم" والممثلة "ماجدة" ويستولي منهم على نقودٍ وحُليٍّ ومعاطف ريثما ترِدُ إليه النقود من والده الأمير!!

ومِن الحيل الأخرى شخصٌ انتحل صفة وزير سابق ورئيس بعض جمعيات الخير والبر، وراح يتصل عبر التليفون بالشركات الكبيرة، والمؤسسات التجارية، وبعض الشخصيات الثرية، ويعرض عليهم المساهمة في خدمة البر، فيسارعون للمساعدة، فيرسل إليهم مندوب سعادته محمَّلًا ببعض التذاكر أو الكتب، وانخدع به كثير من الناس، وانطلت عليهم الحيلة، فأعطوا المندوب ما طلب وزيادة.

ومنهم مَن ادَّعى كونه محاميًا، وراح يترافع أمام المحاكم، ومنهم من ادعى كونه مهندسًا كبيرًا يشيد مبانٍ وعقارات، وبعد أن ينجح في توقيع عقدٍ مع صاحب الأرض ويأخذ العربون يسارع في الاختفاء.

لكنَّ أغبى هذه الحيل، ما أقدم عليه أحدهم من انتحال صفة ضابط بوليس، فزوَّر بطاقة شخصية بهذه الصفة، وعليها إمضاء "حكمدار" بوليس العاصمة ليركب الترام مجانا.

بينما أطرف قضايا الاحتيال، والتي حملها التقرير، كانت بطلتها "عنايات أمان " والتي انتحلت صفة أميرة شرقية تقيم بالقاهرة، وكان سيناريو النصب المحكم حول الضحية طريفًا، حيث تتعطل سيارة الأميرة "عنايات" أمام أحد متاجر القاهرة المستهدفة، فيتولى سائقها الإصلاح، فيما تجلس هي في ضيافة التاجر صاحب المحل، والذي سرعان ما يسيل لعابه، ويخطف قلبه الخد الأسيل والطرف الكحيل للغادة الحسناء سليلة بيت الإمارة ذات الجمال الساحر والأخَّاذ، ويشعر أنه أسعد إنسان في العالم وهو يجلس بجوارها، ثم تنصرف شاكرة ضيافته، في نفس اليوم يحضر شاب حسن الهندام ليبلغ التاجر مجدَّدًا شكر الأميرة وامتنانها لجميل صنعه، ومن هنا تنشأ الصداقة بين الشاب والتاجر، وعبر ذلك يلقي الشاب للتاجر "الطعم" الذي لا يخطئ، ويمنيه بأن باستطاعته عقد قرانه على الأميرة، وبعد عدة أيام يكون التاجر العاشق الولهان قد خسر مئات الجنيهات تحت ادِّعاء مهر الأميرة الحسناء، وبعد ذلك يختفي الشاب وتتبخَّر الأميرة.

وهل نغادر مبحثنا دون أن نعرّج على شيخ المحتالين " حسين شريف"! والذي بدأ حياته موظفا في "البنك الزراعي المصري" بالشرقية، مشهودا له بالنزاهة والاستقامة، وموضع ثقة مديريه، ولما انطلت عليهم هذه السمات المزيفة، أوكلوا إليه مهمة نقل مبلغ حوالي ألفَي جنيه أو يزيد، وهو مبلغ كبير في هذا التوقيت (1906م) في مأمورية رسمية، بلا شك المبلغ المالي كبير ويحقق له حلم السفر للخارج، هذا ما لاح في ذهنه، وزيَّنه له الشيطان، فسافر إلى فرنسا وانقطعت أخباره، هنا تقدم البنك ببلاغ بتهمة الاختلاس، وحكمت عليه محكمة "ههيا" الأهلية يوم 16 يناير سنة 1906 م بالسجن ستة أشهر.

تزوج "حسين شريف " من فرنسية، وادَّعى لنفسه لقب "كونت دي ملوي" أي "أمير ملوي" وهي إحدى مدن المنيا" كواحد من الوجهاء المصريين، ومنتسب للعائلات الكبيرة، هذه الخطوات جعلته على مقربة من الأوساط المالية الفرنسية، وجعلته يحصل على أموال كثيرة من البيوت المالية الفرنسية، غير أنه سرعان ما امتنع عن السَّداد، وفَرَّ إلى "روما "قبل أن تقبض عليه الشرطة الفرنسية مع كثرة البلاغات المقدَّمة ضدَّه، وفي "روما" سكن في أرقى الأحياء"، واستطاع بلباقته الانخراط داخل صفوة المجتمع الراقي هناك، ثم قرَّر أن يحصل على الدكتوراة تمهيدًا للعودة إلى مصر، والاستقرار بها، وبالفعل استطاع أن يحصل على الدكتوراه في الحقوق، بالاحتيال والتزوير من إحدى جامعات روما مع كونه غير حاصل على درجة الليسانس من الأساس، كما أحاط شهادته بسياج من الرسمية، فجعلها ممهورة بخاتم القنصلية المصرية في روما عام 1925.

المهم.. عاد إلى مصر مجدَّدًا باسم "الدكتور حسين شريف"، وقيَّد اسمه بجدول المحامين لدى المحاكم المختلطة، وقرر أن يمارس النصب على مستوى عالٍ، فاستغل فرصة الدعوات الرامية إلى التوسع في البنوك الوطنية لمواجهة النفوذ المالي الأجنبي في البلاد، وكان من نتاجها إنشاء بنك مصر في 13 أبريل 1920م بجهود الاقتصادي الكبير "محمد طلعت حرب"، فسار في نفس الركب وأعلن عن إنشائه "البنك المصري العام"، ولما كان بنك مصر قد تأسَّس برأس مالٍ قدره ثمانون ألف جنيه فقد أعلن الدكتور "حسين شريف" أن رأس مال بنكه

الجديد مائة وخمسين ألف جنيه، أي تقريبًا الضعف، وأعلن نفسه رئيسًا له، وأحاطه بكل مظاهر البذخ والفخامة التي لا تجعل الناظر إليه يشك ولو *لوهلة* أنَّ هذا بنك، وأن صاحبه دكتورٌ في القانون، فمبنى البنك في شارع "الشريفين" ناحية "البورصة"، ويحمل اسم " البنك المصري العام " بحروفٍ بارزة وغرفة المدير الأنيقة على أحد جدرانها شهادة الدكتوراه المزيفة، فيما تزينت باقي الجدران بخزانة عامرة من الكتب المتنوعة في مجالات القانون والتجارة وأعمال البنوك ولوائح المعاملات، وعلى مكتبه دواةٌ فخمة ثمنها لا يقل عن عشرة جنيهات، إضافة إلى غرفة كبرى لاجتماعات مجلس الإدارة تتصدَّرها صورة زيتية بالحجم الطبيعي لمليك البلاد، الملك "فؤاد الأول "، استعارها من محل تصوير، علاوة على غرفة السكرتير، وغرفة رئيس مكتب الأعمال الفنية والهندسية المنوط به عمليات التشييد للمشروعات الصغرى والكبرى التي يقوم بها البنك ويمولها، وبها صورة لرئيس الوزراء وقتئذ "إسماعيل باشا صدقي" مستعارة هي الأخرى من محل تصوير أسوة بمليكة، وكذلك خصص مكتبا لعاملة التليفون، وغرفة لكاتبين على الآلة الكاتبة، ولم ينس أن يعد السراديب لحفظ خزائن البنك وما بها من ودائع ونقود ستنهمر قريبًا، مطبوعات البنك تعدَّت قيمتها المائتَي جنيه، وأضِف لذلك ماكينات الطباعة، والمكاتب الفخمة، والأثاث الأنيق، والأدوات الكهربائية، والساعات المعلقة التي لا تخطئ حساب الوقت، والسجاجيد الجميلة. هذه المظاهر التي أتقن صنعها الدكتور المزيف صاحب البنك المزعوم، ولم يدفع من أثمانها سوى اليسير، أطمعت الكثير من المصريين والأجانب بالتعامل مع البنك الوليد، وجعلت التجار والصُّنَّاع يحملون إليه ما شاء بالآجل، وعلى وعد أن يصبحوا من المساهمين في رأس مال البنك، وبدأ الدكتور " حسين شريف" يمارس نشاطه في النَّصب تحت ستار البنك بهمَّة ونشاط، فبدأ يتقاضى أموالًا كثيرةً مقابل تعيين الراغبين في العمل بالبنك، والكل في ذلك سواء، مصريين أو أجانب سعاة أو صرافين، فحصل من أحد الأجانب على مبلغ ثلاثمائة جنيه مقابل تعيينه صراف ثانيًا في البنك، كما أقنع أحد

الوجهاء ببناء عمارة له بمبلغ ثلاثين ألف جنيه، كما أتاح فرص الاكتتاب، وفتح حسابات للعملاء بالبنك المزعوم على مصراعيها.

مع جهود أحد ضباط المباحث -ويدعى الملازم أول "الحريرى أفندي"- وقد ارتاب في شخصية الدكتور المحتال مع كثرة البلاغات حوله كما جاء الحكم الصادر في 17 يونيو سنة 1929 م من الجمعية العمومية لمحكمة استئناف الإسكندرية المختلطة المشكَّلة بهيئة مجلس تأديب، والقاضي بمحو اسم "حسين شريف" المحامي تحت التمرين من جدول المحامين، فضلًا عن وصول نتيجة الاستعلام الوارد عنه من إدارة الأمن العام بباريس بشكاوى ضدَّه في قضايا نصب وخيانة أمانة، كل هذا جاء معظما من هذه الشكوك، وواضعا الرجل تحت المراقبة الدقيقة من المباحث..

بدأت تتجمَّع خيوط الحقيقة بشكل جليٍّ، وسقط في قبضة البوليس أخيرًا، وبتفتيش خزينة مكتبه وجد مبلغ مائة وأربعين جنيهًا فقط، وبتفتيش قصره البالغ الفخامة مع زوجته الفرنسية في 18 شارع فؤاد الأول، والمحاط بالسيارات الفارهة، فضلًا عن مداهمة البنك وتفتيش خزائنه الخاوية على عروشها كافة، لم يُعثر على أيِّ مال، وادَّعى أن رأس ماله الحالي المدفوع ستة آلاف جنيه فقط هي نتاج كفاءته الشخصية التي تساوي هذا المبلغ وتفُوقه، والباقي في شكل أسهم مطروحة بالسوق ليتضح في النهاية أنه حتى الستة آلاف جنيه لا وجود لها، وهذا بحسب ما جاء عنه بمجلة "المصور" في 23 يونيو 1932م.

المشكلة أنه ليتنا ونحن نتحدث عن هذه النماذج نكون بصدد حديث عن ظاهرة اجتُثَّتْ من مجتمعنا ومالها من قرار، وأضحت من الماضي.. لكن، وللأسف الشديد لا زالت حاضرة وبقوة، ولا يأمن من شرها إنسان، ولعل أغربها في هذه الآونة قيام شخص بتزوير شهادة بكالوريوس وماجستير ودكتوراه من عدة جامعات مصرية، وانتحال صفة عميد معهد، وأستاذ مساعد، بقرارات وزارية صحيحة في وقائع متتالية من التزوير المستمر على مدار 24 عامًا (مواقع العربية وأخبار اليوم يونيه 2024م).

وتجد محافظًا للمنوفية قد زور شهادة الدكتوراه ومتَّهما بالرشوة (صدى البلد يناير 2018م)، ووزيرا للتعليم غير موثوق بشهاداته الحاصل عليها، وهكذا دواليك.

ماهي الدوافع نحو الانتحال؟!

هل هي هواية بعض مرتكبيها في التقمص؟! أم الظروف الاجتماعية القاسية هي التي تضطرهم لهذا السبيل؟! أم حلم الثراء السريع يراودهم؟!

بلا شك، خلف كل قصة من هذه القصص عشرات الحكايات التي ترسم ملامح الواقع الذي يعيشه الجناة، ولكن الصحافة لا تفصح عنه، ولا تحاول البحث خلفه، فهي عادة ما تنتهي مهمتها برصد الخبر، فلا تلبي فضول القارئ لمزيد من المعرفة والدراسة القريبة عن كثب، ولا تبلور عبر وعظات كل قصة.

صحافة ما بعد ثورة 1952م أظنها كانت أكثر نضجًا في تتبع أسرار القضايا، ولو كانت بسيطة أو تقليدية، فهي تفحص وتُمحِّص.. ربما الباعث كان تشويه النظام القديم، وكشف فساده وقسوته، لكن وعلى كل حال فقد أخذت الطريق الصحيح لمهمة الصحافة المجتمعية، مثلا مجلة "التحرير " والعدد 224 في 30 يوليو 1957م تقصُّ علينا قصة من عالم الانتحال أيضًا، ولكن مع مناقشة الدوافع باستفاضة، فالشاب المحتال (أغفلت المجلة اسمه) ادَّعى أنه طبيب "نائب جراحة بمستشفى حلوان" باسم مزيف، ورقم تليفون أيضًا مزيف، واعتاد النصب على الصيدليات، حيث يبرز مواهبه كطالب طب سابق، ويناقش الصيدلي في بعض الشئون الطبية، ثم يخبره أنَّ حافظة نقوده سُرقت، ويطلب قرشين على سبيل السلفة، ليذهب إلى أقرب مطعم "فول" ويملأ فراغ معدته.

لكنَّ الحظ أوقعه مع الدكتور "عبد العزيز الحكيم" صاحب "اجزاخانة"، وكان قد أقرض الشاب خمسين قرشًا على وعد بردها، وأعطاه رقم تليفون مزيف، اتضح أنه يخصُّ سيدة، والتي بدورها شكت له من تكرار المأساة، المصادفة وضعت نهاية القصة التي كانت مأساة بالفعل، فبينما الدكتور "عبد العزيز "خارجٌ مِن السينما، لمح الشاب أمامه، فقبض عليه وسلَّمه للبوليس..

المحزن -الذي تكشفه المجلة- أن الشاب كان طالبا في كلية الطب بالفعل، وفي السنة السادسة، وبينه وبين حلمه في الحصول على البكالوريوس ستة شهور فقط، ولكنَّ الظروف القاسية من حوله أطاحت بأحلامه، وقلبت مصيره رأسًا على عقِب..

كانت نشأة الشاب في أسرة ميسورة الحال، فوالده مهندس كبير، تزوج بعد والدته التي ماتت وعمره عامان، وبعد أن رزق من زوجته الجديدة بولدين، بدأت العلاقة تسوء بين الأب وابنه، حتى وصلت إلى القطيعة، وأصبح على الابن المسكين أن يواجه الحياة بمفرده، وأن يدبّر مصروفاته المعيشية والجامعية، فعمل في شركة إعلان لمدة ثلاثة شهور، بعدها أوصدت أبوابها، ثم مترجمًا بإحدى المجلات الأسبوعية براتب أربع جنيهات شهريًّا، ثم استُغنيَ عنه، فعمل مترجمًا للإعلانات الطبية بخمسة عشر قرشا للإعلان.. ومع بدء العام الدراسي بالجامعة، بدأت تضيق به الأحوال، فلجأ إلى اتحاد كلية الطب يطلب العون، فرفضوا، فلجأ لوزارة الأوقاف، والتي رفضت لأنها دفعت ألف جنيه لصندوق الطلبة، ولن تزيد عليه مليما واحدا، اضطر الشاب أن يعود لاستثمار مواهبه مرة أخرى، فعمل رسَّامًا وخطَّاطًا للإعلانات، ومع ذلك لم يجنِ من ذلك ما يلبي احتياجاته.. فمسح بلاط "اللوكندة" التي ينام فيها حتى يضمن المأوى، مرض الشاب بضعة أشهر، بعدها ضاقت به الأحوال أكثر فأكثر، فطلب من أستاذه الذي يشرح له أن يعمل "تومرجيا"؛ أي: ممرضًا في عيادته الكبيرة، فرفض بحجة أن ذلك لا يتَّفق وكرامة الطالب !!

هكذا انسدَّت كل الأبواب، وضاقت عليه أبواب الرزق بما رحبت، فسلك طريق النَّصب، وكان ما كان من أمره.

****

السؤال العاشر:

في كتابك "هوامش على دفتر أحوال مصر" تحدثت عن أزمة الديموقراطية لدى الجيل الذي سبق ثورة 1952م من شباب الأحزاب والجامعات وضباط الجيش، وفقدانهم الأمل في الحياة النيابية والدستورية الزائفة المتمثلة في حفنة من البشوات الذين يمارسون لعبة الكراسي الموسيقية، كما لم يجدوا في أسلوب المفاوضات نفعا كطريق للجلاء، وأن الحل لكل أزمات مصر هو الجيش، هذا من واقع ثقافة استطلاعات الرأى في الصحف وقتئذ، وجعلت هذا سببا لعدم خروج الشعب للمطالبة بالديموقراطية بعد الثورة، فهل ممكن المزيد من الإيضاح حول هذه النقطة؟

في البداية، لاحظ أن جيل ثورة يوليو 1952 م من العسكريين كان شديد الثقافة والاطلاع، فمحمد نجيب ذاته كان يجيد اللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية، وذكر في مذكراته أنه تعلم العبرية أيضًا..
المثير أيضًا أن "محمد نجيب" مارس الكتابة القصصية، ففي العدد 101 من مجلة "الكواكب" في 7 يوليه 1953م أفسحت المجلة إحدى صفحاتها لشقيقه الدكتور "محمود نجيب" ليروي ذكرياته عن تلك الموهبة المجهولة لدى شقيقه، وأنه وضع قصة بعنوان " نور (في إشارة لشريعة الحق وهداية الضال).. وظلام (في إشارة لطريق الضلال وستار الدنس)" وكانت في شكل مسرحي، بغرفة فسيحة ببيت الأسرة بالسودان، وقام بالبطولة شباب الأسرة "علي نجيب" و"محمود نجيب" و"محمد نجيب" نفسه وهذه موهبة أخرى، حيث تقمَّص دور الشيخ "نور" عنوان الفضيلة بثوبه الفضفاض ولحيته المرسلة ومنظاره على عينيه وعصاه في يده، كما مارس الكتابة الدينية، فنشرت مجلة "المصور" في العدد 1509 في 11 سبتمبر 1953م مقالا له بعنوان "خواطر على قبر النبي" استعرض فيه تأملات جالت بخاطره لدقائق أثناء زيارته للروضة النبوية بالمدينة المنورة حول وحدة الهدف التي تجلَّت مع جعل الله عز وجل "الكعبة"

قبلة المسلمين جميعًا، وعن حجم التحديات والشدائد التي لاقاها النبي -صلى الله عليه وسلم- في تبليغ دعوته مع تواضعه وصبره وتسامحه، كما تطلع لقبرَي صاحبَيه العظيمين "الصديق" و"الفاروق" متأمِّلًا مبلغ بسطة عدل الثاني الذي نشر الأمان في أرجاء الدولة الإسلامية إلى حدِّ أنْ أمِنَ فنامَ على قارعة الطريق.. سائلا الله في هذا المكان الطاهر أن يمكِّن لمصر حتى يبلغ إيمانها وأمنها هذا المبلغ العظيم..

الطريف في المقال أمنية الرئيس المؤمن "محمد نجيب" أن يخلص كل صاحب لصاحبه لننتصر على "الأثرة " بالإيثار، وهو مالم يتحقَّق.

(رجاءٌ عزيزي القارئ: أن تستوعب الدرس ولا تنخدع في مظاهر التديُّن لدى بعض الحكَّام والألقاب التي يطلقونها على أنفسهم، وتذكر أنَّ الختم الخاص بمحمد علي باشا والمدوَّن عليه اسمه كان محاطًا ببيت شعر للبوصيري مستمدا من قصة "سفينة" مولى رسول الله، والذي أخبر الأسد بأنه رسول رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم- فمشى معه الأسد حتى أوصله مقصده كما حدَّث "ابن تيمية"، وهو: "ومَن تكُن برسول اللهِ نصرتُه *** إن تلْقَهُ الأُسْدُ في آجامِها تَجِمِ" المتوكل على الله المؤيد عبده محمد علي).

"جمال عبد الناصر" أيضًا كان يجيد الإنجليزية بطلاقة، والفرنسية، وخاض تجربة الكتابة وهو طالب في المرحلة الثانوية، فكتب رواية بعنوان "في سبيل الحرية" ليخلد فيها ذكرى تصدي المصريين وأهالي رشيد بقيادة محافظها " علي بك السلانكي" للحملة الإنجليزية بقيادة الجنرال" فريزر" في 21 مارس 1807 م، حيث استدرج الأهالي الإنجليز لداخل شوارع المدينة، ونصبوا لهم عدة كمائن، ثم أوقعوا بهم، حيث انصبَّت النيران صبًّا عليهم من النوافذ، وأسطح المنازل بواسطة الأهالي، وأفراد حامية المدينة الباسلة، بعد أن أذَّن المؤذِّن من فوق مئذنة مسجد سيدي زغلول مرددًا": الله أكبر، حي على الجهاد"، وكانت علامةً متفق عليها بين المحافظ والأهالي، ولم تكتمل الرواية لانشغال "جمال عبد الناصر" وقتها بالدراسة، لكن ما أن أصبح رئيسًا حتى أعلنت وزارة الثقافة عام 1958 م عن مسابقة لاستكمالها، واحتلَّ المركز الأول في نتيجة المسابقة

"عبد الرحمن فهمي"، عضو الجمعية الأدبية وقتئذ، والمركز الثاني "عبد الرحيم عجاج "، لكن ربما كبر حجم رواية الأول، والتي وصلت إلى خمسمائة صفحة حال دون اختيار وزارة التربية والتعليم لها، لتكون مقرَّرةً على المدارس الثانوية في العام 1970 – 1971 م واختيار تكملة "عبد الرحيم عجاج" بدلًا منها.

نعود للسؤال حول أزمة مفهوم الديموقراطية لدى جيل ما قبل الثورة وبعدها مباشرة، والإجابة النموذجية له تقبَع في ثنايا الحوار الذي جرَتْ وقائعه بين الرئيس "جمال عبد الناصر" والأستاذ "خالد محمد خالد " أمام اللجنة التحضيرية للقوى الشعبية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1961م المجتمعة لمناقشة طلب الرئيس "جمال عبدالناصر" بالعزل السياسي لبعض القوى الاجتماعية التي تسببت من منظور "عبد الناصر" في فشل مشروع الوحدة مع سوريا (والسبب الحقيقي طبعًا هو التأميم وممارسات عبد الناصر القمعية هناك) في 28 سبتمبر 1961 م، وكان "محمد أنور السادات" هو أمين عام هذا المؤتمر. وقد نشر هذا الحوار الذي اعتبره وثيقة شديدة الأهمية في بوابة "الأهرام" العدد 47310 في 17 يونيو 2016 م تحت عنوان "سامي شرف يتذكر: وقائع حوار بين الرئيس جمال عبد الناصر، والأستاذ خالد محمد خالد"، كما أورده "خالد محمد خالد" في مذكراته "قصتي مع الحياة ".

قال "جمال عبد الناصر": "لمصلحة من هذه الأحزاب وهذه الديموقراطية؟ الدولة لمن في الدول الغربية؟ الدولة لمن في الدول الرأسمالية؟ الدولة لرأس المال، الدولة التي يسمُّونها دولة ديمقراطية -سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك- هي عبارة عن ديكتاتورية رأس المال.

"الدستور حيتعمل، برلمان حيتعمل"، المعارضة لكل واحد من أبناء هذه الأمة الحق في أن يعارض، ويقول، "بس برضه يعارض في إطار أهداف الشعب" يقول: جمال عبد الناصر أخطأ، أنور السادات أخطأ، "لكن مايقولش: لأ رجعوا الإقطاع، اللى يقول رجعوا الإقطاع أنا ما اعتبروش معارض أنا أعتبره خائن لأهداف هذه الثورة الاجتماعية".

رد "خالد محمد خالد ": " تساءل السيد الرئيس ما الديمقراطية، ثم ضرب بعض الأمثال ليبين لنا مفهوم الديمقراطية، وأنا أود ونحن نبحث ما الديمقراطية، أود ونحن نستعرض المؤسسات الديمقراطية من برلمانات ودستور وهيئات وأحزاب من معارضة، من حكومة، أود ونحن نعالج مؤسسات الديمقراطية هذه ألا ندينها. ألا نحاسبها اليوم بمعيار الظروف التي عملت فيها بالأمس.

أيها السادة..

في فجر 23 يوليو استمعتم إلى صوتٍ يقول: نعلن قيام الثورة، ويقول إننا قُمنا بتطهير الجيش من الفساد، إذن كان في الجيش فساد، بدأت الثورة بتطهيره منه، فيحِقُّ لنا اليوم أن ندين الجيش، أو نطالب بإلغائه، أو بوقفه، لأنه قبل الثورة كان يعاني فسادًا سبَّبته عوامل نحن جميعاً ندركها ونعرفها، لا كذلك تمامًا عندما نواجه الدستور، كذلك تماماً عندما نواجه البرلمان، كذلك تماماً عندما نواجه الأحزاب.

يجب أن نواجه هذه المؤسسات جميعاً بروح الإنصاف، بروح الوعي التي لا تنقصنا أبداً، ما هي؟ ما حقيقتها؟ ما علاقتها بالديمقراطية؟ ما علاقتها والديمقراطية بما نرجو لأنفسنا من مستقبل ومن مصير؟

أما الديمقراطية فهي عندي ببساطة: أن يكون الشعب قادراً على أن يختار حُكَّامه باقتراعٍ حُرٍّ، وأن يكون الشعب قادرًا على أن يُغيِّر حُكَّامه باقتراعٍ حُر. الديمقراطية هي أن يمارس الشعب مسئوليته.

وأنا لا أجامل حين أقول أننا إذا أضعنا على الشعب اليوم فرصته الكاملة في أن يمارس الديمقراطية بالمفهوم الذي ذكرته الآن فإننا نحرمه فرصة العمر، إن الشعب عانى ديمقراطيته كما عانى حياته قبل الثورة، ولكن من قال إن نقائص ما قبل الثورة هي معيار سيرنا بعد الثورة، لماذا نضع أعيننا دائماً على نقائص العهد الذي اعتبرناه بائداً؟ هذا العهد كما قلت في أول ليلة، لم يخل من عملية تدريب الشعب على فرض سلطانه، كان البرلمان يعطل بمرسوم ملكي، فيجتمع أعضاء البرلمان في "الكونتنتال"، ويعلنون بطلان هذا المرسوم الملكي،

ويضطرُّون ألد أعداء الديمقراطية -وهو "زيور"- إلى أن يُجري انتخابات حرة كاملة الحرية نزيهة كاملة النزاهة.

لكنه مع ذلك -كما قلت- أيضًا كان شعبًا يده في الأغلال، كان شعبًا أقدامه في السلاسل، فإذا كان هذا الشعب قد استطاع أن يفرض سلطانه والسلاسل والأغلال تحاصره، أفَنَخاف أن يفرض اليوم سلطانه وقد أصبح كل شيء له، ثورته، ثروته، آماله، آلامه، حكومته؟ كل شيء أصبح ملكاً له، كل شيء أصبح في يده، كل شيء أصبح يصدر عن اقتناعه لا عن إكراه يساق إليه. أفنخاف عليه اليوم من أن يحكم نفسه على أوسع الصور الديمقراطية وأرحبها؟؟.. لا".

عقَّب "عبد الناصر" بقوله: " هل الديمقراطية اللى انت بتتكلم عليها بمعناها القديم مكنتنا احنا الشعب من ان احنا نقضى على الاستغلال السياسى أو الاستغلال الاقتصادى أو الاجتماعى؟ أبداً، بدليل إن حينما قامت الثورة كان هناك إقطاع بأبشع صوره، كان هناك إقطاع اتكلم عليه الخطيب هنا في نجع حمادى، وقال لكم كانوا بيعملوا فيهم إيه، ما قدرتش هذه المؤسسات بجلالة قدرها إنها تقضى على هذا الإقطاع. كان هناك سيطرة من العائلة المالكة، وكان هناك تحكم وكان هناك سيطرة لرأس المال، وكان فيه واحد زى ما قلت لكم بيسقط الوزارة بخمسين ألف جنيه. هل استطعنا بهذه الديمقراطية اللى بتتكلم عليها ان احنا نقضى على هذا؟ لم نستطع أبداً أن نقضى على هذا إلا بالثورة، بهذه الثورة وهذه الثورة مستمرة حتى نقيم الديمقراطية الحقيقية وحتى نقيم العدالة الحقيقية".

وحادثة "الوزارة " التي يقصدها "عبد الناصر" تتلخص وقائعها في أنَّ رجل الأعمال الكبير "أحمد عبود باشا" -صاحب شركات السكر، والأسمنت، والفوسفات، والبواخر- كان متهرّبًا من دفع ضرائب مستحقة بقيمة خمسة ملايين جنيه على مدار عهود وزارات سابقة؛ لأن أغلب أعضاءها كانوا أعضاء في مجالس شركاته، فلما جاءت وزارة "أحمد نجيب الهلالي الأولى" في 1 مارس 1952 م رفعت راية التطهير، وطالبته بسداد الضرائب، فلجأ "عبود"

إلى "عدلي إنداروس باشا " وكان مستشارًا اقتصاديًّا في حاشية الملك، ودفع له مائتي ألف جنيه (المبلغ مختلف على قيمته) في مقابل إسقاط الضريبة وطولب "الهلالي" بالكف عن مطالبة "عبود" بالضرائب، أو تقسيطها، فلما رفض كانت استقالته، وذلك بحسب شهادة "أحمد مرتضى المراغى" في كتابه "غرائب من عهد فاروق، وبداية الثورة المصرية ".

لذلك، المسألة في ذهن "عبد الناصر" لم تكن تكريس الديكتاتورية بمفهومها الشامل، بل التمرد على الشكل القديم الذي خرج من عباءة عام 1919م، وأتاح لكبار الملاك والإقطاعيين فرصة الصعود على أكتاف البسطاء إلى سدة البرلمان الذي أصبح شكلًا مِن أشكال الوجاهة الاجتماعية، فيما أضحت الحياة السياسية حكرًا على عدَّة أسماء تتبادل الوزرات السياسية، وتتصارع صراعًا مريرًا وتمارس الديموقراطية من أظلم أبوابها عبر البحث عن الفضائح ونشرها، وتصيُّد الأخطاء وتضخيمها، دون أن يكون لهذه الديموقراطية النفعية، العقيمة والشكلية أثر أو صدى في حياة الناس ومستقبلهم.
كما أن انضمام "عبد الناصر " لحزب مصر "الفتاة" في شبابه المبكر وهو الحزب المناهض للحياة البرلمانية (راجع كتاب "نوستالجيا الواقع والأوهام") قد عزَّز من رؤيته السلبية للديموقراطية القائمة على الأحزاب.
بعد ثورة 25 يناير 2011م كنت مع بعض الزملاء من شباب الأحزاب، وكان أحد الأحزاب العريقة والقديمة والقائم على كبار الإقطاعيين في القدم ورجال الأعمال في حاضره يُعِدُّ قائمته، ويضُمُّ إليها الأثرياء، متجاوزًا الكثير من شبابه المنخرطين في العمل لديه منذ أمَدٍ؛ لفقرهم، ولا أنسى حينما نجح أحد الهابطين على الحزب من خارجه وهو يطرق الطاولة بيديه بقوة مفاخرًا بأنه من أعاد الحياة لهذا الحزب، ولولاه لمات الحزب وانتهى..
إنها الصورة النمطية للحياة الحزبية القديمة القائمة على الأفراد وسيطرة رأس المال، والتي قاوم عودتها "عبد الناصر"، لكنها عادت بشكلها الفجِّ القديم،

وبنيتها التفصيلية العرجاء، في ثوب ديموقراطي عقيم، ولهذا كانت النهاية مدوية وسريعة لكل نتاج هذه الثورة الشبابية حسنة النية التي لم تنتبه -ربما لقلة خبرة صانعيها- أنها تعيد تصدير مشاهد قديمة، وتعمل على بعث وإحياء طقوس لم يعوا دروس ماضيها بالشكل الكافي.

****

السؤال الحادي عشر:

في كتابي "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان" و "تاريخ حائر بين بان وآن " تحدثت عن ظاهرة الأنبياء الجدد الذين يدَّعون أن وحيا يخاطبهم من السماء، هل انتهت هذه الظاهرة مع تطور حياة الناس وتنامي درجة وعيهم.. وأريد جوابًا من واقع أرشيف الصحافة المصرية قبل ثورة 1952م؟

لا طبعًا، هذه الظاهرة حوادثها كثيرة لا تنضب.. ويوجد العديد من أمثلتها في كل العصور والأزمنة والبلدان، ولا تعرف سقفًا علميًّا أو حضاريًّا لتقف عنده.. ومِن أطرف هذه الحوادث -وحدثت قبل الثورة كما طلبت - قيام محامي شرقاوي بادعاء النبوة، فبحسب أرشيف مجلة "المصور" عام 1951م، ظهر في مدينة "أبو كبير" بمحافظة الشرقية محامٍ يدعى "محمد عبد اللطيف نصر"، يرتدي الجلباب البلدي الأبيض طوال الوقت، ولا يقبل نزعه، حتى مُنِع من دخول المحاكم، يوزِّع كروتًا شخصية تحمل " رسول الله محمد عبد اللطيف نصر المحامي أبو كبير ت 143"، وأنَّ رسالته السماوية لا تناقض رسالة القرآن، بل داعمة لها في مناهضة الفساد..

ودعا السياسيين والكبراء في البلاد لمبايعته، حتى وصلت دعوته للأمين الأول لجامعة الدول العربية "عبد الرحمن عزَّام باشا"، ولدهشة الأخير من هذه الدعوة الغريبة، علَّق مصرحا: "إنَّ مخبولًا في مركز أبو كبير أرسل إلى الجامعة العربية يبلغها أن الله اختاره رسولًا، ويطالبهم بمبايعته في خلال أسبوع".. ونظرًا لغرابة أطوار هذه الدعوات من "الرسول المزعوم"، واختصاصها في المقام الأول بالسَّاسة الكبار في البلاد، فقد أجرت مجلة "المصور" حوارًا معه، وقد استقبل شقيقه "منصور عبد اللطيف" وفد الصحيفة مؤكِّدًا على ذيوع شهرة أخيه كمحامٍ ناجح بين أوساط المركز، وسلامة قواه العقلية تمامًا،

استقبل "الرسول" زائريه من الصحافة مرتديا جلبابه الأبيض، ومرحِّبا بهم، ومبشرا لهم أنهم "الآن في بيت الرسول"، وأنَّ رسالته "هي رسالة القرآن مَن آمن بها نجا من الهلاك ومَن خالفها حق عليه الشقاء والبلاء".

وفي سؤالٍ للمجلة حول كيفية تلقِّيه الرسالة؟! قال: "في يومٍ من أيام هذه السنة استيقظت من نومي بعد حلم ملأني أملًا واطمئنانًا، ونظرت إلى يدي اليمين، فوجدت علما صغيرًا محفورًا على أحد أظافرها، ثم نظرت إلى اليسرى فوجدت كلمة الله محفورة على أحد أظافرها، وفي المساء هبط الوحي عليَّ وبشرني بأنَّ الله سبحانه وتعالى اختارني رسولًا لأحارب الفساد، وأدعو الناس إلى محاربة الفتن والآثام".

وحينما أراد الصحفي أن يرى العَلَم المحفور، وكلمة الله على أظافره، مدَّ كفَّيه.. ولمَّا لم يرَ الصحفي شيئا، قال: إنها "إشارات إلهية" لا يمكن رؤيتها.

وفيما يتعلق بكيفية هبوط الوحي عليه، وما دار بينهما، قال: "إنها أسرارٌ لا تُفشى! " وإلا تعرض للصعق.

وحينما سألته المجلة عما صنعه حتى الآن في سبيل دعوته، قال:" بعد أن تشرفت بحمل أعباء الرسالة السماوية مباشرة، بعثتُ إلى الزعماء والوزراء والكبراء بلاغات رسمية أخبرتهم فيها بأني مرسل من عند الله، ودعوتهم إلى مبايعتي خلال أسبوع واحد، أرسلت إلى "مصطفى النحاس" و"حسين سري" و"محمد حسين هيكل" و"مكرم عبيد" وإلى كل مسؤول في هذا البلد، لكنني لم أتلقَّ من أحد منهم جوابا، وكل ما حدث أني قرأت تصريحًا لعبد الرحمن عزام باشا قال فيه أنَّ مخبولًا في مركز أبو كبير أرسل للجامعة العربية يبلغها أن الله اختاره رسولا!"، معلِّقًا على موقف عزام باشا من دعوته بأنه كنبي لا تشغله "المهاترات" عن رسالته العظمى!!

ثم جاء بحقيبة وفتحها أمام الصحفي ليريه عدد من آمنوا به قائلًا: "كل أصحاب هذه الخطابات آمنوا، وأراد بعضهم أن أعيِّنهم خلفاء لي، لكنني لا أستطيع تعيين أحد خليفة إلا بعد التأكد من أخلاقه".

وطبعا كرسول، لابد له من معجزات، لكنه يترفَّع عن صنع المعجزات الساذجة، ولذلك أبدى اندهاشًا من رسالة رجل يطلب منه هدايته لسارق "بلغته" التي سرقت منه بأحد مساجد الزقازيق، معلِّقا بقوله: " كيف أصنع معجزة على بلغة؟!"

وفي سبيل التدليل على معجزاته الأكبر تنبَّأ أنَّ عطلًا سيقع بالقطار الذي سيُقلُّهم بعد خمس دقائق من مغادرته، وأنهم سيعودون لبيته الذي يعرفه كل سكان المدينة مرة أخرى بعد قليل، لكن القطار وبالعند فيه تحرَّك، ولم يتعطَّل في رحلته، وظلَّ الوفد الصحفي يترقَّبُ على أمل تحقق المعجزة، لكن الأمل قد تبخَّر، والرجاء قبع في ظلمات الأوهام.

****

السؤال الثاني عشر:

سلَّطَتَ الضوء في كتابك "صفحات من التاريخ الأخلاقي بمصر" والمجموعة القصصية "في فلك الحكايات" على قضية شديدة الأهمية وهي "التنمر" فما تأثيرها وخطورتها في عالم الأدب؟

خطورة "التنمر" تبرز في كونه قاتلًا للنفس في كثير من الأحيان، باعثًا على اليأس، والزهد في الحياة، ومحطِّمًا للأمل في البقاء..
وفي عالم الأدب، دائمًا ما يطل على الذاكرة، كمثال: الروائي المصري "رجاء عليش" أو "محمد رجاء عليش" الذي انتحر عام 1979م تاركا كتابين نشرهما على نفقته الخاصة بعنوان: "لا تولد قبيحًا" ورواية "كلهم أعدائي"، والعمَلان أشبه بروايات السِّير الذاتية، ونظرًا لأن الكاتب المسكين قد عانى من وحشة الحياة والعزلة المجتمعية والنفور النسائي من قبح ملامحه، وقصر قامته، والتجاهل الأدبي التام لكتاباته، لذا فالكتابين هما نافذتنا الوحيدة على أسبابه السابقة لاختيار الانتحار وسيلة يطلق منها صرخة مدوية على هذا الغبن المجتمعي الذي لا يعرف رحمة، ولا تُلتَمَسُ فيه شفقةٌ من أدعياء الأدب، ومتقمِّصي الإنسانية.
يقول "رجاء عليش" في مقتطفات جمعتها من كتابيه على ألسنة أبطاله: "إنهم يقفون مدهوشين أمام ظاهرة غريبة لا يفهمونها.. ظاهرة تستفز كل مشاعر الكراهية في داخلهم.. كل الثمار المُرة المأساوية التي يصبح القبيح ضحية لها في نهاية الأمر. لكن إذا قلنا أن القبح هو إحدى العاهات التي تدمر حياة إنسان قبيح، فالغريب أن الإنسان القبيح لا يحسُّ بأي عجز جسماني يمنعه من الاستمتاع الكامل بالحياة كالآخرين.. إنه فقط يحس بحاجز شفاف وغير مرئي يحول بينه وبين الاندماج في الحياة.. حاجز من صُنع الآخرين الذين يضمرون له كل الكراهية والشر لمجرد أنه إنسان مختلف قبيح...هذه صفحات عن أغرب مشكلة في حياتي، مشكلة القبح. يمكنك أن تتخيل أغرب رجل في العالم. أقبح

وجه يمكنك أن تصادفه في أي مكان على الأرض؛ لتتأكد أنك تراني أمامك، الأضحوكة الدائمة، والغرابة الدائمة، أنا دائمًا الأغرب، الأفظع، الأقبح... فليرحمني الله من قارئ يُسطّح كلماتي، ومن ناقد بلا ضمير، ومن مطبعة لا تدور، ومن مجتمع كبحيرة الزيت...هل تعرف ما هو الفارق الحقيقي بين الكاتب الموهوب والكاتب غير الموهوب؟ إنه ليس الفارق بين الذكاء العظيم والذكاء المحدود، لكنه الفارق بين الحاجة الحقيقية للكتابة والحاجة المزيفة... كم بودِّي أن تعرفي الثمن الذي أدفعه مقابلا للصدق في الكتابة، إنه حياتي كلها، إنه إحساسي التام بالآدمية الناقصة... لو أنهم اقتحموا جمجمته الآن لرأوا عن قرب ذلك الصراع المخيف الدائر فيها بين رغبته في البقاء ورغبته في الانتحار، بين الشجاعة والخوف، بين كل مغريات الحياة وجاذبية الموت الرهيبة...لم يَكُن القطار وحده هو ما فاتني، بل المَحطّة والطريق معاً...لتكن هذه الرواية صرخة احتجاج ضد مجتمعٍ وصل إلى القاع."

انتحر "رجاء عليش" بأن أطلق عدة رصاصات على نفسه داخل سيارته، وهي الرواية الأدق، والأكثر انتشارًا - وقيل داخل مكتبه في مصر الجديدة- وذلك بعد أن فجَّر شقَّتين مملوكتين له مستخدمًا عدة أنابيب بوتاجاز وصفائح بنزين وجاز، مما أحدث انفجارًا هائلًا أشبه بما يعتري نفسه من رغبة موحشة في الانتقام من أسباب شقائه، وترك رسالة للنائب العام تقول: "عشتُ هذه السنين الطويلة وأنا أحلم بالانتقام من أفراد المجتمع الذين أفلحوا في أن يجعلوني أكفر بكل شيء"

كما أوصى بتخصيص أمواله وممتلكاته لصالح رعاية المبدعين من الشباب، وتبنِّي نشر أعمالهم، ويقال أن ورثته رفعوا قضيةً بشأن ميراثه متَّهمين إياه بالجنون.. كما أبدوا صدودًا في الحديث عنه لبعض الكُتَّاب الذين حاولوا الاقتراب من بيئته، ودراسة العوامل التي دفعت به لاختيار هذا المصير من خارج ما كتب.

وقيل أنَّ بعضًا من أفراد أسرته رفض إعادة نشر أعماله مرة أخرى لصالح إحدى دور النشر الكبيرة، وأن الطبعات الحديثة الحالية لأعماله جاءت مع اقتراب انقضاء المدة القانونية لحقوق الملكية الفكرية بعد وفاته.. كما تتحدث

بعض الروايات عن معرفة الكاتبة "حسن شاه" به، وأنها عرضت إنتاجه الأدبي على أستاذ الأدب "عبد العزيز حمودة"، والذي أبدى رأيه بأنه "أديب رائع".

ومما يروى أيضًا: أنها طُلِبت للشهادة بأنه مجنون، في القضية التي رفعتها أسرته بشأن ميراثه، فرفضت، لكنها أيَّدت حق إخوته في ماله.

هذا الغموض الكبير في ملامح هذه الشخصية، وكمُّ القيل والقال بشأنها حتى بعد وفاتها دون أدلة ملموسة بارزة وحقائق واضحة معتمدة، جعل البعض يتشكَّك في حقيقة وجود هذه الشخصية من الأساس، أو أنها اتَّخذت اسمًا مستعارًا ليس حقيقيًّا، بل إن ديانته نفسها مثار جدل، إن كان مسلما أو مسيحيا.

****

السؤال الثالث عشر:

في كتاب "شج رأس التاريخ" تحدثت عن طرائف العيد، ومنها الرجل الذي كان يخبِّئ أمواله في "الدولاب"، إلى أي مدى كانت هذه الظاهرة متأصِّلة ومنتشرة في مصر؟

بطبيعة الحال هي ليست في مصر فقط، ومبعثها أن البنوك -وإلى وقت قريب- كانت مثارًا للشبهة والريبة، ومن الناس من كان يخشاها لأقوال العلماء في أنها تتعامل بالربا (انظر قصة "قاسم باشا رسمي" في كتابي "هوامش على دفتر أحوال مصر" و"منافح الأيك في مساجلات النخب"..

ومن الناس من كان يتَّقيها خوفًا مِن ضياع المال وفقده، لكون البنوك صيحة جديدة، "شخبوط" حاكم أبو ظبي كان مثالًا للنوع الثاني، حيث يحكي الكاتب الكبير "محمد حسنين هيكل" في كتابه "حرب الخليج، أوهام القوة والنصر" أنَّ الشيخ "شخبوط بن سلطان آل نهيان" حاكم إمارة أو مشيخة "أبو ظبي" ومع أول مليون جنيه استرليني تلقاها من عائدات النفط أودعها نقدًا في بيته، ثم خشي أن تقرضها الفئران، فأقنعه مدير البنك البريطاني للشرق الأوسط في أبوظبي أن يضعها في البنك، فأودعها على مضض في الصباح، فلما عرف أن البنك يغلق أبوابه بعد الظهر.. أسرع لاسترداد أمواله، لأنَّ صورة البنك كمكانٍ آمنٍ للنقود لم تكن أبدًا مستقرَّة في الأذهان.

وجدِّي أيضًا كان يحتفظ بماله في بيته الريفي في "حزام من القماش"، ويرفض إيداعه البنك، ويخفيه تحت التراب في مكان من غرفته.. وفجأة اختفى بوفاته، فيما أثرى بعدها بعض جيرانه فجأة أيضًا.

وعادة وضع المال في "حزام" بعيدًا عن الأعين، عادةٌ ريفيةٌ قديمةٌ، والاختلاف فيها أين يوضع الحزام؟!

ولعل الطريف فيها عادة الشيخ "عبد الودود" -مأذون القرية- في رواية "هارب من الأيام" للكاتب "ثروت أباظة"، والذي كان يضع أمواله في حزام خاص يربطه حول بطنه لا يفارقه إلا لحظة استحمامه وحتى في هذه اللحظات لا يفارق عينيه فهما للحزام بالمرصاد.

كلما تذكرت قصة جدي، وموقفنا السلبي أو المتسامح ظاهريا تجاه من سرقه، طرأت بمخيلتي قصة قرأتها عن "علي حسن السقا" القاطن بمنطقة "حوش الدشطوة "بدرب المسدود التابع لقسم الخليفة بالقاهرة، وهو مكان بدون سور، بيوته أشبه بالعشش، ويحتوي على واحدٍ وعشرين قاعة، وسكَّانه من بلد واحدة، ويتردَّدون على بعضهم البعض، وقد استيقظ ذات يوم على زوجته وهي تصرخ بفقدان الدست والصحن النحاس، ووزنهما 15 رطل وثلث (7 كجم)، وقيمتهما 196 قرشا، وكانت قد دخلت قاعة البيت لتحضر خبزا لتجهيز الطعام..
انتفض "علي" واقفًا وقد طار صوابه، وانطلق يبحث عن "شقى عمره "، والذي وضعه داخل قطعة قماش في كوز فخار مستقرًّا في بطن " نصف زير" لديه، ليفاجأ أنه سُرق أيضًا.
بحسب التحقيقات في هذه القضية التي ورد ذكرها في سجلات ضبطية مصر في 8 صفر 1282هجرية (2 يوليو 1865م) فـ"علي حسن السقا" لم يتَّهم أحدًا، بل وكان متسامحا إلى أقصى حد، واستعوض الله في المبلغ المسروق وقدره "جنيهين أفرنكي(الجنيه الإنجليزي ويساوي في تلك السنة تحديدا بحسب الخطط التوفيقية لعلي مبارك "مائة وأربعة وسبعين قرشا")، واثنين بنتو (نقد ذهبي فرنسي يعادل الليرة الفرنسية التي تساوي 20 فرنكا ذهبيا ويزن 6.45غرامات من الذهب، وكانت قيمته في تلك السنة "مائة وتسعة وثلاثين قرشا ")، وجنيهين مجيدي (العملة العثمانية وقيمتها في هذا العام "مائة وستين قرشا")"، ومع ذلك فقد حمَّلت المحكمة "محمد عمر الغنام" وكيل غفرة الخلا مسؤولية السرقة، وقررت حبسه لمدة شهر بسجن الضبطية مع إيجاد بديل مؤقت له لحين انتهاء مدة الحبس، وأوصت بإنشاء سور.

وكانت تهمة الغفير التي استحق عليها العقوبة هي الإهمال، ذلك أن "بصاص" الشرطة الذي حضر لمعاينة مسرح الجريمة وجد ارتفاع سقف قاعة "حسن" عن التل الذي خلفها مقدار ذراعين، وبها ثقب (فتحة) من فوق السطح ارتفاعه عن السقف والبناء شبر ونصف، وعرضه شبرين، وأن هذا الثقب هو الذي دخل منه اللص، وتسلَّل داخل القاعة، ثم خرج منه.
(القصة على سبيل الاستئناس ومصدرها صفحات فيسبوكية مهتمة بالتراث).

سؤالٌ على هامش هذه المناقشة نحاول الإجابة عنه سويًّا:
لماذا نجد قسائم الزواج في هذه الفترات الماضية تتضمن المهر والمؤخر بالجنيه الأفرنكي والبنتو؟! أين الجنيه المصري؟!
نفس السؤال يحقُّ لنا أن نسأله: لماذا لم يحتفظ "السقا" في مثالنا السابق بأمواله بالجنيه المصري بدلا من سلَّة العملات الأجنبية التي وضعها في نصف الزير؟!
من خلال مراجعتي لأرشيف مجلة "المقتطف " الجزء التاسع من السنة الثامنة عشر في 1 يونيو 1894م وجدت موضوعًا لطيفًا يتحدث عن أن ذهب "الجنيه الإنكليزي" كان يصنع من 22 قيراطا من الذهب، وقيراطين من النحاس الأحمر (أو من 9166 من الذهب و834 من النحاس) أي يقترب من الحد الأقصى لنقاء الذهب (24 قيراطا)، أما ذهب "البنتو الفرنساوي" فهو مثل النسر الأمريكي يصنع من 90 جزءا من الذهب وعشرة من النحاس الأحمر.
نأتي لصديقنا العزيز "الجنيه المصري"، وطبقا للخطط التوفيقية لعلي مبارك، فإن عيار الذهب في زمن الخديوي "إسماعيل" وتحديدا عام 1281هجرية -أي قبل عام من واقعة "السقا"- كان "واحدًا وعشرين قيراطا والباقي نحاس"، فيما بلغ وزن الجنيه المصري ثلاثة وأربعين قيراطا ونصف قيراط، ثم جعل ثلاثة وأربعين ونصفا وربعا وثمنا من قيراط، هذا يفسر لنا أنه وعلى الرغم من علو سعر الجنيه المصري الذي بلغ مائة وثمانين قرشا في سنة سرقة "السقا" (قارن ذلك بما أسلفنا من سعر البنتو والجنيه الأفرنكي والمجيدي) إلا أنه كان الأقل من حيث القيمة الحقيقية المربوطة بعيار الذهب ونسبة نقائه.

السؤال الرابع عشر:

في كتابك "هوامش على دفتر أحوال مصر" حذَّرتَ من الهالة الإسلامية حول أمير "أحمد شوقي"، مع أن الرجل مدح النبي -صلى الله عليه وسلم- مرارًا، وبشَّره شيخ الأزهر بالجنة كما قال عنه "الشعراوي" "رضي الله عنه"!

للأسف، أمير الشعراء "أحمد شوقي" لم يكن أبدًا شاعرًا إسلاميًّا بالمعنى المستحق، فالرجل حتى في حياته الخاصة لم يكن يقوم بالواجبات الأساسية كمسلم، فلم يكن يصلي، ولا يصوم، ولم يحج، قد يرد البعض بأنه شأن داخلي بين المرء وربه لا ينبغي أن نتدخل فيه، ولكنها في الوقت ذاته مؤشرات على درجة التزام المرء من عدمه، ومن خلالها يمكن قياس مدى استحقاقه للألقاب الدينية، وهلم بنا نستعرض ما أجملناه في المقدمة بشيء من التفصيل:

أولا: الصلاة والصوم والحج كواجبات أساسية للمسلم:

يقول المهندس "ياسر صلاح قطامش" في كتابه "حكاوي الولد الغلباوي، مشاهد من فكاهات القرن العشرين وأسراره ": أن شوقي لا يصلي ولا يصوم ولم يحج، إلا أنه في المقابل "شديد الإيمان شديد العشق لرسول الله، شديد التعصب لأمجاد العرب"، وفي مقال ببوابة الأهرام تحت عنوان: "أسطورة أحمد شوقي يبحث عن لآلئ الشعر في السماء، والخديوي إسماعيل يعالجه بالذهب" في 12 مارس 2021 م يقول كاتبه: " ورغم شدة إيمان صاحب نهج البردة، إلا أنه لم يكن يصلي ولا يصوم واعتذر عن الحج".. هذه حجة كل من دافع عن "شوقي" الشاعر الإسلامي في مواجهة "شوقي" غير الملتزم دينيا.
أما عن قصة فراره من الحج، فخلاصتها أنه غافل ركب الخديوي "عباس حلمي الثاني" عند صحراء العباسية، واختبأ في بيت قريب له حتى لا يعثر عليه الخديوي، وكان شاعره المقرب، ثم عاد إلى القاهرة، وبعد عودة الخديوي من رحلة الحج نظم قصيدة "إلى عرفات الله"..

وهذه قصة لا مجال للتشكيك فيها، إذ وردت في كتاب "أبي شوقي" لابنه "حسين شوقي" إذ يقول: "وكان أبي كلما روى هذا الحادث فيما بعد يضحك ملء شدقيه، يقول: إنه أقنع سُمُوَّه بأنه ذاهب معه إلى الحج، ولكن لما بلغ ركب الخديوي بنها، اختفى منه أبي، فجعل سُمُوُّه يبحث عنه ولكن دون جدوى، ويقول أبي: إنه اختبأ إذ ذاك في منزل أحد أصدقائه، ولما عاد سموه من الحجاز، وأخذ يلوم أبي على فعلته، اعتذر هذا قائلًا: كل شيء إلا ركوب ظهر الجمال يا أفندينا".

أي أننا أمام نصير الإسلام بالشعر فقط، تاركا لبعض أركانه الأساسية الفعلية واللازمة.

ثانيا الخمر: والرجل كان لا يصبر على الخمر حتى في آخر لحظات حياته، كما ذكرنا في "هوامش على دفتر أحوال مصر" نقلًا عن مذكرات سكرتيره، ومن الأدلة على ذلك أن "أم كلثوم" رفضت كأس خمر منه، فكتب قصيدة لها تقول:

"سلوا كؤوس الطلا هل لامست فاها ... واستخبروا الراح هل مسَّت ثناياها
باتت على الروض تسقيني بصافية ... لا للسُّلاف ولا للورد رياها
ما ضرَّ لو جعلت كأسي مراشفها ... ولو سقتني بصافٍ من حمياها
هيفاء كالبان يلتف النسيم بها ... وينثني فيه تحت الوشي عِطفاها
حديثها السحر إلا أنه نغم ... جرت على فم داود فغنَّاها"

(بوابة أخبار اليوم 23 سبتمبر 2015 م: أم كلثوم ترفض خمر شوقي، فيكتب لها كؤوس الطلا نقلا عن أرشيفها في في 17 يونيو 1950 م تحت عنوان " كأس الخمر التي رفضتها أم كلثوم ")..

كما أنَّ الاسم الذي اختاره لمنزله بالجيزة هو كرمة "ابن هانئ" في نسبة وتأثر واضح بالشاعر العباسي "أَبُو عَلِي اَلْحَسَنْ بْنْ هَانِئْ بْنْ عَبْدِ اَلْأَوَّلْ بْنْ اَلصَّبَاحِ اَلْحُكْمِيّ اَلْمِذْحَجِي، المعروف بِأَبِي نُوَاسْ"، المعروف عنه عشقه للخمور والفسق، وكان مقرَّبا من الخليفة العباسي "هارون الرشيد"، وفي الخمر قال:

" دع المســـاجد للـــعُبَّاد تســـكنها وطـف بنـا حـول خمَّـار ليسـقينا
مـــا قـــال ربـــك ويـــل للـــذي ســـكرَا بـل قـال ربـكَ ويـل للمـصلينا"

وهو قولٌ لا يختلف كثيرًا عن شعر "شوقي" في الخمر إذ يقول:

"رَمَضـــانُ وَلّـــى هاتِهـــا يـــا ســـاقي مُشـــتاقَةً تَســـعى إِلـــى مُشـــتاقِ
مـــا كـــانَ أَكثَـــرَهُ عَلـــى أُلّافِهـــا وَأَقَلَّـــهُ فـــي طاعَـــةِ الخَـــلّاقِ
اللهُ غَفّـــارُ الـــذُنوبِ جَميعِهـــا إِن كـانَ ثَـمَّ مِـنَ الـذُنوبِ بَـواقي".

هذه بطبيعة الحال ليست محاكمة لشوقي، فهو رجلٌ عُرفَ عنه الاعتدال الظاهري، كما أن حياته العائلية كانت مستقرة، فقد تزوج "شوقي" في 18 يناير 1896م من السيدة "خديجة هانم شاهين " وحتى وفاته، أي زيجة استمرت ستة وثلاثين عاما، وأثمرت عن ابنيه "علي" و"حسين"، وابنته "أمينة" حرم "حامد العلايلي بك". إذًا الخمر لم تؤثر عليه بالشكل الذي يجعلنا نلتمس عبرات وعظات من حياته الخاصة، لكن ما يهمنا هنا هو أن نحسن اختيار من نُعِدُّهم ممثلين للشعر الإسلامي في العصر الحديث، "شوقي" شاعر كبير لا غبار عليه، لكن ليس أبدًا مَن نرشحه ليكون قائد لواء الشعر الإسلامي الحديث، فالفعل الشخصي هنا لا ينفصل عن الفعل العام، والظاهر والباطن لزاما أن يكونا سواء، لأننا ننشد القدوة قبل الكلمات، وإلا لجاز لنا أن نعتبر "أبا نواس" أيضًا شاعرًا إسلاميًّا، ولِمَ لا؟! وهو القائل في مدح آل البيت:

"مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلاة عليهم أينما ذكروا"

وهو القائل أيضًا:

"يـا رَبِّ إِن عَظُمَـت ذُنـوبي كَثـرَةً ... فَلَقَـد عَلِمـتُ بِـأَنَّ عَفـوَكَ أَعظَـمُ
إِن كـانَ لا يَرجـوكَ إِلّا مُحسِـنٌ ... فَـبِمَن يَلُـوذُ وَيَسـتَجيرُ المُجـرِمُ
أَدعـوكَ رَبِّ كَمـا أَمَـرتَ تَضَـرُّعاً ... فَـإِذا رَدَدتَ يَـدي فَمَـن ذا يَـرحَمُ
مـا لـي إِلَيـكَ وَسـيلَةٌ إِلا الرَّجـا ... وَجَميـلُ عَفـوِكَ ثُـمَّ أَنّـي مُسـلِمُ"

هل يستحق أبا نواس أن يلقب بالشاعر الإسلامي بعدما قرأتَ هذه الأبيات؟!

مهلًا يا عزيزي، قبل أن تجيب، أريدك أن تعرف مسألةً هامةً، وبعدها لك القرار وحدك، فالشاعر أبو نواس معروف عنه ميله للغلمان والمثلية الجنسية، إذ يقول:

مـا اسـتَكمَلَ اللَـذّاتِ إِلّا فَتـىً ... يَشـرَبُ وَالمُـردُ نَـداماهُ
هَـذا يُفَدّيـهِ وَهَـذا إِذا ... ناوَلَـهُ القَهـوَةَ حَيّـاهُ
وَكُلَّمـا اشـتاقَ إِلـى قُبلَـةٍ ... مِـن واحِـدٍ أَلثَمَـهُ فـاهُ
سـقيا لِـدَهرٍ كُنـتُ فيـهِ لَهُـم ... مُعاشِـراً مـا كـانَ أَحـلاهُ"..

القرار الآن لك..!!

نأتي للروايات المنتشرة على لسان رجال الدين حول "شوقي":

الرواية الأولى: أنَّ الشيخ "محمد متولي الشعراوي" وكان -لا يزال شابًّا- قد التقى "شوقي" في كازينو "عش البلبل"، وكان "الشعراوي" يحب "شوقي"؛ لأنه جمع مبادئ الدين في بيت واحد، فقال:

"الدين يُسرٌ، والخلافة بَيعة ... والأمر شورى والحقوق قضاء"

ولأنه امتدح النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله:

أَبـا الزَهـراءِ قَـد جـاوَزتُ قَـدري ... بِمَـدحِكَ بَيـدَ أَنَّ لِـيَ اِنتِسـابا
فَمـا عَـرَفَ البَلاغَـةَ ذو بَيـانٍ ... إِذا لَـم يَتَّخِـذكَ لَـهُ كِتابـا
مَـدَحتُ المـالِكينَ فَـزِدتُ قَـدرًا ... فَحـينَ مَـدَحتُكَ اِقتَـدتُ السَـحابا"

لهذا جاء عتاب "الشعراوي" على قدر المحبة، وتنقل الرواية عن "الشعراوي" تفاصيل هذا اللقاء فيقول: "وقلت له: إنَّ لنا عتابًا عليك، فسألني: فيمَ العتاب؟!، فقلت له: ما هي حكاية (رمضان ولى هاتها يا ساقي)، فضَحكَ شوقي كثيرًا.. وقال: ألستُم حافظين للقرآنِ الكريم؟!، قلنا: بالطبع نحفظه، فقال شوقي: ألا تعرفون الآية التي تقول: (وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (224) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (225) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ (226)" سورة الشعراء) وكان ردًا أفحمَنا"..

لا أفهم ما هو الإفحام في رد "شوقي" هذا، فهو بشهادة معاصريه من شاربي الخمر، وبالتالي فهو يعني ما يقصد، وعلى هذا لا يُعدُّ شعره أبدًا من قبيل مبالغات الشعراء ومخالفته لواقع حياتهم، كما تتحدَّث الآية الشريفة.

الرواية الثانية: وتتردَّد كثيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي، ويتعامل معها الكُتَّاب على أساس أنها "حقيقة"، كما ذكرها الدكتور "أحمد عمر هاشم" في أحد البرامج التليفزيونية (اعتز أنني من تلاميذه في المعهد العالي للدراسات الإسلامية بالزمالك)، وتزعم الرواية أن "شوقي" في مرضه الأخير جاءه خادمه يخبره أن فضيلة الشيخ "محمد الأحمدي الظواهري" شيخ الجامع الأزهر، يتطلع لزيارته، وينتظره بالخارج، فنهض "شوقي" من فراشه مسرعًا لمقابلة الشيخ الجليل، والذي بادره بقوله: "جئتك مأمورًا من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقد زارني في الليلة الماضية وأمرني أن آتي إليك وأخبرك أنه -صلى الله عليه وسلم- في انتظارك"، وكانت بشارةً لشوقي الذي فارق الحياة بعدها بأيام قلائل، ليكون بجوار مَن أحَبَّ وأنشد في ذكره.

وهكذا تشدو هذه القصص التي لا دليل عليها سوى التواتر على مواقع التواصل دون تثبُّتٍ، أو تيَقُّن، أو حتى إعمال عقل..

من الأمور التي أحزنتني مؤخَّرًا ما وجدته لدى بعض من ينعتون أنفسهم بصفة "المؤرِّخين الجُدد" على المواقع الإلكترونية، كالفيس بوك، واليوتيوب، ويخلقون حالةً مِن الهمز واللمز حول علاقة موسيقار الأجيال "محمد عبد

الوهاب" الشاب الفتي صاحب الحنجرة الذهبية، وأمير الشعراء المُسِن ساحر الكلمات "أحمد شوقي بيك".

صحيحٌ أنَّ العلاقة بين "عبد الوهاب" و"أحمد شوقي" التي بدأت عام 1924 م وامتدت لثمان سنوات حملت كثيرًا من الغرابة، حيث اشترى له مكانًا على مساحة فدَّان على طريق الهرم هو "عش البلبل" نسبة *إليه، كما خصَّص له غرفة في منزله* ليكون بجواره طوال الوقت" من الساعة 12 ظهرًا ويظلان معاً حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل"، وأثار ذلك غيرة وحفيظة ابنه "حسين"، فأنشد قصيدة "سهرت منه الليالي ما للغرام ومالي".

وقد فسَّر البعض هذه العلاقة بين الرجلين بعِشقٍ صوفي ربط "شوقي" بعبد الوهاب، والبعض فسرها بالتبني الفني، وعلاقة الأب بابنه، لكن في الوقت ذاته جعلت الاثنين في مرمى سهام بعض الأسئلة، مثل سؤال "سعد الدين وهبه" لعبد الوهاب في حلقات تليفزيونية بعنوان " النهر الخالد " إن كان شوقي قد «أُعجِب بك أولًا كمُغنٍّ»، والذي نظر إليه البعض أنه لم يكن سؤالًا بريئا، وأنه يحتمل التلميح لأكثر من وجه (كتاب "محمد عبد الوهاب بين التقليد والتجديد" لجهاد فاضل).

مراجعتي للحلقة الرابعة من "النهر الخالد" في "كرمة ابن هانئ" والتي ورد فيها هذا السؤال أظهرت لي أنه استفسار طبيعي في ضوء اللقاء الأول بين "شوقي" و"عبد الوهاب"، وسماعه له وهو يغني بالإسكندرية، وكان رد "عبد الوهاب" تلقائيا أنه بالطبع أعجب به كمغن أولا، ثم استشعر خُلُقه وفضوله وحبه للتعلم ثانيًا، لذلك أرى أن التوصيف الحقيقي لعبد الوهاب بجوار "شوقي" أنه واحد من حاشيته المقربة في أواخر حياته.

الطريف أنَّ كلا الرجلين أورثا الحيرة للمؤرخين بشأن تاريخ ميلاديهما، فأحمد شوقي بيك واعتمادًا على مقال الدكتور " سيد علي إسماعيل " أستاذ اللغة العربية بكلية الآداب جامعة حلوان: " أثر الوثائق في تغيير المفاهيم" فمن واقع ملفه الوظيفي أن تكليفه بالعمل بقسم "العرضحالات" تحت التمرين قد استدعى البحث عن شهادة ميلاده، والتي كانت مفقودةً لديه، فتمَّ تحديد عمره عن طريق

"التسنين"، وعرضه على الطبيبين "عيسى حمدي " حكيمباشي فاميلياي خديوي، و"سالم" حكيمباشي جناب خديوي عام 1890م ليقدِّرا عمره بنحو تسعة عشر عاما، أي من مواليد 1871م تقريبا، لكن ظلَّ تاريخ ميلاده محط مطالباتٍ بالتدقيق من جانب عموم الحسابات، فعاد البحث مجددا عام 1901م دون طائل، حتى عثر أمين الدفترخانة عام 1914م على اسم "نغمزار بنت علي بك شوقي" ضمن مواليد 1871م وهي شقيقة "شوقي" التي تكبره بعام، وعبر معرفة اسم الداية، وهي "خدوجة بنت علي" من الجمالية، ومراجعة دفاتر ولادتها، والواضح أنها كانت هي المبلغة، وبالفعل عثر على اسم حضرة "أحمد بك شوقي" ابن "علي بك شوقي " بدفتر رقم 908 بوجه 13 ضمن مولودين يوم الجمعة 21 رمضان سنة 1286 هـ ومحل السكن سوق سكة شياخة علي المحلاوي، الداية خدوجة علي من الجمالية، وبالتالي، وطبقا للمقال القيم للدكتور سيد علي إسماعيل، فميلاد شوقي كان يوم 21 رمضان سنة 1286هـ (مفارقة أن ميلاده في رمضان ويخاصم الصيام)، وهو الموافق يوم 1869/12/25، وليس 1868م كما ذكر سكرتيره، وليس 1870م كما ذكر البعض نقلًا عن شهادة ميلاد لدى ابنه "حسين"..

أما تلميذه "عبد الوهاب " فقيل ميلاده في عام 1898م، وقيل 1897 م، وقيل 1910م (تحديدا في 4 سبتمبر 1910م طبقا لبطاقته الرسمية)، وقيل 1901م، لكنه تلاعب في مكان الرقمين ليبدو أصغر سنا، وقد اشتُهر عنه التشاؤم من مرور العمر، ويبقى تاريخ ميلاده غير محسوم، و1901م هو الأقرب للمنطق، فالتبديل بين الرقمين الأوليين أمر يسير لتصبح 1910م، وهو التاريخ الذي اعتمده "عبد الوهاب" ليختصر تسع سنوات من عمره، ويؤكد التاريخ الأول دون الثاني حادثة منع أمير الشعراء "أحمد شوقي" لعبد الوهاب وهو طفل من الغناء حينما شاهده في فرقة "عبد الرحمن رشدي" المسرحية، حيث طلب من حكمدار العاصمة إنزاله..

فالحادثة بالمنطق حدثت قبل عامٍ من نفي أحمد شوقي (1915م) إلى إسبانيا، وهو النفي الذي استمر خمس سنوات فلو اعتمدنا التاريخ (1910م) ميلادًا لعبد

الوهاب فمن المستحيل أنَّ طفلًا في عمر الرابعة أو الخامسة على الأكثر يغني بمفرده في الفِرَق المسرحية.

الأكثر طرافة، أن "عبد الوهاب " خالف تاريخ مولده المثبت في البطاقة واختار بدلا منه 13 مارس، ورقم 13 تحديدًا هو رقم مثير للتشاؤم، ربما كان دفعًا للحسد الذي كان يخشاه "عبد الوهاب" بشكلٍ كبير، أما " مارس" فربما لكونه الشهر الأول في التقويم الروماني، والذي سمي على اسم الإله الروماني "مارس أو المريخ " إله الحرب والزراعة في روما القديمة، كما أنه بداية "الربيع" أما "سبتمبر" فكان بداية الخريف، وهو ما كان يتشاءم منه "عبد الوهاب "..

مسألة التلاعب في تواريخ الميلاد واضح أنها كانت منتشرة في هذه الفترة، فمثلًا الفنانة أسمهان (آمال أو إيميلي فهد الأطرش) يروي صديقها الكاتب الكبير "محمد التابعي" أنه ذهب للقنصلية الفرنسية في القاهرة في مارس 1944م لاستخراج شهادة طلاقها من الأمير "حسن الأطرش"، فلما تناول الموظف جواز سفرها ضحك من التزوير في تاريخ ميلادها المثبت في 25 نوفمبر 1915م بدلا من 1912م ووصفه بالساذج والسخيف، إذ أنَّ التلاعب في الرقمين لم يكسبها سوى ثلاث سنوات فقط!!، الغريب في هذه القصص وغيرها أنَّ القوانين كانت تتعامل مع حالات التزوير في تواريخ ميلاد المشاهير بشيء من المرونة وحسن النية، بعكس لو أقدم على ذلك مواطن بائس عن جهل بالقانون، وضعف خبرة، لذاقَ الأمرَّين بين الأقسام والمحاكم.

وبمناسبة التشاؤم، فقد جاءت وفاة "عبد الوهاب" في 4 مايو 1991م، أي في عيد ميلاد الرئيس الأسبق "محمد حسني مبارك" الثالث والستين، مما جعل بعض الصحف والمجلات التي تنافق الرئيس وترفع شموع ميلاده في هذا اليوم لتتصدر صفحاتها الأولى، تُحجِم عن نشر خبر وفاة موسيقار الأجيال "محمد عبد الوهاب"، وتؤخر نشره، خشية أن يتشاءم الرئيس في عيد ميلاده !!!

ذكَّرني هذا -طبعا مع الفارق الكبير- بوفاة "مصطفى لطفي المنفلوطي" الأديب الكبير صاحب تراجم "النظرات والعبرات"، و " تحت ظلال الزيزفون"، و "في سبيل التاج" في 25 يوليه 1924م، وقد صادفت وفاته تعرض الزعيم

"سعد زغلول باشا" لمحاولة اغتيال (راجع "شج رأس التاريخ") مما طغى على خبر الرحيل، حيث أفسحت الصحف والمجلات وقتها مساحات واسعة لمتابعة الحادث فيما توارى خبر وفاة "المنفلوطي"، فلم يشارك في تشييع جنازته سوى عدد قليل، وفي ذلك قال "أحمد شوقي":

اِختَــرتَ يَــومَ الهَــولِ يَــومَ وَداعِ ... وَنَعـاكَ فـي عَصـفِ الرِيـاحِ النـاعي
هَتَـفَ النُعـاةُ ضُـحىً فَأَوصَـدَ دونَهُم ... جُــرحُ الــرَئيسِ مَنافِــذَ الأَســماعِ
مَـن مـاتَ فـي فَـزَعِ القِيامَـةِ لَـم يَجِد ... قَــدَماً تُشَــيِّعُ أَو حَفــاوَةَ ســاعي
مـا ضَـرَّ لَـو صَـبَرَت رِكابُـكَ ساعَةً ... كَيـفَ الوُقـوفُ إِذا أَهـابَ الـداعي
خَـلِّ الجَنـائِزَ عَنـكَ لا تَحفِـل بِهـا ... لَــيسَ الغُــرورُ لِمَيِّــتٍ بِمَتــاعِ

****

السؤال الخامس عشر:

في كتاب "شج رأس التاريخ" تحدثت عن مفارقات صحفية وكأنها تبشر بثورة 23 يوليو 1952م فماذا عما يمكن أن نعتبره إرهاصات أو دلالات قاطعة تحملها الصحافة، وتشير إلى أن ثورة اجتماعية قريبة تلوح في الأفق وأنها حتمية الحدوث؟!

إذًا تعالوا معًا نتتبع سير بعض الأحداث من أرشيف الصحافة المصرية قبل نحو عامين من الثورة، وحتى قيامها.
لنكن متفقين في البداية على أن الدولة المصرية كانت مألَّفة من ملك دستوري (من الأسرة العلوية)، ورئيس حكومة، وحياة نيابية (بين أغلبية وأقلية ومعارضة في الظل أو في السجون)، ومؤسسة دينية (يتصدرها الأزهر)، وصفوة مجتمع (فنانون ونبلاء وأثرياء وأميرات وغيرهم)، وشركات أجنبية متحكمة، وقليل مصري يمثل عماد الاقتصاد الوطني الحر، كل هذه القوى تؤثر على المحكومين من الشعب الفقير الذي لا يشعر به أحد، وكل ما يشاهده من مظاهر ترف وصور فساد يصب في "فقع مرارته".

نبدأ بالملك، وهو رأس السلطة الشرعية في البلاد، وخبر من ملحق " آخر لحظة" عن دار "أخبار اليوم" العدد 85 في 16 أغسطس 1950م أن الملك "فاروق" في "دوفيل" (راجع هوامش على دفتر أحوال مصر) حيث حجزت إدارة فندق "دى جولف" 25 غرفة في طابق واحد لجلالة الملك وحاشيته إيجار هذه الحجرات مائة وخمسون جنيها في اليوم وتستمر الزيارة 16 يوما.
الملك يمارس هوايته في السياحة والسفر بشكل معلن تمامًا!! ودون حساب أيضًا..
نأتي لرئيس الحكومة "مصطفى النحاس باشا" وقد كان وقتها مُسِنًّا، وفي أضعف حالاته، وزوجته السيدة "زينب الوكيل "، سيدة شابة، تتطلع لما في الحياة من مظاهر، حقائب رئيس الوزراء من رحلته بباريس بحسب "مانفيستو

شركةT.W.A " 30 كيلو (66 رطلا)، وكانت لا زالت في باريس، وما أن حطت الحقائب مطار القاهرة حتى حدثت المعجزة، ووصلت بقدرة قادر إلى 120 كيلو (240 رطلا) أي أربعة أضعاف، طبعًا من يستطيع أن يسأل "النحاس" وأسرته، في هدوء تام سلمت الحقائب إلى "أحمد صادق" عامل تليفون بيت النحاس باشا بالقاهرة دون فحص من رجال الجمارك..!!

يا ليت الأمر توقَّف عند هذا، إذ تزامن مع وصول حقائب "النحاس" وقرينته، وصول حقائب الفنانة "إلهام حسين"، فإذا بوزير المالية الدكتور "زكي عبد المتعال بك" يصدر أمره للجمارك بعدم تسليم الحقائب إلى السيدة "إلهام حسين"، بعد أن اطَّلع على كشفٍ بمحتوياتها، وتقديرات أثمانها، وأحال المسألة للمحاكمة الجمركية، حاول "فؤاد سراج الدين باشا" لملمة القضية في بدايتها، وجعلها في طي الكتمان، بأن أمر بالاكتفاء بمطالبة "إلهام" برسوم الجمارك العادية، والسماح لها بأخذ الحقائب، خاصة وأن "إلهام "قد كشفت أن الحقائب تخص قرينة رفعة رئيس الوزراء، ومما زاد الطين بِلَّة أن "آخر لحظة" وفي عددها 84 في 9 أغسطس 1950م قد أذاعت أن "النحاس" أيضًا دخل على الخط وأن توصيةً منه قد وردت، ونقلها حسن (أو حسين) يسري الملحق بالسفارة المصرية في باريس للجوازات في مطار فاروق لتسهيل إجراءات جوازات السفر والمرور بالجمارك مع إبلاغها تحيات رفعته بسلامة الوصول، لكن الجمارك رفضت تنفيذ التوصية، وعضد من هذا الموقف قرار وزير المالية الذي أربك حسابات "النحاس "و"سراج الدين" وانتهت القضية بحسب "آخر لحظة" العدد 88 في 6 سبتمبر 1950م بحكم اللجنة الجمركية بمصادرة جميع حقائب "إلهام حسين" وما فيها من بضائع ومنها (335 زوج قفاز حريمي -71 بلوزة حريمي-15جورب حريمي وغيرها) بقيمة 380 جنيها و250مليما وتغريمها 380جنيها.

قارن موقف "النحاس" مع حقائب زوجته، والفنانة "إلهام حسين" بما فعله "عبد الناصر" مع "علي صبري (شغل مناصب بارزة منها نائب رئيس الجمهورية ورئيس المخابرات العامة) " الذي عاد من الاتحاد السوفيتي على طائرة خاصة

خصَّصها له السوفييت في يونيو 1969م، ومحملة بأمتعة بوزن يتعدى ألفين كيلو جرام، وبعد وصوله مصر، انطلق بها السائق دون المرور على الدوائر الجمركية.. فأحال "عبد الناصر" الأمر للمباحث العامة، وتم إلزام " علي صبري" بدفع 1300جنيه قيمة الرسوم الجمركية كاملة ودفعها كاملة.

حَريٌّ بنا أن نلقي نظرة على رجال الدين، والزعامة الأكبر فيهم شيخ الجامع الأزهر ففي العدد 117 من "آخر لحظة " في 27 ديسمبر 1950م وخبر مشادة بين "مصطفى النحاس" رئيس الوزراء وشيخ الأزهر أثناء حفلة المولد النبوي، والتي حضرها "النحاس" نائبا عن الملك، حيث طلب شيخ الأزهر "عبد المجيد سليم (عين في 7 أكتوبر 1950م، وكان له رأي في المولد النبوي أنه لو كان من القربى لفعله السلف) " مساواة المدرسين الأزهريين بزملائهم في وزارة المعارف، وتدبير الاعتماد اللازم لذلك.. فاحتدَّ "النحاس باشا" وقال غاضبا: "هوه دا وقته !، إحنا في ايه والا في ايه ! نجيب لكم فلوس منين ! ماعندناش فلوس، المسألة كلها أنك غير حازم ولم تعالج الأزهر بالحزم "..

غضب الشيخ، وعزم على الاستقالة، وأعرض عن حضور حفلة "النحاس" في قصر الزعفران، لكنه عدل عن الاستقالة بعد أن أقنعه بعض الكبراء أن هذا يزيد الأمر ارتباكا وتعقيدًا. أي أننا أمام مطالب فئوية هي المحركة للمؤسسة الدينية للاعتراض على واقع الحال.

الطريف أن الشيخ ظل على غضبه، وصرَّح شاكيا من استمرار هذا التفاوت في المخصصات المالية الشحيحة لجامعة الأزهر مقارنة بالجامعات الأخرى قائلًا: "تقتيرٌ هنا وإسرافٌ هناك" وجاء تصريح مدير مجلة الأزهر، "الأستاذ أحمد حسن الزيات"، عن تواضع إمكانيات صدور المجلة على الوجه المنشود بقوله: "إن العبء باهظٌ، والجوَّ خانقٌ، والعدةَ ضعيفةٌ، والمعاوَنة قليلةٌ.. " ليعزز من شكوى شيخ الأزهر، لكن تصريح الشيخ صادف توقيتا ليس بأهله، إذ جاء متزامنا مع قضاء الملك "فاروق" شهر العسل مع زوجته "ناريمان" وحجم *الإسراف* فيه، لذا فقد فُسِّر أنه تعريضٌ بشخص الملك وتصرفاته التي كانت محل تندُّر الصحافة الأجنبية وقتئذ، فأمر " فاروق" *بإقالته* في 4 سبتمبر

1951م، وعيّن الشيخ "إبراهيم حمروش" محله، ثم ما لبث أن وضحت المسألة، وزال الالتباس، فأعاده "فاروق" مرة أخرى في 7 فبراير 1952م، وهذا مثالٌ آخر إحقاقًا للحق على تسامح "فاروق" ..

لو تطرَّقنا للحياة النيابية التي يتباكى عليها البعض اليوم، وقد كانت محض أوهام، فيمكن أن نختصرها ونوجز حصادها في هذا الحادث المؤسف الذي يسبق الثورة بشهور قليلة، تعالوا ننظر معًا في العدد 385 من صحيفة "أخبار اليوم" في 22 مارس 1952م، وما أسمته "فضيحة سياسية كبرى"، حيث أراد صاحب المقام الرفيع "مصطفى النحاس باشا" أن يبيع مقعدًا في مجلس الشيوخ بأربعة آلاف من الجنيهات يدفعها صاحب المقعد لرفعته، وهو عضو الهيئة الوفدية الأستاذ "كامل إسماعيل السنبسى (رشح في انتخابات مجلس الشيوخ عن دائرة قوص)" ولما رفض الأخير دفع المبلغ صرخ فيه صاحب المقام الرفيع قائلًا: "أنت نصاب، أنت نصاب وأنا لا أرشحك إلا إذا دفعت مقدما ولن تضحك علي أبدا، تدفع أربعة آلاف جنيه أعطيك الكرسي، لا تدفع روح في داهية "، واستشهدت الصحيفة على صحة هذه الواقعة بأربعة شهود؛ منهم: "مصطفى نصرت باشا" و"إبراهيم فرج باشا " و"عبد اللطيف محمود باشا" (نظرا لحساسية الخبر فقد راعيت أن يكون حرفيا من الصحيفة لأنه يمس الشرف)، كان لزاما أن يسرع الوفد لنفي الواقعة.. لكن الأدهى، أن تكذيب الوفد للواقعة انطوى على ما هو أكثر فضيحة من الصمت، إذ تضمَّن عبارة: "إن الوفد لا يرشح شخصا يقدم له شيكا ليس له رصيد في البنك" (كتاب مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952م دراسة تاريخية وثائقية للدكتور محمود متولي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد كلية الآداب جامعة المنيا).

إذا كان هذا حال الأغنياء وأقطاب الحكم، فلا تستكثر على "أم محمد أو نفيسة عبد الرازق شريف" التي أتينا على ذكرها في كتاب "شج رأس التاريخ "(نقلا عن العدد 1381 من مجلة "المصور" في 30 مارس 1951م)، وقد انتهبت محتويات مخازن وزارة الصحة في غفلة من الوزارة التي لا تعرف عن مخزونها شيئا، وحملتها لمنزلها رقم 4 بشارع "ابن كرة" في حي العباسية.!!.

حينما كان "عبد الناصر" يتحدث عن ضرورة النهوض بالاقتصاد الوطني، والحد من سطوة الاقتصاد الأجنبي الخارجي الذي يتغول، ويريد فرض واقعه الذي يعبر عن مصالحه فقط، ويمارس سياسة "ليّ الذراع" بالاستغناء عن العمالة كلما جد أمر أو خلاف، لم يكن هذا من فراغ، وتأملوا معي هذا الخبر من "آخر لحظة" العدد 84 في 9 أغسطس 1950م وشركة "شل" وهي من أكبر الشركات في مصر تبلغ وزير التجارة معالي الأستاذ "سليمان غنام" أنه إذا لم تحترم الحكومة الترخيص الذي حصلت عليه الشركة من وزير المالية عام 1942م فإنها ستضطر للاستغناء عن 600 موظفا وتصفية أعمالها في مصر (سياسة التهديد وفرض الأمر الواقع).

من الأمور الغريبة في الدولة المصرية آنذاك بنود المصروفات السرية لدى الأحزاب وبعض الجمعيات والمؤسسات التي لا يعلم أوجه صرفها لشراء الذمم داخليا وخارجيا من أجل تعبئة الرأي العام وتوجيهه. فنجد في العدد 111 من "آخر لحظة" في 6 ديسمبر 1950م أن الدكتور "محمد صلاح الدين بك" وزير الخارجية، يطلب على وجه السرعة ألف جنيه من المصروفات السرية، و"النحاس "يرسلها بالتلغراف على وجه السرعة.
يأتي بعد الملك والحكومة والمؤسسة الدينية ونفوذ الاقتصاد الخارجي.. سلطة العمد، والمفترض أنهم من أضلع السلطة التنفيذية في البلاد، وممثلي القانون في قراهم، والأكثر احتكاكا بالفلاحين -السواد الأعظم من الشعب-، هيا بنا نعيد النظر في نفس العدد السابق من "آخر لحظة" مرة أخرى لنجد خبرا عن مشادة بين مرشحين للعمودية من بلدة "نوب طريف " مركز السنبلاوين -المنصورة انتهت بذبح أحدهما للآخر بسكين في مبنى المديرية.. وتوفي المذبوح وهو الشيخ "علي شرشر"، فيما أصيب عشرة أشخاص بالآلات الحادة والعصي، وأحدهم بالمستشفى حالته خطيرة وبين الحياة والموت، تصور هذا حال ديموقراطية العمد!!

العنف أثناء المعارك الانتخابية للنواب والعمد في الريف من الظواهر المعتبرة التي تستحق دراسة مفصلة قد أعمل عليها وأفرد لها مبحثًا قريبًا.. لكن حسبنا هنا أن نورد مثالًا عليها مجملًا من العدد 829 من مجلة "الاثنين والدنيا "في 1 مايو 1950م، وقضية طريفة، مسرح الجريمة فيها كان قرية "ميت عقبة،" و المتهم فيها الوجيه "إبراهيم خطاب جوهر "، والذي كان وأفراد أسرته مؤيدين للنائب الأستاذ "عبد الحليم محمود"، فيما كان الشيخ "محمد دعبس" عمدة "ميت عقبة" مركز إمبابة السابق وولده القتيل "رشدي" مؤيدين لقريبهما النائب "محمد حمزة دعبس" بحكم القربى، وابن الريف دائمًا محظوظٌ بعائلته وعصبيته ومُحتَمٍ بها.

لما نجح الأستاذ "عبد الحليم محمود " ظن المتهم أنه أصبح في قوة ومنعة والحكومة في صفه، وعمد للتنكيل بخصومه وعلى رأسهم الشيخ "محمد دعبس"، فأعد سكينا، وانتظره في أحد المقاهي في يوليو 1946م وأصابه بعدة طعنات سقط بعدها مضرجا في دمائه، وكادت تودي بحياته لولا لطف الله، في هذه الأثناء أسرع ابنه "رشدي" لنجدته فتلقاه المتهم بعدة طعنات عاجلة صرعته في الحال.

الطريف ما جاء في دفاع المتهم أمام محكمة جنايات الجيزة بقوله: "أنا أفندي متربي ومش معقول أقتل حد".. تشكل دفاع المتهم من "مكرم باشا عبيد" و"أحمد رشدي بيك" فيما طالب دفاع المجني عليهما "اسطفان باسيلي" بخمسة آلاف جنيه تعويض مدني.

الطريف أيضًا في هذه القضية أنَّ الوجيه كان يرتدي في كل يوم بذلة جديدة أنيقة، مما استدعى تعليق أحد المحامين قائلًا: إذا كان هذا هو المتهم أم "مانيكان" قادم للعمل في محكمة الجنايات؟!!

ما كشفته التحقيقات أن الوجيه هو من أرسل الإشارة التليفونية الأولى بأن أفراد أسرة "دعبس" يتشاجرون ويتقاتلون، وكأنه بذلك يدفع الجريمة عن نفسه، فإذا به ينشئ تلالًا من الشكوك والريبة حوله بهذا الإبلاغ المريب، كما جاء دفاع المدعي بالحق المدني الأستاذ "اسطفان باسيلي" بأن توكيل المتهم للأستاذ

"مكرم عبيد باشا " أكبر دليل على أنه مرتكب الواقعة، فالمريض حينما تسوء حالته يستدعي أكبر الأطباء لإنقاذه، وعلى الرغم من الدفاع المستميت لمكرم عبيد باشا للدفع ببراءة المتهم الوجيه إلا أن المحكمة حكمت عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة المؤبَّدة، وذلك بعد معاينة مكان الحادث على الطبيعة.

هذه ليست حادثة فردية، فبعض وجهاء الريف في هذه الأزمنة لا يتحملون النقد بأي حال، ويواجهونه بالبطش والانتقام. ففي مجلة "المصور" في 19 يناير "عيد ميلادي" 1951م نجد حادثة مؤسفة حدثت للأستاذ "محمد إسماعيل ستين" صاحب جريدة "الدقهلية" المحلية التي تصدر في المنصورة، حيث انتقد أحد وجهاء المدينة لعدم وفائه بوعدٍ قطعه على نفسه لجمعية خيرية بأن يدفع لها إعانة شهرية، فما كان من الوجيه إلا أن قرر الانتقام بأن اتفق مع بعض "الفتوات" على تأديبه بأن استدرجوه إلى مأدبة في مكانٍ معين بحجة تكريمه على جهده في خدمة المدينة، فلما حضر أخذوه إلى منزل مهجور وموحش وهمُّوا بضربه لولا أن استعطفهم الرجل، فرقُّوا لحاله، وتركوه، وأطلقوا سراحه.

وضع الحد لهذا العنف في الريف معروف مسبقًا، وهو اشتراط أن يحمل العمدة شهادة عالية، وهي الدعوة التي تبنَّتها مجلة "الاثنين والدنيا" في العدد 832 في 22 مايو 1950م للنهوض بالعمدة كسبيل للنهوض بالقرية. ناقلةً عن الدكتور "فؤاد مهنا بك" أستاذ القانون الإداري بجامعة فاروق ضرورة أن يكون العمدة متعلِّمًا، فكلما زادت ثقافة العمدة -وهو منصب لا يقل عن المحافظ والمدير- كلما ازدهر وارتقى إقليمه، وقلَّت به الجرائم.

ويسوق التقريرُ أمثلةً طريفةً عن واقع الحال؛ ومنها: العمدة الذي ذهب ليوقع في سجل التشريفات في قصر عابدين حاملًا "قفه" بها الفطير "المشلتت" تكريمًا لمليك البلاد.

ومنها عمد الصعيد الذين يلوذ بهم المجرمون من شتى الأقاصي والأرجاء للهروب من حبل المشنقة.

وكمثال تطبيقي لِما دعَتْ له المجلة وجدوى أثره.. طرحت نموذج الأستاذ "عيداروس الحيوان" عمدة "كفر الحيوان (من أعمال مركز فاقوس بالشرقية وقد تحول اسمه إلى "الروضة "عام 1930 م)" كمثال للعمدة المتعلم مستعرضة نواحي الإصلاح في تخطيط قريته التي حدثت على يديه، علاوة على غياب الجريمة بشكل كاملٍ طيلة سبع سنوات مدَّة تقلُّده المنصب.

أرجِع بصرك صوب مثالنا السابق من الاستقواء بالقرابة من أحد النواب، وما فعله الوجيه الأنيق، وتأمل لو حدث العكس، وأصبح النُّواب أنفسهم في دائرة الاستهداف والانتقام، مثل تعرض حضرة النائب المحترم الأستاذ "محمد أفندي حامد حودة" عضو مجلس النواب عن دائرة مركز أسيوط لإطلاق النار من جانب مجموعة من الأشقياء تربَّصوا به وهو عائد إلى داره تحت جنح الظلام، فأصيب بجروح متوسطة، ونُقِل إلى المستشفى الأميري، ثم تماثل للشفاء، وعاد لمنزله وسط فرحة مؤيديه، وذلك بحسب ما ورد عنه في العدد 191 من مجلة "المصور" في 8 يونيو 1928م.

والحقيقة أننا إذا أردنا تقييم الحياة النيابية في مصر منذ صدور دستور 1923م وحتى قيام ثورة 1952م فلا يمكننا أن نعتبرها حياة نيابيَّةً سليمةً أفرزت أداءً مستقرًّا ونافذًا على المستوى العام، ذلك أنه مر على مصر 10 برلمانات في 28 سنة أقصرها برلمان 23 مارس 1925م في عهد حكومة "أحمد زيور باشا" وجاء فوز "سعد زغلول باشا" برئاسة المجلس ليكون حكما بالإعدام على استمرار المجلس الذي لم يعش أكثر من تسع ساعات، وجاء قرار الملك "فؤاد" بحله في نفس يوم الانعقاد ولا ينافسه في القصر سوى البرلمان الأول في 15 مارس 1924م بعد إقرار دستور 1923م ورأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًّا، وهو "المصري السعدي باشا" وارتبط بعهد وزارة "سعد زغلول" إذ بلغت مدَّته تسعة أشهر وعشرة أيام، أما أطول هذه البرلمانات فهو برلمان 18 يناير 1945م في ظل حكومة "أحمد ماهر باشا"، وكان برئاسة الأستاذ "محمد حامد جوده"، واستمرَّ أربع سنوات وتسعة أشهر ونصف شهر، حيث

قامت بحلِّه وزارة "حسين سري باشا "في 3 نوفمبر 1949م (العدد 1443 من مجلة "المصور "في 6 يونيو 1952م عدد رمضان).

ماذا عن أحوال المعتقلين في قضايا الرأي في أواخر العهد الملكي؟! وهنا نسلِّط الأبصار على العدد 24 من صحيفة "الجمهور المصري (صاحب الامتياز ورئيس التحرير أبو الخير نجيب)"، حيث تتحدَّث الصحيفة عن ضجيج الصحافة المصرية بالشكوى من التعذيب الذي يتعرَّض له المعتقلين السياسيين وأصحاب الرأي من جانب مصلحة السجون، إذ لم تفلح جهود البرلمان في حمل المصلحة على احترام القانون، وتطبيق اللائحة الجديدة التي تمنح المحكوم عليهم في قضايا الرأي امتيازات الفئة (أ)، قابلت المصلحة بحسب الصحيفة جهود الصحافة والبرلمان بالسخرية كما جابهت جهود النيابة في التحقيق بالشكاوي بالمبالغة في تأديب السياسيين على سبيل الانتقام، كما تعاملت مع أحكام القضاء بطريقة عكسية، فهي من الناحية الشكلية توفِّر أسرة أو أشباه أسرة للمسجونين، فيما تسحب منهم ما كانوا يتمتعون به واحدًا بعد واحد، الطعام يزداد سوءًا، والتيار الكهربائي يُقطع عنهم، ويُحرمون من الصحف والكتب، علاوة على الحبس الانفرادي، والإهمال الصحي، وتجريدهم من "بيجماتهم" ومن يجاهر بالشكوى يعاقب بتقديم رغيف واحد في اليوم وبدون غموس.

كما دأبت المصلحة -بحسب الصحيفة- على إرسال الأفواج المتتالية إلى سجون الصعيد من أجل اغتيالهم هناك تدريجيا بعيدًا عن رقابة الرأي العام.

هذه المشاهد من رأس الهرم وحتى قاعدته وأطرافه ويمينه ويساره وكل أبعاده تكشف عن فوضى شاملة، وعوار ينخر في هيكل الدولة المصرية، مع نهايات الحكم الملكي، ويهدد الأمن المصري الذي أصبح على المحك وقتئذ. انظر في نفس العدد لما حذرت منه الصحيفة تحت عنوان "أسرار البحرية المصرية في جيب الصهيونيين.. زوجة مدير مخابرات البحرية المصرية: إيدا ليفي!" حيث تكشف الصحيفة أن السيدة "إيدا ليڤي" أو "عايدة" يهودية مصرية تجاهر باعتزازها بصهيونيتها، وفي خطابٍ بخطِّ يدها تجاهر أن الدم الذي يجري في عروقها "يهودي وصهيوني" وهي زوجة البكباشي "حسين حمزة" الذي يشغل

مناصب شديدة الحساسية، فهو مدير المخابرات، ومساعد مدير العمليات البحرية، وقائد قسم المواصلات البحرية.

والزوجة -بحسب الصحيفة- سيدة صالون في ريعان شبابها، تجيد الإنجليزية والفرنسية والعربية بطلاقة، ولها شهرة في بعض أندية القمار، ومن رواد النادي السوري، وشقيقها هو "سام ليفي القومسيونجي" والذي كان يقيم بالمنزل رقم 106 شارع "العطارين " ثم رحل إلى فرنسا ثم مارسيليا ثم تل أبيب وذلك في أوائل 1949م.

وتُحذِّر الصحيفة في دور رشيد منها من أن قصص الجاسوسية في مصر لا تنتهي، ومن نشاط قلم المخابرات الصهيوني الذي لا يتوقف، الطريف أنه وفي نفس موضع التنبيه جاء في مربع صغير الخبر عن تقرير خطير تلقَّته إدارة العمليات البحرية عن اختفاء أحد لنشات (سفينة) الطوربيد، وكان يقوده الملازم أول "عبد اللطيف حمدي" وترجح القيادة البحرية غرقه، فيما لا زالت جهود البحث مستمرة، والسِّرُّ مختفيًا.!

نأتي لحال الشعب في أواخر العهد الملكي، وقد تحدَّثنا عنه مرارًا في كُتُبٍ سابقة، وأكثرنا، ولكن ما باليد حيلة من الإضافة، وستكون بعين رجل الدين هذه المرة، وتحديدًا "خالد محمد خالد" العالِم الإسلامي البارز، والذي كتب في "روز اليوسف" في 24 يوليو عام 1951م، أي قبل عام واحد من قيام الثورة تحت عنوان: " حاول أن تفهم، وراء كل ثورة رغيف!" متحدثا أنه وفي الساعة السادسة من مساء اليوم الاثنين، يجتمع مجلس الشيوخ (الجلسة الثالثة) ليقرر مصير البطون الصائمة، هل تقدم تضحية جديدة من أجل سفهاء مصر ومترفيها، وتشد عليها حجرا آخر يُسكِتُ صياح الأمعاء المهتاجة، أم حسبها ما نالها من سغَبٍ وما أصابها من ضمور؟..

جاء هذا المقال ليناقش نيَّة الحكومة لرفع سعر رغيف الخبز مليمًا، ورفع سعر الدقيق الشعبي والرغيف الشعبي، وذلك لسد عجز الميزانية في الوقت الذي لا تجد الحكومة حرجًا في إنشاء قصر محمد علي في شبرا بميزانية مجنونة، واستيراد أدوات الزينة بقيمة 18 مليونا من الجنيهات سنويًّا أو تزيد، وفي وقت

تخفض سعر الدقيق الفاخر الذي يصنع منه السادة فطائرهم المحشوة، مع أنها لو أعادته إلى سعره الأول لربحت مالًا وفيرًا، "لكنها بالمترفين رؤوفة رحيمة"، متسائلًا عبر مقاله "وما مسئوليتنا نحن عن ميزانية لا توفِّر لنا غذاءً ولا شرابًا ولا علاجًا، ميزانية اتخذها الأشقياء كلأً مباحًا لأطماعهم وما يشتهون؟"

طيب: ماذا كان التفسير الحكومي لزيادات الأسعار؟

كانت الحكومات ما دامت في السلطة (طبعًا مقعد الحكومة غير مقعد المعارضة) كانت ترى أن الشعب هو المذنب، وهو المسؤول عن زيادات الأسعار بإسرافه في الطعام، وأننا "شعبٌ أكولٌ بطبعه" وهو العنوان الذي حمله مقال الأستاذ "عبد الله أباظة بك"، وكيل وزارة التجارة والصناعة في مجلة "الاثنين والدنيا" العدد 832 في 22 مايو 1950م، وأنَّ أحد أهم أسباب فداحة أسعار اللحوم والخضر والفاكهة هو التهافت على الشراء، ولو حد المستهلكون من كمية ما يشترون لخفض الطلب (السلعة التي يزيد سعرها لا تشتريها بكل بساطة)، وقرب توازنه من العرض فاعتدلت الأسعار، كاشفا في مقاله عادات المصريين في أنهم شعب يأكل حتى يتعب، ويقوده التعب إلى المرض.. ضاربًا مثالًا على ذلك بأحد معارفه من باشوات الصعيد، وكان أكولًا مُحِبًّا للحلوى بنهم، ومصاب في الوقت ذاته بالسكر، وكان يحقن نفسه بالأنسولين ليلبي دعوات أصدقائه لتناول كلِّ ما لذَّ وطاب من الفطير والكنافة (لاحظ أن فعل باشا الصعيد ليس صحيحا، فالمصابين بالسكري حتى ولو تناولوا جرعات الإنسولين في موعدها فلزاما التقيد بالحد من الأطعمة الغنية بالكربوهيدرات أو السكريات لضبط مستوى الجلوكوز بالدم، والاستعاضة عن ذلك بالخضروات والفواكه الطازجة واللحوم الخالية من الدهون والحبوب الكاملة). ويقارن حالنا هذه بحال الأوروبيين في إنجلترا وفرنسا الذين يربطون بطونهم، ويحرمون أنفسهم ليصدروا ما يفيض عن حاجتهم، وما أقل حاجتهم هذه. !!، طبعا العكس يحدث حينما يتخلى الساسة عن مقعد الحكم، ويلتقون في مقاعد المعارضة، حيث الاتهامات بالتقصير من جانب الحكومة الحالية العاجزة عن تدبير احتياجات

السكان المطَّردة لسوء إدارة الموازنة. وسنرى ذلك في مثال لاحق من أرشيف الصحافة المصرية المهم والملهم.

بيئةٌ كهذه إن لم تكن أرضًا خصبةً لانتشار "الشيوعية" فأين تنبت وتثمر؟!

والغريب والمذهل أنَّ الدولة تعلم وتدرك ذلك تمامًا وأجهزتها على القدر المطلوب من استخدام الوسائل العلمية التي تُمكِّنها من عمل إحصائيات دقيقة لسبر أغوار المشكلة، ومع ذلك لا شيء يتم إزاءها.. فمثلا قسم البحوث الاجتماعية بـ"مبرتي فؤاد الأول" و"الأميرة فادية" قام ببحث شديد الأهمية لحالات مائتي أسرة من أسر الطبقة العاملة والفقيرة في منطقتي "العباسية" و"الخليفة" أسفر عن نتائج خطيرة في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر، فجاءت النتائج على النحو التالي:

- متوسط أجور العمال: (حي العباسية 11 قرشا للرجل و7 قروش للمرأة-حي الخليفة 10.5 قرشا للرجل و5.5 قرشا للمرأة).
- متوسط الإنفاق للفرد (مأكل وملبس وإيجار ومواصلات ومكيفات ومصاريف نثرية وأخرى): (حي العباسية 997 مليما -حي الخليفة 933مليما).
- نسبة الأمية: (حي العباسية 64.8%-حي الخليفة 74.1%.)
- نسبة السكن غير الصحي: (حي العباسية 68% -حي الخليفة 62%).
- الحالة الصحية الجيدة للعمال: (حي العباسية 77.8%-حي الخليفة 53.8%).
- نسبة الزواج: (حي العباسية 52.1%-حي الخليفة 57.2%). وذلك بحسب ما نشر في مجلة المصور العدد 1378 في 9 مارس 1951م

رغيف الخبز، هو المشكلة الأزلية للمصريين عبر العهود، ليس لسعره فقط، بل لمكوناته أيضًا التي كان السعي لتقليل نسبة القمح فيها -لتقليل الاستيراد- مستمرًّا (راجع بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان) ففي جريدة "المقطم" بتاريخ 6 أبريل 1948م نجد شكوى الناس من رداءة الخبز الذي توزعه مخابز القاهرة المكون من دقيق القمح والذرة والأرز، فطعمه غير مستساغ، وكأنه قد أضيف إليه الصمغ بكمية كبيرة، وتوصي الصحيفة وزارة التجارة لشؤون التموين بالكَفِّ عن الاستمرار في هذه الخلطة، خاصة بعد استيراد كميات كبيرة من

القمح والذرة من يوغسلافيا وروسيا (موضوع الاستيراد قديم) حتى تريح الناس وتستريح.
الغريب أنَّ الدولة استمرَّت على الرغم من هذه الصيحات العاقلة في خفض أسعار الرفاهيات، وترك سلع الفقراء لتستعر، فبعد اجتماع لجنة التموين في يونيو 1952م مع حلول شهر رمضان، والمؤلفة من كبار موظفي وزارة التموين، استمرَّ لأربع ساعات، وتمخَّض عن خفض سعر قمر الدين أربعة قروش، فأصبحت اللفة منه تباع بأربعين قرشا بعد أن كانت بأربعة وأربعين قرشا، ولم تلتفت للارتفاع الجنوني للأسعار، والتي وصلت 400% بحسب ما جاء في مجلة "الاثنين والدنيا" في العدد 938 في 2 يونيو 1952م.
تقرير لمجلة "مسامرات الجيب" حمله العدد 393 في 18 فبراير 1951م (أي قبل الخبر السابق بعام) تحت عنوان "الجمهور يشكو"، ذهب نفس المذهب، حيث نزل أحد محرِّري المجلة للشارع ليكون على مقربة من معاناة الناس مع الغلاء، ونقل التقرير عن الناس أنه ليت سعر الصنف أو السلعة الغذائية أو السلعة التجارية قد زاد ثمنها مرتين، وإنما أقل صنف قد تضاعف ثمنه أربع مرات أو عشرًا، وأنَّ الموظف مهما بلغ راتبه، ومهما ارتفعت درجة براعته هو وزوجته في فنِّ الاقتصاد والتدبير، فلن يستطيع تلبية المتطلبات الحياتية في هذه السنوات العجاف.

إلى "روز اليوسف" نعود مجددًا، لنحطَّ رحالنا، ونُلقي نظرةً على العدد 1156 عام 1951م، حيث يصِف "إحسان عبد القدوس" الحكومة المصرية "بالسفيهة " التي تُسرِف في غير محل (طبعا الحكومة هنا وطوال هذا التقرير هي حكومة "الوفد" الشعبية السابعة برئاسة "النحاس" في الفترة من 12 يناير 1950 م وحتى 27 يناير 1952م اليوم التالي لحريق القاهرة)، حيث يبلغ مجموع الميزانية المصرية 196 مليون جنيه منها 141 مليون جنيه أموال مستهلكة من نفقات إدارة ونفقات تسليح، أي بنسبة 72% موزعة كالتالي: (37 مليون جنيه أجور ومرتبات -58 مليون جنيه تكاليف الوظائف من بدلات انتقال وسفر

وإيجار أبنية حكومية وإنارة ومياه وتليفونات -46 مليون جنيه مخصصات الجيش)..

في الوقت ذاته يقبع جزءٌ كبيرٌ مِن ثروة مصر في شكل سبائك ذهب مودعة في البنوك الأمريكية، أي أموال ميتة بحسب وصف المجلة، ثم يأتوك لِيُحدِّثوك عن عجز الميزانية!!!

وهل تُموَّل الموازنات إلا من "بصلة" الفقير الغلبان؟! إنه نهج يسبق بناء الأهرامات، وحسبنا أن نستلهم من عصور أصدقائنا المماليك دلالات، والمرور بركنهم من التاريخ فرض عين لكل ذي عقل رشيد وبصيرة يبحث عن الأصل والتأصيل، وغرائب الحوادث والمشاهد، وحسبنا أن نورد أن السلطان "قايتباي" وكان في عسرة بسبب حروبه مع العثمانيين (أسهبنا في شرحها في كتاب "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان") وجنده إن لم يحصلوا على رواتبهم ومخصَّصاتهم قد يحرقون الأرض من تحته، وينهبون مصر، فصادر كل شيء لسد عجز الموازنة، لدرجة أن المساكين نالهم حظ وجانب من هذا العسف.

يحكي "ابن إياس" في كتابه "بدائع الزهور في وقائع الدهور" من حوادث 896 هجرية أن رسل السلطان ذهبوا إلى "حوش" امرأة مسكينة لا تملك من حطام الدنيا سوى هذا "الحوش"، وبه شجرة نبق (السدر) تستظل بها من حرارة الصيف وقيظه الشديد، فلما اشتدوا عليها، خشيت من بطشهم، وضحَّت بالشجرة قائلة وهي منكسرة: "اقطعها وبعها وخذ ثمنها" فأحضر القطاعين وأخذ الشجرة، و"قايتباي" ظل في عِزِّه، والمساكين تلفحهم حرارة السماء، يكفيهم فخرًا أنهم في خدمة عجز الميزانية!

لذلك كله يكون أصدق ما يُردُّ به على مَن يتحدثون الآن عن مآثر النظام الملكي السابق في مصر وخطايا ثورة 1952م، ما قاله الأستاذ "أحمد بهاء الدين" (مايو 1985م):

"اختلط الحابل بالنابل، واعتمد الكثيرون على أنَّ الناس ليس لهم ذاكرة، أو على أن أغلبية المواطنين لم يعيشوا كل فترات التاريخ الحديث، فكل ما بعد 23 يوليو اعتقالات وتعذيب وانغلاق، وكل ما قبل 23 يوليو نعيم في نعيم.. الشعب يحكم،

والانتخابات حرة، والقضاء محترم، وكل ما تتمناه النفوس كان موجودا، والذين جلدوا الشعب وسحقوه وزوَّروا إرادته في وجود الإنجليز، يرفعون الآن شعارات الشعبية والبطولة ومقاومة الطغيان".

***سؤالٌ على الهامش:**

هل لعبارة "فقع المرارة " التي استخدمتها في هذا المبحث رصيد من العلم؟!

نعم بالطبع، ذلك أنَّ الضغوط النفسية والمجتمعية تعد معيارًا تشخيصيًا مهمًا في فهم الأمراض المرتبطة بخلل المرارة. ولمَّا كانت المرارة بمثابة خزَّانٍ للمادة الصفراء، أو العصارة الصفراوية التي ينتجها الكبد، وتمر خلال القناة الصفراوية عبر معي الإثني عشر، حيث تساعد الجسم على هضم الدهنيات، فإنَّ الضغوط النفسية من شأنها أن تُقلِّل من سريان العصارة الصفراوية من المرارة، وبالتالي يزيد تحجر الكوليسترول، ويتَّحد مع غيره من المواد المكوّنة لعصارة المرارة، لتتشكل الحصوات المرارية، والتي قد تغلق القناة الصفراوية، مسببة آلامًا حادة، وتسبب احتباس العصارة داخل المرارة، مما قد يؤدي لانفجارها (فقعها).

****

السؤال السادس عشر:

تحدثتَ في كتاب "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان" عن المستشرق البريطاني "جيمس هِيْوارْث دون" أو "جيمس هيوارت دن" وأنه تزوج فنانة معروفة فمن هي؟

كان المستشرق البريطاني "جيمس هِيْوارْث دون" أو "جيمس هيوارت دن" زوج الفنانة "روحية خالد أو روحية محمد علي خالد" التي أدت دور الفتاة البسيطة الشهير بفيلم «سلامة في خير»، مع نجيب الريحاني، وراقية إبراهيم عام 1937م (ولدت في 13يناير عام 1910 م أو 1918 م وتوفيت في 6مايو 1990 م)" بعد طلاقها من "أحمد بدرخان"، واستمر الزواج ثلاثة أشهر فقط، بحسب بعض الروايات.

وله كتاب "الاتجاهات الدينية والسياسية في مصر الحديثة" وثَّق فيه تاريخ جماعة "الإخوان المسلمين".

وقيل: إن علاقات جمعته مع "حسن البنا" و"سيد قطب "، وقيل: أن الأخير أهداه الطبعة الأولى من كتابه "العدالة الاجتماعية في الإسلام"، والتي صدرت في أبريل 1949م، وقيل: أنه من دبر أمر بعثة "سيد قطب" لأمريكا، واستقبله في بيته، مع أن البعثة من المفترض أنها على حساب وزارة المعارف، وقيل: إن "روحية خالد" حذرت "سيد قطب" منه لكونه سكِّيرًا كبيرًا مدعيًا للإسلام.

وكل ما قيل هو محض قصص يتناولها الإعلام دون أدلة كافية، ولكن لا بأس من مناقشتها من باب الفضول التاريخي، والتصحيح لبعض فصول التاريخ، وليس الدفاع عن جماعة محظورة بلا شك،

طبعًا الادعاء بأنَّ المستشرق "جيمس هِيْوارْث دون" كان يحاول التجسس على جماعة الإخوان عبر "سيد قطب" في فترة مكوثه بمصر غير ممكن منطقيًّا، كذلك بالنسبة لتحذير "روحية خالد" لسيد قطب من اتباع زوجها غير جائز أيضًا؛ لعدة أسباب، ستتضح تباعًا فيما يلي، ولكن يبقى أهمُّها ومحورها أنَّ

زواج المستشرق من "فاطمة عبد اللطيف" -الزوجة الثانية بعد طلاقه من "روحية خالد"- كان عام 1941م (راجع "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان") وذلك برعاية الخارجية البريطانية.

السؤال لأصحاب الروايات المتداولة: متى كان تحذير "روحية" لسيد قطب؟! وهل كان في مصر أم أمريكا؟ لا تحدد الروايات توقيتًا زمنيًا معينًا، وتتضارب حول المكان.. لذا سنكون أمام فرضيتين، الفرضية الأولى: أن التحذير كان في مصر ولزما بالمنطق أن يكون فترة 1941 م أو سابقا عليها لأنها الفترة التي كانت "روحية" على ذمة المستشرق، وهي فترة غير معينة زمنيا أيضًا إلا ببضع شهور .
وهنا يتبادر للذهن سؤال: هل كان "سيد قطب" في فترة الثلاثينات والأربعينيات منتميًا لجماعة الإخوان المسلمين؟!!
حياة "سيد قطب" كانت حافلة بالتحولات الفكرية الحادة، لذلك صعب الجزم، لكن الغالب -ومن واقع أرشيف الصحافة المصرية- أنه كان وقتها ليبراليا ماسونيا (لم تكن تهمة زمانها)، وهي من مراحل تحولاته الفكرية العديدة، ففي مجلة "التاج المصري" لسان حال "المحفل (الماسوني) الأكبر الوطني المصري.. رئيس التحرير فتح الله أحمد المتولي المحامي " العدد 787 في 23 أبريل 1943م، كتب "سيد قطب"، والذي أشارت له المجلة بحضرة الأديب الفاضل صاحب الإمضاء "سيد" تحت عنوان "لماذا صرت ماسونيًا؟".. وهو سؤالٌ طرحه على نفسه الحائرة والمترددة، فأجابته: "السؤال سهل ميسور، والجواب من القلب إلى القلب، فعرفت عندئذ أنني صرت ماسونيًا، لأنني أحسست أن في الماسونية بلسمًا لجراح الإنسانية، طرقت أبواب الماسونية لأغذي الروح الظمأى بالمزيد من الفلسفة والحكمة، ولأقتبس من النور شعلة، بل شعلات تضيء لي طريق الحياة المظلم، ولأستمد قوة أحطم بها ما في الطريق من عراقيل وأشواك، ثم لكي أكون مجاهدًا مع المجاهدين، وعاملًا مع العاملين..

لقد صرت ماسونيا- لأنني كنتُ ماسونيًا- ولكن في حاجةٍ إلى صقل وتهذيب، فاخترت هذا الطريق السوي، لأترك ليد البناية الحرة مهمة التهذيب والصقل، فنعِمت اليد، ونعم البنائين الأحرار.. ليس الماسوني من أجريت له المراسيم بذلك، واكتسب هذه الصفة عن هذا الطريق، وإنما الماسوني من يعمل، ولكن في صمتٍ دون ضجة أو إعلان، هو من يفتح قلبه للجميع، يتساوى لديه في ذلك الصغير والكبير.. هو من يعمل الواجب لأنه واجب، والخير لدواعي الخير، دون أن يبغي من وراء ذلك جزاءً أو يطمح لنيل مطمح، هو من ليس له حق، وإنما عليه واجب"...

نعود لسنوات الثلاثينات، لنقرأ بعضًا من فكر "سيد قطب"، بل وتصادمه مع " الإخوان المسلمين" أنفسهم، ففي جريدة " الإنذار " السنة الخامسة، العدد 225 في 23 سبتمبر 1934 م كتب "سيد قطب " تحت عنوان " بين القاهرة والإسكندرية، الآداب على الشواطئ " قائلًا:

"إني أؤكد أن نشر الصور العارية، ووصف الحالة على الشواطئ، فيهما من الإغراء أكثر مما في الأجسام العارية نفسها، وأشد من الحالة على الشواطئ، ويعلل ذلك في نظري من جهة البحث النفسي أن الصورة والوصف يتركان المجال واسعًا للخيال، يتصوَّر الأوهام، ويُجسِّمها، ويزين ذلك البعيد ويجمله، أما الجسم العاري نفسه فالخيال أمامه محدود، وما تلبث النفس أن تشبع من النظر إليه، وتسترخصه ويقِلُّ شوقها إليه. وما أريد بذلك أن أدعو إلى العُريِّ الفاضح، ولكن أريد أن أهوِّن على المتخوفين منه نتيجته في ذاته... وليس علاج هذه الحالة بقانون يُحرِّم العُري، ولا في قانون يمنع نشر الصور العارية، بل في أخذ الأمة تربيةً أسمى لا تقتصر على المدارس، بل تتعداها على أيدى المصلحين إلى الشعب كله بلا استثناء.

ومتى ارتفعت نفوسنا عن مستوى الغرائز الجامحة، فإننا سنأنف بطبيعتنا من العري، ومن الصحف التي تنشر الصور العارية".

وفي جريدة " الأهرام " السنة 64 العدد39321 في 10 يوليو 1938 م كتب "سيد قطب" تحت عنوان: "خواطر المصيف.. الشواطئ الميتة"، يقول:

"جمال البحر وحده على عبقريته، لا يستهوي إلا النفوس الشاعرة ذات الطبائع الفنية، والخيال المنهوم والحيوية الزاخرة. وتسعون في المائة من أثريائنا قد عوضهم الله عن هذه الفطرة الموهوبة، بالمال المكسوب، فهم ينشدون المتعة، ويطلبون الفرجة، ويريدون الصيف للهو واللعب والتسلية المشوقة. فماذا أعددنا لهؤلاء جميعًا وهم أصحاب الثروة في البلد، من وسائل التسلية والاستمتاع على الشطآن؟ لا شيء! حتى الأجسام العارية الرشيقة لا وجود لها، وإنَّ العين لتَتَخطَّى عشرات القدود، حتى تقع على قَدٍّ رشيق، لأنَّ الطبقات التي قصدت المصايف في هذا العام ليست على ما يرام!! ... ليس في الجسم العاري على "البلاج" فتنة لمن يشاهده ويراه في متناول عينه كل لحظة. وأفتن الأجسام هناك هي المستترة في "البرنس" أو "الفستان"، أما في "المايوه" فهي لا تجذب ولا تثير، وإن أثارت شيئا فهو الإعجاب الفني البعيد قدر ما يستطاع – عن النظرة المخوفة المرهوبة! ...

إن صورةً واحدةً عاريةً مما يُنشر في الصحف، أفتن من شاطئ كامل يموج بالعاريات، لأن الصورة المصغرة تثير الخيال الذي يأخذ في تكبيرها، والتطلع إلى ما وراءها من حقيقة، وهذا هو الخطر، أما الجسم العاري نفسه فليس فيه ما يثير الخيال، لأنه واضح مكشوف، أطلقوا الشواطئ عارية لاعبة أيها المصلحون الغيورون على الأخلاق، فذلك خير ضمان لتهدئة الشهوات الجامحة، وخير ضامن للأخلاق"..

مِن هاتين المقالتين (منشورة كاملة على موقع الهيئة الوطنية للإعلام أو "ماسبيرو") فنحن أمام مصلح ليبرالي يعالج الداء بالسماح باستفحاله حتى يغدو أمرًا طبيعيًا تعتاده النفوس والأعين وتزهده مع الوقت. ولا يمكن أن توحي هذه المقالات سالفة الذكر بأي ملامح لكاتب إسلامي، أو لديه الاستعداد للعب هذا الدور، وترصد كتابات الجماعة المحظورة غضب "البنا " من مقال "قطب" الأخير بالأهرام ورد أحد الطلبة عليه، ويدعى "محمد حسين أبو سالم" الطالب بكلية التجارة، في مجلة "النذير" التابعة للجماعة في عدد 8 بتاريخ 18 يوليو 1938م بعنوان "النفوس الميتة"، نخلص من هذا كله بسؤال منطقي: ما الذي

يدعو المستشرق البريطاني للاتصال به؟ وما الذي يدعو "روحية" لتحذيره؟ ومِمَّ تحذره، وهو على هذه الحال من المنطق والفكر؟!!

نأتي للفرضية الثانية، وهي أن الاتصال من جانب المستشرق وتحذير زوجته كان في الولايات المتحدة الأمريكية، جاء سفر "سيد قطب" للولايات المتحدة الأمريكية في 3 نوفمبر 1948م في "مهمة ميدانية" للاطلاع على "المناهج وأصول التربية"؛ أي: بعثة تعليمية من قبل وزارة المعارف، وبالتالي لا دليل على أن "هيوارث دَن" هو من دبر لسيد قطب أمر هذه البعثة.

وحول اطلاع "قطب" له على كتابه: "العدالة الاجتماعية في الإسلام"، وعرضه أن يترجم الكتاب إلى الإنجليزية، مقابل عشرة آلاف دولار (رواية شقيقه "محمد قطب") فيفتقد أيضًا للدليل المادي خاصة أن "سيد قطب" قد أعطى الكتاب إلى المجلس الأمريكي للدراسات الاجتماعية ليترجم مجانًا، وهو ما يتضح من رسالة "سيد قطب" إلى صديقه " أنور المعداوي" في 6 مارس 1950م يخبره فيها أن أستاذا في جامعة "هاليفاكس" بكندا يدعى "المستشرق يوحنا (جون. ب. هاردي) قد استأذنه في ترجمة كتابه للغة الإنجليزية كما نشرت مجلة "الرسالة" عام 1951م الخبر:

"قرر المجلس الأمريكي للدراسات الاجتماعية ترجمة كتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام للأستاذ سيد قطب، إلى اللغة الإنجليزية، ونشره في أمريكا للتعريف بسياسة الإسلام الاجتماعية، وسيقوم بترجمته المستشرق (جون ب. هاردي) الأستاذ بجامعة هاليفاكس بكندا.".

الطريف أن الكتاب في طبعته الأولى اشتمل على تحامل على سيدنا "عثمان بن عفان" وفترة خلافته *إذ يقول:* "ونحن نميل إلى اعتبار خلافة علي رضي الله عنه امتدادًا طبيعيًا لخلافة الشيخين قبله، وأن عهد عثمان الذي تحكم فيه مروان كان فجوةً بينهما"

بالطبع، لا يمكن لعقلٍ تصديق أن يصدر رأيا كهذا عن كاتب يتبع جماعة دعوية يحمل اسمها.. كما أن الترجمة التي خرجت للنور عام 1953 م تضمنت شكرا لسيد قطب للتعاون في ترجمة كتابه، والتي خرجت مليئة بالأخطاء والخلط في

المعاني بما يقلل من ثقل الجهة التي تصدَّت لعملية الترجمة، وكذلك الأستاذ الجامعي الذي قام بها، والذي لا تتوافر معلومات كافية عنه.

استمرت بعثة "سيد قطب" -والتي درس فيها في جامعة "نورث كارولينا" الأميريكة- حتى 23 أغسطس عام 1952م.

أما "هيوارث دَن" فقد تحدثت باستفاضة في كتاب "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان " عن رحيله عن مصر بعد الحرب العالمية الثانية مع زوجته "فاطمة"، وترحاله بين "لندن "، و"نيويورك"، وغرقه حتى أذنيه في مشاكل مع زوجته وأقاربها الذين نصبوا عليه، ثم ظهوره المريب في حريق القاهرة، وطرد الحكومة المصرية له بعد ثورة 1952م..

من هذا كله نخلص أن "روحية" - منطقيًا- لم تلعب أي دور خلال تواجد "سيد قطب"، لا في مصر ولا في أمريكا، وأن "سيد قطب" لم يكن مطمعًا لأي مستشرق لتجنيده، فقد كان في هذه الفترة مفكِّرًا حُرًّا خارج العباءة الإسلامية بالتأكيد.

أما عن علاقة "سيد قطب" بالإخوان المسلمين، فقد بدأت حينما وجد الأمريكيين مبتهجين وفرحين باغتيال "حسن البنا "في 12 فبراير 1949م باعتباره "عدو أمريكا الأكبر في الشرق" بحسب وصفهم، وذلك أثناء تواجده للعلاج بأحد المستشفيات الأمريكية (اعتقد أن درجة إجادة سيد قطب للغة الإنجليزية لم تكن بالكبيرة، فهو خريج دار العلوم، ودراسته للعلوم العربية والإسلامية بالأساس، لذا ربما كان هناك خلط قد حدث في فهمه لسبب هذا الاحتفال)، ومن بعدها دفعه الفضول للاقتراب من الجماعة، والتي اكتشف فجأة تأثير وحضور مؤسسها الطاغي -على الرغم من كونهما متعاصرين حتى في سنوات الدراسة- والطبيعي أن يكون ذلك بعد عودته لمصر أي بعد عام 1952 م وليس قبلها.

****

السؤال السابع عشر:

ما أطرف الكتب النادرة التي اطلعت عليها مؤخرًا وتتمنى لو تعاود أفكارها طرق أبواب الحياة في مصر؟

الكتاب الأول: "رجالات مصر وزملاؤهم في عهد التلمذة، تراجمهم وصورهم" لمحمد العطار، مؤسس دار الصور التاريخية النادرة بمصر 22 شارع المناخ، الجزء الأول، سبتمبر 1934م..
فكرة هذا النوع من الكتب هو تعريف النشء والشباب بأسباب النبوغ والنجاح لدى قادة البلاد ورواد نهضتها من الساسة والمفكرين والأدباء والأطباء وغيرهم، وحينما راجعت أرشيف مجلة "المصور" لدي، وجدت تجربة طريفة مماثلة قدمتها المجلة بقلم الأستاذ "أحمد عطية الله "مدير متحف التعليم تحت عنوان "عظماؤنا في المدرسة"، فاستعرضت السيرة المدرسية للدكتور البارز "نجيب محفوظ" في أمراض النساء والولادة، كما سلطت الضوء على صور التفوق المدرسي لدى بعض رجال السياسة في مصر، فجاء العدد 1328 في 24 مارس 1950م ليتحدَّث عن "حسين سري باشا" التلميذ والعدد 1329 في 31 مارس 1950م ليتحدَّث عن التلميذ "علي باشا ماهر"، أهمية هذا النوع من التناول هو شحذ همم الشباب لتقليد النماذج المشرفة في البلاد، وحذو حذوهم، وإدراك أن بلوغ المراتب العليا لا يتحقق إلا بالعلم، والثقافة، والاجتهاد، والتحصيل المستمر، والقراءة، والتحدي، والصبر على التحديات والتجربة مرة بعد مرة.
حينما نغرس في شبابنا هذه القيم سيحل ذلك محل ما نعانيه اليوم من شيوع النفعية والانتهازية. أتذكَّر اثنين من أصدقائي في الكلية كانا ينشران فكرة دراسة مجال الدعاية الطبية عبر شركة معينة متخصصة، بمقابل مادي، وراحا يجمعان بكل الوسائل الزملاء، ويظهران نبل الغاية من وراء ذلك، وهو النفع العام، ونشر المعرفة، وإعداد جيل متعلم من المندوبين لسرعة إلحاقهم بسوق العمل،

فيما كانا قد اتفقا في السر مع مدير شركة التدريب على مبالغ مالية مقابل توريد زملائهم، فضلًا عن ضمان إلحاقهما بشركتين عالميتين بارزتين في مقابل ما قاما به، وحينما واجهت أحدهما بهذا قال في برود: "اللي تغلبه ألعب به.."
إننا نحتاج -وبشكل مُلِحٍّ- لهذا النوع من الكتب حتى تكون الهيمنة للأخلاق، والمُثُل، والقيم، من جديد محلقة في شتى مناحي الحياة في مصر.

الكتاب الثاني: "المرشد التاريخي في أخبار مصر والعالم"، للمؤرخ "عبد السلام حسنى" الجزء الأول، ويتضمن قسمًا عن حكام مصر، خاصة الأسرة العلوية، حتى الملك فؤاد الأول، وسيرهم. وقسمًا عن الوزارات المصرية، بداية من وزارة نوبار باشا في عهد الخديوي إسماعيل. وقسمًا عن الأخبار السياسية في الفترة من عام 1921م وحتى عام 1925م.
هذا النوع من الكتب التذكارية التاريخية كان يصدر في مصر باستمرار، ويرصد بشكل محايد أحداث مصر والعالم العربي بشكل ميسَّر وسهل للباحثين وغير الباحثين، ولكنه اختفى فجأة، وأحجمت الكثير من الدور الصحفية عن تبني مثل هذا النوع من الكتب التي تضع الشباب في غمار تاريخ وطنهم وأمتهم ليكونوا على دراية بالماضي، حُلوه ومُرِّه، وشركاء في صناعة الحاضر، وتقديم الحلول للمستقبل قريبه وبعيده.
ما يميِّز الحِقبة الملكية هو الاهتمام بوعي الشباب، وتبنِّي بعض أفكارهم، ورعاية الحِسِّ الديني لديهم. يكفي أن نعلم أن بداية الاحتفال بالهجرة كعيدٍ بدأ بمبادرة شبابية من مجموعة من طلبة المدارس الثانوية على رأسهم "مصطفى أفندي راشد رستم (صار أديبا)" و"إبراهيم صبحي أفندي نجاتي (صار لاعب كرة)"، حيث أقاموا حفلًا بدار التمثيل العربي في 3 فبراير 1908م قبل وفاة الزعيم مصطفى كامل بأسبوع، وكان الحفل برئاسة الدكتور "عبد العزيز نظمي بك"، وخطب فيه عدة طلبة؛ من بينهم: "إمام أفندي واكد" و"محمد أفندي نجاتي أباظة" و"محمد أفندي توفيق "فلما كان العام التالي وتحديدًا في 22 يناير 1909م تبنَّى نادي المدارس العليا والحزب الوطني احتفالًا أكثر فخامة بدار التمثيل العربي برئاسة المرحوم "أحمد بك لطفي"، وخطب فيه شباب الحزب،

والأستاذ "أحمد وجدي" المحامي، ورئيس تحرير جريدة الدستور. هذا التبني الطلابي المدعوم من الأحزاب والسياسيين جعل الوزارة برئاسة "بطرس غالي" تقر هذا العيد كإجازة رسمية لأول مرة بداية من 23 يناير 1909م.

لكن ما يعيب هذه الحقبة هو غياب تمكين الشباب، وتسليم الرايات من رعيلٍ لآخر، لذلك اعتبر أهم دروس هذه الحقبة أن لا أحد على استعداد للتخلي، الكل طامح للكرسي.. والكرسي ضيّق لا يعرف سعةً إلا لواحد فقط، والصراع يحتدم والضحايا كثر، السن كان لا بد وأن يكون عاملًا هامًّا في دفع الشيوخ للتخلي، سواءً أكانوا على مقاعد الأحزاب، أو الحياة النيابية، والدفع بدماء جديدة، والصف الثاني من الشباب أحق أن يمارس حقوقه في العمل قبل أن يحل خريف العمر، وهو في قطار مسرع يقوده الكهول ولا يعرف التوقف، هكذا قطار الحياة في مصر بلا اتجاه.. يمضي العمر بنا ونحن نطلب رفع الوصاية من آبائنا، فإذا انقضت أعمارنا، وبلغنا مبلغهم، صار أولادنا يطالبون بنفس مطالبنا.

سُنَّة الحياة في الصراع بين القديم والحديث، والخروج من هذه العجلة في الإيمان أننا جميعا طلابٌ في مدرسة الحياة، وجميعنا في حاجة دومًا لمن يضيء له بعضًا من الطريق الوعِر.

إنَّ التخلي فضيلة، والانسحاب حينما لا يكون بعد نقطة الوصول إضافة لهي من شيم العقلاء.

****

السؤال الثامن عشر:

استعرضت في كتبك " نوستالجيا الواقع والأوهام" و" تاريخ حائر بين بان وآن" و"هوامش على دفتر أحوال مصر" وكذلك في سلسلة كتبك المتضمنة أسئلة القراء، وآخرها "شج رأس التاريخ" جملة من الحوادث المتنوعة عبر أرشيف الصحافة المصرية، لكن لم تتطرَّق في أيٍّ منها لقضايا جرائم المواريث، وقضايا الغيرة الزوجية، وقضايا الانتحار، فهلَّا أعطيت لنا أمثلة على هذه الأنواع من الجرائم؟!

أولًا قضايا المواريث: الفلسفة الإسلامية في المواريث قامت على صلة الرحم المتبادلة بين الميت وأسرته، فالميت ترك من خلفه مالًا ليذكره ورثته بالخير، ويدعون له، ويستغفرون له، ويتصدَّقون عنه، وتكون ذكرى حسنة له في نفوسهم، وقد أزال عن بعضهم شبح العوز والفاقة.. لكن الحقيقة أن هذا الفهم غائب عن أذهان الكثير من الناس، فصاروا طامعين في ذويهم، ينتظرون موتهم بفارغ الصبر، بل ويستعجلونه في كثير من الأحيان، وقد يستغل بعض الناس مرض البعض من أجل الحصول على ما ليس لهم بحق.
والمثال على الحالة الأخيرة، ما رواه الكاتب المعروف "سليم سركيس" من أنه كان في زيارة للبنان عام 1923م مصطافا، فقرَّر أن يزور صديقه السيد "توفيق البكري" في العصفورية (تحدَّثنا عن أسباب مرضه في كتاب "تاريخ حائر بين بان وآن") ففوجئ أنَّ إدارة المستشفى تمنع أي زائر مصري من زيارته، ذلك أنهم اكتشفوا محاولاتٍ سِرِّية من بعض زائريه المصريين على جعله يوقع على أوراق معينة تتعلق ببعض شؤونه المالية والعائلية، كما أنَّ وكيل المستشفى أخبره أن أسرة الرجل مدينة للمستشفى بنحو ألف جنيه مصري، وذلك بحسب ما جاء في العدد 191 من مجلة "المصور " في 8 يونيو 1928م.

ومن أمثلة جرائم العنف المرتبطة بالمواريث، ما جاء في العدد 611 من مجلة "اللطائف المصورة" في 25 أكتوبر 1926م، حيث احتلَّت صورة المرأة

السفاحة "زكية" صدر الصحيفة، وهي المتهمة بقتل ضرتها ونجلها وحماتها، ثم بقتل زوجها وابنه، والسبب -بحسب المجلة- الرغبة في الاستحواذ على تركة زوجها "مصطفى فهمي القراش"، وكان الزوج يملك عزبة في "الزقازيق" مساحتها سبعون فدانا، ومنازل، وأبنية، وحساب مالي بأحد البنوك، فكتب كل هذا لابنٍ له من زوجة أخرى، ما عدا سبعة أفدنة كتبها لابنتين من زوجتين أخريين، فيما حرم الطفلة "عزيزة" ابنة "زكية" من التركة، كما هَمَّ بالزواج من زوجة جديدة. وفي اليوم التالي لكتابة التركة *وإبداء* رغبته وعزمه على الزواج أصيب الزوج بإسهال وقيء شديدين حتى مات على إثرهما، وفي اليوم الذي يليه أصيب ابنه "علي" بالأعراض ذاتها حتى توفي هو الآخر بقصر العيني. كشفت شهادة إحدى قريبات "مصطفى" الزوج المغدور أن " زكية" سقت "علي" ابن زوجها كوب ماء في ساعة مبكِّرة، مدعية أنها أعطته "برشامة" اعتاد والده إعطائها له، ولكن ثبت من التحقيق أنها استخدمت سم "الزرنيخ" في إنهاء حياة الأب وابنه.

ثانيا/ قضايا الغيرة الزوجية: مِن ألطف ما يمكن أن نسوقه، ونسترشد به في حوادث الغيرة، قضية وردت في سجلات "ضبطية مصر" بتاريخ 14 ربيع الأول 1282هـ (6 أغسطس 1865م) حيث تقدمت حرمة (سيدة) تدعى " بزادة (الاسم متعارف عليه في مصر وله أمثلة راجع الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية على مذهب الإمام أبي حنيفة 1-9 ج3) بنت حسن الخياط "من سكان حارة "دليلة" بتمن (حي) الجمالية بالقاهرة ضد زوجها -أو طليقها كما ادَّعت في البداية (قد يكون طلاقًا شفهيًّا)- "خليفة قاسم الصرماتى" تتهمه بالاعتداء المبرح والمستمر عليها، ملحقًا بها الأذى الشديد، كما كشف عورتها على مشارف الطريق أثناء الضرب، اكتفت الضبطية بالإفراج عنه بالضمانة (بالضمان)، لكن بعد مرور خمسة أيام بالتمام والكمال، عادت الزوجة لشكوى زوجها مرة أخرى.

كانت الزوجة قد غادرت لبيت أبيها وفي يوم 11 أغسطس، وبينما الزوج عائد من عمله، وجدها عند دكان "محمد الفران الصرماتى" الكائن بجهة الأزهر

تُحادِث شخصًا يدعى "محمد أبو دقة" (صنايعي بالدكان المذكور) حول ما صارت إليه العلاقة بينها وبين زوجها من العراك والشكوى، وطال وقوف الزوجة مع الصنايعي قرابة الساعتين، فلم يتعرَّض لها الزوج، وجلس على مقهى أمام الأزهر يرقبهما.. والواضح أن الزوجة قد لمحت وجوده، فاقتربت منه، وتعمَّدت إغاظته ومكايدته بيديها، ثم عادت إلى دكان الصرماتي لتتحدث مع "محمد أبو دقة" المذكور مرة أخرى..

اشتعلت نار الغيرة في قلب الزوج "خليفة"، واحتدَّ عليها متسائلًا عن سبب وجودها بالدكان.. فأخبرته أنها توصي على "كندرة" (حذاء)، فلما أغلظ معها في القول نهرته وذكَّرته أنها "مطلقة" منه، وخارج عصمته، وليس له أي حكم عليها، فحاول إعادتها لمنزله قسرًا، فتعاركت معه (قبضت في خناقه) بمعاونة الصنايعي، فمزَّقا ملابسه، وعضَّا يده، وذلك بحسب أقواله..

فيما استشهدت الزوجة بأربعة شهود بأنه هو مَن ضربها بالچبك (جزمة من الجلد الأصفر) الذي كان بيده..

الطريف أنَّ الشهود الأربعة امتنعوا عن الحضور معها لحين حضور الأشخاص الذين عاينوا حصول الضرب، وكانوا ثلاثة؛ هم: "الحاج خليل ورده صرماتي" ودكانه أمام عطفة الشيخ الأمير، و"محمد الشربتلي "صرماتي" بنفس الدكان، و"محمد الصيرفي" دلَّال في الفحامين، فحضروا وتمَّ استجوابهم على انفراد، ومن واقع الكشف الطبي عليها بواسطة "حكيمة الضبطية"، ثبت وجود أثر ضرب مزرق اللون في عضد الذراع الأيمن، وفي الكتف أيضًا، وهو ما عزَّز من شهادتها، وأضعف موقف الزوج، والذي تقرَّر ضربه واحد وثلاثين جلدة.

الغريب أن الذي أنقذ الزوج من هذا العقاب هو اكتشاف المحكمة أنَّ المرأة لا تزال في عصمة زوجها، عبر الاستعلام عن صحة أقوال المرأة حول كونها مطلقة أم لا؟!! وهو ما جعل المحكمة تعيد النظر في حكمها، وتتفهَّم دوافع الزوج في غيرته الإسلامية حينما رآها تُحادث شخصًا غريبًا، فأعفته من العقوبة السابقة.

القصة على سبيل الاستئناس، ومصدرها صفحات فيسبوكية مهتمة بالتراث. لكن، لا يعنينا مدى صحة القصة من قريب أو بعيد، لكن ما يخصُّنا هو معالم مفردات عصرها، ونتوقَّف عند مفهوم "الغيرة الإسلامية"...

هل في الإسلام غيرة، وهل يحق للزوج ضرب زوجته بسببها؟! وما هي العقوبة؟!

نعم هناك غيرة في الإسلام، ففي صحيح مسلم عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال، قال سعدُ بنُ عبادةَ: " لو رَأَيْتُ رَجُلًا مع امْرَأَتي لَضَرَبْتُهُ بالسَّيْفِ غَيْر مُصْفِحٍ عنْه، فَبَلَغَ ذلكَ رَسولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-، فَقالَ: أَتَعْجَبُونَ مِن غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَاللَّهِ لأَنَا أَغْيَرُ منه، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، مِن أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ، ما ظَهَرَ منها، وَما بَطَنَ، وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ، مِن أَجْلِ ذلكَ بَعَثَ اللَّهُ المُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ، مِن أَجْلِ ذلكَ وَعَدَ اللَّهُ الجَنَّةَ. [وفي رواية]: وَقالَ: غيرَ مُصْفِحٍ وَلَمْ يَقُلْ عنْه. ".

وهي فطرة إنسانية لدى الرجل ولدى المرأة أيضًا، ولا يمكن إنكارها، ففي صحيح مسلم، عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- أنَّ رَسولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- خَرَجَ مِن عِندِهَا لَيْلًا، قالَتْ: فَغِرْتُ عليه، فَجَاءَ فَرَأَى ما أَصْنَعُ، فَقالَ: ما لَكِ يا عَائِشَةُ؟ أَغِرْتِ؟ فَقُلتُ: وَما لي لا يَغَارُ مِثْلِي علَى مِثْلِكَ؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-: أَقَدْ جَاءَكِ شيطَانُكِ؟ قالَتْ: يا رَسولَ اللهِ، أَوَ مَعِيَ شيطَانٌ؟ قالَ: نَعَمْ. قُلتُ: وَمع كُلِّ إنْسَانٍ؟ قالَ: نَعَمْ، قُلتُ: وَمعكَ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ رَبِّي أَعَانَنِي عليه حتَّى أَسْلَمَ".

ولو سارت هذه الغيرة في مساراتها *الإيجابية* لكانت عنوانا حميدا للأخلاق، وأعادت الألفة بين الزوجين، جاء في "البداية والنهاية" لابن كثير -رحمه الله-: " أن امرأة تقدمت إلى قاضي الري (مدينة في إيران) فادعت على زوجها بصداقها خمسمائة دينار، فأنكره، فجاءت ببينة تشهد لها به، فقالوا: نريد أن تُسفر لنا عن وجهها حتى نعلم أنها الزوجة أم لا، فلما صمَّموا على ذلك قال الزوج: لا تفعلوا، هي صادقة فيما تدعيه، فأقرَّ بما ادَّعت ليصون زوجته عن

النظر إلى وجهها. فقالت المرأة حين عرفت ذلك منه وأنه إنما أقرَّ ليصون وجهها عن النظر: هو في حِلٍّ مِن صداقي في الدنيا والآخرة ". زاد الحافظ السمعاني في " الأنساب": "فقال القاضي وقد أعجب بغيرتهما: يُكْتَبُ هذا في مكارم الأخلاق" .

لكن، هل سُنَّ الضرب لمعالجة أمر الغيرة على المرأة؟
ضرب المرأة في الإسلام من جانب الزوج مُقنَّنٌ، ولا بد من أسبابٍ منطقية لهذا التأديب على أن لا يكون ضربًا مبرحًا، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- القدوة والمثل الأعلى، فلم يضرب أيًّا مِن نسائه أو خَدَمه، ففي صحيح مسلم، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: (ما ضَرَبَ رَسولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- شيئًا قَطُّ بيَدِهِ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا خَادِمًا؛ إلَّا أَنْ يُجَاهِدَ في سَبيلِ اللهِ، وَما نِيلَ منه شَيءٌ قَطُّ، فَيَنْتَقِمَ مِن صَاحِبِهِ؛ إلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ شَيءٌ مِن مَحَارِمِ اللهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.).
لكن ورد في الآثار الإسلامية روايات عن ضرب بعض الصحابة لزوجاتهم.. فمثلا روي أن "الزبير بين العوام (حَوَارِيُّ رَسُوْلِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- وَابْنُ عَمَّتِهِ صَفِيَّةَ بنت عبد المُطَّلِبِ، وَأَحَدُ العَشرَةِ المَشْهُوْدِ لَهُم بِالجَنَّةِ، وَأَحَدُ السِّتَّةِ أَهْلِ الشُّوْرَى، وَأَوَّلُ مَنْ سَلَّ سَيْفَهُ فِي سَبِيْلِ اللهِ، وذلك بحسب "سير أعلام النبلاء") قد ضرب زوجته "أسماء بنت أبي بكر"، فعن الطبري في "تهذيب الآثار" (414/1) بسند صحيح، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: " كنت رابع أربع نسوة تحت الزبير، فكان إذا عَتِبَ على إحدانا، فكَّ عودا من عيدان المِشْجَب (أعواد توضع عليها الثياب)، فضربها به حتى يكسره عليها"، كما روى ابن سعد في "الطبقات" (8/ 197) بسند صحيح عَنْ عِكْرِمَةَ: " أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ تَحْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ. وَكَانَ شَدِيدًا عَلَيْهَا، فَأَتَتْ أَبَاهَا فَشَكَتْ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَقَالَ: " يَا بُنَيَّةُ، اصْبِرِي، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ صَالِحٌ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا فَلَمْ تَزَوَّجْ بَعْدَهُ، جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَنَّةِ)..
وقد روى الإمام أحمد بن حنبل في (المسند ج1/ص20) عن الأشعث بن قيس قال: ضفت عمر؛ فتناول امرأته فضربها (في رواية فحجزت بينهما) وقال: يا

أشعث احفظ عني ثلاثًا حفظتهن عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لا تسأل الرجل فيم ضرب امرأته، ولا تَنَم إلا على وتر، ونسيت الثالثة.

وما وقع من "الزبير"، و"عمر"، وغيرهما من الصحابة، ليس هو النموذج المثالي والواجب لما ينبغي سلوكه تجاه النساء، إنما الهدي الأمثل والأكمل ما كان عليه النبي -صلى الله عليه وسلم-، فهو القدوة التي أمرنا الله بالسير على هديها، واتباع سنته الشريفة.

ففي صحيح البخاري، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: " مَن كانَ يُؤْمِنُ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ فلا يُؤْذِي جارَهُ، واسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا؛ فإنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعْوَجَ شَيءٍ في الضِّلَعِ أعْلاهُ، فإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أعْوَجَ، فاسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا. ".

ومع ذلك نجد بعض الصحابة قد اشتدوا في ضرب زوجاتهم، ووصل عدد المتضرِّرات لسبعين امرأة في مدة وجيزة تلَتْ الترخيص بالتأديب في حالات النشوز التي لا يُرجى معها نُصح، ففي الحديث الشهير عن "إياس بن عبدِ اللهِ بنِ أبي ذُبابٍ ": قال النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم-: "لا تَضْرِبُنَّ إماءَ اللهِ (نهيٌ واضح عن ضرب النساء)، فجاء عمرُ إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رَسولَ اللهِ، قد ذَئِرَ النِّساءُ(ذَئِرْنَ النِّسَاءُ أي اجْتَرَأن ونَشَزَن وساءت أخلاقهن) على أزواجِهنَّ، فأمَرَ (رخَّص النبي -صلى الله عليه وسلم-)، بضَربِهنَّ، فضُرِبْنَ، فطاف بآلِ مُحمَّدٍ -صلى الله عليه وسلم- طائفُ نِساءٍ كَثير(أي جاءت نساء كثيرات عند زوجات النبي يشكين من الضرب المبرح الذي لحق بهن من أزواجهن، فلمَّا أصبَحَ (النبي -صلى الله عليه وسلم-) قال: لقد طاف اللَّيلةَ بآلِ مُحمَّدٍ سَبعينَ امرأةً، كلُّ امرأةٍ تَشْتكي زَوجَها، فلا تَجِدُونَ أولئك خيارَكم (أي أن المبالغين والمكثرين من ضرب النساء ليسوا من خيار وأفاضل الناس) ". وفي " عون المعبود " (6 / 130): "بل خياركم من لا يضربهن، ويتحمَّل عنهن، أو يؤدبهن، ولا يضربهن ضربًا شديدًا يؤدي إلى شكايتهن".

لذلك، فالأصل الالتزام بخُلُق النبي -صلى الله عليه وسلم- في عدم ضرب النساء، واتباع المعروف واللين في المعاملة والرحمة والنصح عند العصيان والعناد.

ثالثًا/ قضايا الانتحار: وقد تعرَّضتُ في كتبي السابقة لأمثلة كثيرة من قضايا الانتحار بسبب خداع الحب، أو تحوُّل الحال من رغدٍ لشقاء، وغيرها من الأسباب، لذا سأسلط الضوء هنا على نوعٍ من جرائم الانتحار المثيرة للجدل؛ ومنها: انتحار الدكتور "مادن" -عميد كلية الطب، ووكيل الجامعة المصرية- في منزله، بأن أطلق رصاصة من مسدسه، فاقتحمت الفم إلى الرأس، واكتشف خادمه الخاص موته بأن وجده مضرَّجًا بدمائه على مقعدٍ بغرفته الخاصة، وكانت زوجته وأولاده قد سافروا إلى إنجلترا للاصطياف، وسرت شائعات كثيرة حول سبب الانتحار، لكنَّ أبرزها كان الإجهاد في العمل ليلًا ونهارًا مما استحسن معه مغادرة الحياة، وجاء خبر مصرعه، وجنازتُه تقدَّمها مندوبٌ عن الملك، ونائب دولة رئيس الوزراء ووزير المعارف ولفيف من الأطباء في العدد 238 من مجلة "المصور" في 3 مايو 1929م.

والجدير بالذكر أن الدكتور "علي إبراهيم" الجراح المصري البارز خلفه في منصبه كأول عميد مصري لكلية الطب في إبريل 1929م.

ودعونا نتوقف هنا عند ظاهرة الموت من فرط الإجهاد، والتي تُعرف عند اليابانيين باسم "كاروشي" حيث فرط ساعات العمل مع ما يُسبِّبه ذلك من إرهاق بدني وذهني وغياب تام لمباهج الحياة، والشعور بالراحة والترويح عن الذات، يجعلُ الإنسان بين خيارين، كلاهما مُرٌّ، إما الاستمرار في الدوران في ساقية الحياة حتى تتكالب عليه الأمراض المزمنة، ويسقط صريع الأزمات القلبية، أو أن ينهي حياته بنفسه فيستريح للأبد، وباختياره هذا يختصر سنوات قادمة من المشقة، وهذا ما نعيشه الآن في خضم عصر الرأسمالية البغيضة الجشعة التي لا تتعامل مع الإنسان إلا كجماد أو آلة صماء تعمل طوال الوقت بلا حقوق في الراحة والاستقرار والطمأنينة والعائد المقابل.

ملايين البشر يعملون في كَدٍّ وعرقٍ في سبيل تنمية ثرواتِ قِلَّةٍ من المترفين تتبارى الصحف الاقتصادية في فرز مراكزهم من الثراء حول العالم سنويًّا، يا له من هدف سخيف يعيش عليه عمال العالم، وتضيع أعمارهم هباء من أجل تحقيقه.

نعود للدكتور المنتحر، ومن خلال كتاب "ساعة عدل واحدة" لآرثر سيسيل ألبورت، نستطيع أن ننظر نظرة سريعة على الأحوال التي سبقت انتحار الدكتور "مادن"، والذي وصل لمرحلة اليأس من الفساد المستشري حوله في قطاع الصحة بمصر، ففي عام 1883م أي بعد الاحتلال البريطاني لمصر بعام جاء تعيين "عيسى حمدي باشا" التركي، والطبيب الخاص للخديوي، والإداري الناجح بحسب وصفه مديرا لمدرسة الطب (مسماه الوظيفي في الوثائق رئيس مدرسة الطب والاجزائية والولادة) يعاونه مستر "هربرت ميلتون" كمدير إداري، لكن "عيسى حمدي باشا" استقال بعدما تمكن أحد الوزراء من تعيين ابن أخيه أستاذا في مدرسة الطب، مستغلا غيبته في إجازة، ودون استشارة مجلس الإدارة.

في عام 1898م وحتى 1919م عيّن في هذه الفترة الدكتور الإيرلندي "كيتنج" أستاذ التشريح مديرا للمستشفى والمدرسة (راجع موقفه من "محجوب ثابت" في كتاب "على هامش التاريخ والأدب") وكان صارمًا يراقب ليلًا ونهارًا سير العمل، وقيام العاملين بواجباتهم، ويوقع العقاب الفوري في حالة أي تقصير، ثم استقال وخلفه الدكتور "ويلسون" ثم الدكتور "ريتشارد" وأخيرًا الدكتور "مادن". موضوع قصتنا.

الصورة الطبية المصرية في مجملها كانت فوضوية بكل ما تعنيه الكلمة.. ولا يسَعُني هنا إلا أن أتوقف عند ملاحظةٍ أبداها بعض الزملاء من الأطباء الذين أطلعتهم على كتابي "شج رأس التاريخ"، واعتراضهم على اعتبار نموذج مثل "المعلم برسوم المجبراتي" من قبيل الفوضى الطبية، ووجه اعتراضهم أن هذا النموذج من الموهوبين في الطب بالسليقة، وقد أثبتوا كفاءتهم بمهارة ودون مساعدة حكومية من أحد.. وأن الطب في مصر وقتها كان في بداياته، ولم يكن

هناك عدد كافٍ من الأطباء المدربين، كما أن الإمكانيات المادية لبعض المرضى تلعب دورًا هامًّا، وتحُول بينهم وبين الذهاب لبعض الأطباء المشهورين في هذا الفن، فهل نترك البسطاء ليموتوا مثلًا؟! أم نشكر اليد التي تقدم لهم المساعدة على قدر طاقتهم وسعة أيديهم!!

ويضيفون على أوجه اعتراضهم أنه لم يكن هناك قواعد صارمة وملزمة من مصلحة الصحة تحول بين الرجل وممارسة صنعته التي توارثها أبًا عن جَد، ولا اشتراطات بضرورة العمل تحت إشراف طبيب مرخص له، وبالتالي فالموهبة في هذه الأزمنة في حد ذاتها ترخيص وارتياد الناس محله للتطبيب دون شكوى هي ترخيص *إضافي* أيضًا.

وأنا أحترم وجهات النظر هذه، وأقدر عمل المعلم "برسوم"، ومهارته، وأن العيب ليس في بعض الأشخاص، وإنما العيب كل العيب يكمن في النظام الذي لم يُقنِّن هذه الحالات، ويلزمها بالتراخيص اللازمة، والاختبارات، واشتراط العمل تحت إشراف طبي، وهو دورٌ منوطٌ بمصلحة الصحة التابعة لوزارة الداخلية وقتها..

لكني أجد نفسي متوقِّفًا عند مفهوم المهارة لمزيد من التفكر والتدبر، فمثلًا في كتاب "آرثر سيسيل ألبورت" سالف الذكر، يتحدث عن واقعة رواها الدكتور "ساندوتش" والذي جاء بعد دخول الإنجليز مصر عام 1882م من أن "مجبراتي" (مثل صاحبنا) كان يستخدم وسيلة غريبة وعجيبة "لاستعدال ورك مريضة"، فكان يربط ساق المريضة على بطن بقرة نصف جائعة، ثم تطعم البقرة حتى يؤدي الانتفاخ التدريجي لبطنها من استعدال الورك، وعودته إلى طبيعته الأصلية، مهارة وموهبة أليس كذلك؟!، بالطبع نعم، والدليل هو النتيجة وعودة الورك لوضعه الصحيح، لكن هل في هذه المهارة ذرة علم؟!!، بالتأكيد لا، إذًا قِسْ على هذه المهارات الكثير، ولا تولي وجهك شطر العلم.

السؤال التاسع عشر:

كثيرًا ما أتامل جدران مستشفاي القديمة التي أعمل بها في مدينة "الزقازيق"، والتي دائما ما أتطلع إلى جدرانها العتيقة، ولوحة افتتاحها المطموس بعض حروفها في الثلاثينات، والمخبأة خلف الكراسي المتهالكة بها، حيوات مرت بهذا المكان لا حصر لها.. اشتم عصر "الخواجات" الجميل في أركانه، لا أكذبك القول، كثيرًا ما تمنيت أن أمتلك مصباح "علاء الدين" لأدعكه، وأطلب منه أن يعود بي لأعيش في أجواء هذه الأزمنة الماضية التي لا شكَّ لدي في كونها هادئة وخلابة، وتربطني صداقات بالأجانب الذين عاشوا في هذا المكان بدلًا من خناقاتي اليومية مع المصريين هنا، وحالة التربص التي أحياها معهم ولا مفر منها ولا مهرب.

يا عزيزتي، ربما لا تحتاجين لمثل هذا المصباح لنطوف معًا بين أرجاء الماضي.. فبضعة صفحات من كتاب قديم كافية لتنقلنا إليه بكل تركيبته وأشخاصه..

وحتى لا أبتعد عن مشهد الثلاثينات الذي تمنيته، أنقلك إلى كتاب "الدليل الطبي العام للقطر المصري لصاحبه إميل مكاريوس- السنة الثانية- الطبعة الثانية 1932م-1933م"،

ودعينا نُحلِّق من خلاله على التركيبة التنظيمية للمؤسسة الصحية في مدينتنا "الزقازيق"، وهي على النحو التالي، وهذا نقلٌ حرفيٌّ عن هذا الكتاب النادر:

1-الإسعاف: الزقازيق ت 245 وفرع بلبيس ت 9 وفرع منيا القمح ت 19.. الدكتور "عبد الحميد الشافعي" والدكتور "علي عطا (حكيمباشي وكبير جراحيه)"، وتابع لمركز الزقازيق: فروع بلبيس ومنيا القمح.

2-عيادة الأمراض السرية والجلدية والمجاري البولية بالزقازيق، التابعة لمصلحة الصحة العمومية، حكيمباشي: الدكتور "عبد المنعم براده" لمعالجة المرضى المصابين بتلك الأمراض مجانا.

3- مستشفى الزقازيق الأميري تليفون 88.. هذا المستشفى به قسم خاص لأمراض النساء والولادة، وقسم للجراحة والأمراض الباطنية، وهو مستشفى عمومي، يقبل جميع المرضى ماعدا أمراض الحميات، والمعدية، والانكلستوما، والرمد، وبه ممرضات أجنبيات.

-قسم الجراحة والأمراض الباطنية: الدكتور "توفيق ساويرس"

طبيب ثالث: الدكتور "عبد العزيز بدوي"..

-قسم أمراض النساء والولادة: الدكتور "عمران علي عمران"

طبيب مقيم: الدكتور "كامل يسى عبد الشهيد"

-قسم الصيدلة: "كامل أفندي يعقوب" صيدلي

مساعد صيدلي: "يوسف أفندي حكيم يسى"

-مولده: السيدة "صالحه يوسف"

مسز: المس "هيوز"

4-مستشفى الانكلستوما والبلهارسيا في الزقازيق وهو تابع لمصلحة الصحة.

-حكيمباشي الدكتور "إبراهيم غبريال"

طبيب: الدكتور "صموئيل اسكندر"

5-مستوصف الانكلستوما المتنقلة للمدارس رقم 6 بأبوكبير، طبيب: الدكتور "شوقي نخله".

6-مستشفى الجذام بالزقازيق لمعالجة الأمراض الجلدية، حكيمباشي: الدكتور "مصطفى حامد نصر"

7-مستشفى الحميات بالزقازيق ت 86: تابعة للحكومة المصرية، وتأسس عام 1931م، يسع ثلاثين مريضا، منهم خمسة وعشرين مجانًا، ويوجد فيه درجة أولى وثانية: بمصاريف، وثالثة: مجانا، وفيه طبيب ومعاون وممرضان وثلاث ممرضات، طبيب أول: الدكتور" نجيب فوزي عازر"

8-مركز رعاية الطفل بالزقازيق: تليفون 14 وهو تابع لمجلس مديرية الشرقية وتحت إشراف مصلحة الصحة

-طبيب أول: الدكتور "محمد حفنى"

-حكيمه: "ملكه عبد الفتاح"
-مساعد صيدلي: "زكى يوسف سلام"
9-مستشفى الرمد الاميري بالزقازيق تليفون 145 :
-حكيمباشي: الدكتور "عبد المسيح جرجس"
طبيب ثاني: الدكتور "خليل حنا العطار"

كما ترين، فالأطقم الطبية -كما يلوح من أسمائها- مصريون، وقليل من الشوام -على الأرجح- لأن "الزقازيق" كانت تعد من الأرياف في الماضي، والخدمة كما ترين بالمجان، وبالتالي ليست مجزية للأجانب للقدوم، كما أن مصلحة الصحة في تلك الأوقات -وتقليلا للنفقات- كانت تعتمد على العنصر المصري، وإحلاله محل الأجانب، خاصة في الأقاليم..
وهذا قد تلاحظينه معي لو قارنتِ هذا الوصف في الثلاثينات، مع بدايات القرن الماضي، ففي "دليل مصر" ليوسف آصاف 1890م، كان هيكل الصحة في "الزقازيق" مؤلَّفًا من "محمد أفندي أمين "مفتش الاسبتاليه، و"إسيلي أفندي ديمتري (مشتق من اسم **"ديمتريوس"** أحد الآلهة الأغريقية للزراعة والخصوبة، أو متعلق بديميتر إله الخصب، واستخدم كاسم علم مذكر في فرنسا في البداية ثم اشتهر في باقي العالم)" حكيمباشي، أي نسبة المصريين للأجانب 1:1..
هذا طبعا لو اعتبرنا ديمتري أجنبيا !!
لذا، لا تتحسَّري على زمانٍ مضى، ولا تحِنِّي لِما فاتك، فزملاؤك لن يكونوا من الأجانب.. ولو عاد العهد إلى الوراء ستكون مشاكلك مع زملائك المصريين واحدةً على نفس الشؤون والقضايا، بل وعلى ثمن الفطور اليومي الجماعي الذي يلم شمل الجميع، لكن القليل من يفي بثمنه، فالتاريخ المصري لم يتحرك خطوة فيما يتعلق بالصحة، لا هيكليًّا، ولا جوهريًّا، ولا وظيفيًّا، ولا أي شيء..لذا لا فرق فيه بين ماضٍ ولا حاضر.

السؤال العشرون:

حمل "زكي مبارك"، و"توفيق الحكيم "، و"عباس العقاد"، لقب "عدو المرأة"، فمَن كان أصدقهم في وجهة نظرك؟

أعتقد أن الأصدق هو الدكاترة "زكي مبارك"، والمعروف عنه أنه كان لا يهاب المعارك الفكرية، ويخوض غمارها مهما كانت نتائجها وخسائره منها.. وقد كان الأجرأ –والحق يُقال- في الإعلان عن نفسه في مجلة "مسامرات الجيب" أنه "عدو المرأة"، وفي ذلك قرَّر أن يسير عكس التيار السائد -وهو الرجل الذي درس بجامعة السوربون في فرنسا- ويعلن معارضته للحركة النسائية..
وهو في ذلك لا يبحث عن شهرة أو ركوب "التريند" في هذه العهود الأولى، بل يتحدث عن قناعة بحق وحقيق فيقول: "المرأة تملك أصول الشهوات، وهي باب الدمار والخذلان، والمرأة هي الجحيم، هي البلاء، يصبُّه الله على رؤوس العباد، هي الشقاء المُعجَّل، والكرب الذي يسبق الموت، والمرأة في جميع أحوالها مصدر فساد، ولها مداخل إلى الفتنة يعجز عنها إبليس"..
وعن الحركة النسائية ومضارِّها على المرأة وصحة المجتمعات يقول في مقالٍ له في مجلة "الرسالة" العدد 448 في 02-02-1942م بعنوان " أعدى الأعداء ": "وأقول بصراحة أني لم أجد شخصًا يساعد على طغيان الحركة النسوية إلا افترضتُه أحد رجلين: رجلٌ ضعيفٌ يستر ضعفه بالتظرُّف، أو رجل ماجن يرى هذه الدعوة من أنجح الأحابيل.. وإذا جاز للرجل أن يساير الباطل في المجتمع فلا يجوز له أن يساير الباطل في البيت، وإذًا يجب وجوبًا جازمًا أن تذكر الزوجة في كل لحظة أن مصيرها إلى الهاوية إنْ فكَّرتْ في الانتفاع بما أباحت المدنية الرخوة من تطاول النساء إلى منازل الرجال.. المرأة لن تكون إلا امرأةً ولو طُوِّقت بالجوزاء، وعقل المرأة لن يكتمل ولو ثُقِّف بجميع ما عرفت الإنسانية من علوم وفنون، فما بال فريق من المخلوقات يُبدئ ويعيد في الكلام عن حقوق النساء؟

لقد خُرِّبتْ أكثر البيوت في الغرب بفضل التلطُّف مع المرأة، فماذا تريدون بأنفسكم يا أبناء الشرق؟

إنَّ الخراب ينتظر البيوت التي يسيطر عليها الجنس (اللطيف)، ونعوذ بالله من شر هذا الجنس، فهو في كل مكانٍ، وفي كل زمانٍ مصدر البلاء.. وخلاصة القول: أن الرجل لن يذوق طعم السعادة أو الشرف إلا إن كان السيد الأول والأخير في البيت. وهل سُمِّيت المرأة (سيدة) إلا في عصور الانحطاط؟"

نأتي لتوفيق الحكيم، وقد شرحنا مسألته في كتابي "نوستالجيا الواقع والأوهام" و"تاريخ حائر بين بان وآن" واستوفيناها من كافة جوانبها ولا داعي للتكرار، أما عملاق الأدب "عباس محمود العقاد" فيمكن أن نحسم هذا الجدل حوله من خلال العدد 1521 من مجلة" آخر ساعة" (84 صفحة) في 18 ديسمبر 1963م، وقد ضمَّ بين جنباته لقاءً بين "العقل والإغراء"، متمثِّلًا في لقاءٍ جمَعَ عملاق الأدب "عباس محمود العقاد " بالفنانة "هند رستم"، وفيه اندهش تمامًا من إطلاق وصف "عدو المرأة" عليه قائلًا:"إنتي بتصدقي إني عدو المرأة، ده كلام فارغ، أنا أحب المرأة الطبيعية كأم أو زوجة أو عاشقة"..

الطريف في هذا الحوار أنَّ "هند رستم" التي اشتُهر عنها التشاؤم من الرقم 13 فلا تمثل فيه ولو أخذت مليون جنيه، وأنها انتقلت من شقتها في الزمالك لمجرد أنها تحمل رقم 3، قد تخلَّت عن هذا التشاؤم، وواقفت أن تجري الحوار يوم 13، بل وفي منزل عملاق الأدب رقم 13 أيضًا (كان "العقاد" في حياته متحديًّا للتشاؤم، فيضع على مكتبه تمثال "البومة" كما كتب عن "ابن الرومي" المعروف عنه تشاؤمه وإسرافه في الطيرة، فلازماه في حياته، وأصابا ديوانه أيضًا الذي انصرف عنه الكتاب بعد موته تشاؤمًا منه، لكنَّ "العقَّاد" لم يخش قول القائلين أنَّ ضررًا يلحق مَن يكتُبُ عنه)..

من طرائف الحوار أيضًا، أننا عرفنا الطريقة التي استطاع بها "عباس العقاد" أن ينسى حبه القديم، والتي علَّق صورتها أمام سريره، وحتى يستطيع نسيانها لجأ للفن، واستبدل صورتها بلوحة لتورتة عليها صرصار، وإلى جوارها كوب من العسل يتساقط فيه الذباب، حتى ينفر من ذكراها، جاء وصف "العقاد"

للرجل والمرأة من عالم الحيوانات، فالرجل أشبه بالشمبانزي لأنه حيوان حسَّاس، والمرأة بالأرنب في النعومة والتحسس والتجسس، أبدى "العقاد" في هذا اللقاء إعجابه بهند رستم، ووصفها بأنها ليست ملكة الإغراء، ولكنها ملكة "التعبير"، فالإغراء عملية حسِّية رخيصة، بينما "التعبير" عملية نفسية تخاطب العقل، والوجه المعبِّر في رأيه أهمُّ مِن الوجه الجميل، كما شبَّهها ببطلة قصته الشهيرة "سارة" بكل ما فيها من ذكاءٍ وطبيعة الأنثى، ورغبتها أن تستجيب، لكنَّ الفارق بينهما من الناحية العصبية، والتي تبدو طاغية عند "هند رستم" .
يُبدي "العقاد" في اللقاء عدم ندمه على الزواج، كما ينظر نظرةً معيبةً لتعدُّد الزوجات من الناحية العقلية، ضاربًا المثل بعائلته كلها التي ليس فيها رجل واحد جمع بين زوجتين، بينما من الناحية الدينية فيراه رخصةً لمصلحة المرأة إذا طُبِّق كما يجب، لأن الزوجة أحيانًا تكون "عقيمًا"، وبدلًا مِن أن يطلقها زوجها يمكنه الزواج عليها، كما استغلَّت "هند رستم" فرصة هذا اللقاء لتعرف رأي "العقاد" في زيارة الفنان لبيت الله الحرام ثم العودة مرة أخرى للتمثيل، وأن هذه المسألة قد شغلتها، ولم تستفتِ فيها شيخًا، فكان رأي "العقاد" أنَّ الفن ليس حرام، والحرام الخلاعة فقط.

المثير أنه وبعد وفاة "العقاد " شاع أنه كان له ابنة غير شرعية من امرأة بعقد عرفي، وأنها انتحرت حينما تم إنكار نسبها (رواية تلميذه "محمد خليفة التونسي"، والدكتور طه حسين في كتاب "طه حسين يتحدث عن أعلام عصره للدكتور محمد الدسوقي") .
في كتاب "في صحبة العقاد " لمحمد طاهر الجبلاوي، والذي رافق العقاد لأكثر من أربعين عامًا، تحدث عن حقيقة هذه الواقعة، وأن التلميذة "بدرية رشاد المراسي" أو "فريال" كما كان يحب أن يناديها.. تبنَّاها وهي في الشهر الثامن من عمرها وفاءً لسابق جميل أمها معه، حيث كان العقاد في فترة تأليفه لكتاب "سعد زغلول" (أشرنا له في سؤال سابق) يعاني من التضييق عليه، لدرجة أنه لم يجد ناشرا لكتابه، وكان يمر بضائقة مالية شديدة، وهنا رهنت "أم بدرية" مصاغها وأقرضته مبلغ أربعمائة جنيه، بعدها بعام كان "العقاد" قد أعلن عن

طرح كتابه الجديد بنظام "الكوبونات"، فأقبل الاقتصادي الكبير "محمد طلعت حرب باشا" على شراء خمسة آلاف نسخة من الكتاب، كما فتح للعقاد اعتمادًا بمبلغ خمسمائة جنيه..

ومِن هنا استطاع "العقاد" أن يردَّ الدين، ويقابل المعروف بالشكر، فاشترى للسيدة "سوارين من الذهب"، ولما ماتت الزوجة تتطوع "العقاد" للوقوف إلى جانب الزوج، والتكفل ببدرية التي أصبحت تعرف العقاد أبًا، وتناديه "بابا"، وكان لا يبخل عليها بشيء من هدايا واهتمام بدروسها وعلاجها، وحينما مات أصيبت بالصدمة، وابتلعت عدة أقراصٍ من دواء المعدة، وفي المستشفى جرت محاولةٌ لإسعافها وإجراء عملية غسيل معدة لها لكنها فارقت الحياة، وذلك بحسب رواية شقيقتها "وفاء" (البوابة نيوز 23 سبتمبر 2015م: لغز البنت التي انتحرت.. حزنًا على وفاة العقاد! لمحمود صلاح).

وهذا ما يتفق مع رواية حفيدة "العقاد " في حوار نشرته بوابة "الأهرام " في 20 سبتمبر 2019م بعنوان "عبير العقاد: الجيل الجديد لا يعرف عن جدي غير أنه شارعٌ في مدينة نصر"، فتقول:

"أصل الحكاية كما سمعتها من والدي عامر العقاد أن العقاد سكن في منطقة الإمام الشافعي أول ما نزل إلى القاهرة، وكان في ضائقةٍ مالية، وكانت الغرفة المجاورة له بها زوج وزوجة من الميسورين، فساعداه لفك ضائقته المالية، ثم مات زوجها وتزوجت من مقاول وتبدَّلت حياتها، وماتت وهي تنجب طفلتها «بدرية»، ونوت أختها الكبرى أن تذهب بها لملجأ، فرفض العقاد، ووعد بأن يتكفل بكل نفقاتها من تعليم وغذاء وكساء وفاءً لجميل أمها معه، وكانت تتردَّد عليه مع أختها أسبوعيا، ولما سمعت بنبأ وفاته جاءت تبكي، وانهارت، وانتحرت يوم دفن العقاد، لأنها اعتبرته أباها. والعقاد كان لا يهمه أحد، فماذا يمنعه من إعلان خبر زواجه وإنجابه بنتًا، لقد سمعت هذا الكلام من والدي".

****

السؤال الواحد والعشرون:

هل خطاب "سليمان نجيب" لجاره الذي أوردته "على سبيل الاستئناس" في كتاب "نوستالجيا الواقع والأوهام" نقلا عن السوشيال ميديا صحيح؟

لا أستطيع الجزم بذلك.. لكن أسلوب "سليمان نجيب" بحسب المتداول عنه وحتى في أفلامه كان في منتهى الذوق والاحترام والكياسة وأناقة العبارة والتواضع، ويمكنني أن أضع بين أيديكم خطابًا آخر أورده "على سبيل الاستئناس" أيضًا:

"سيدتي الآنسة المهذبة (سيزا هانم نبراوي)، أرجو أن ينوب خطابي عني في تقديم عظيم احترامي، وكبر إجلالي، وأني لأفخر أن تكون روايتي موضع نظر الاتحاد النسائي، وأن يكون لمجهودي أثر في خدمتكم للبلاد، وإذا حدث أنْ وافقت الجمعية على تمثيلها أرجو أن أعرف ذلك قبل يوم التمثيل بأسابيع ثلاثة، وأن يكون يوم التمثيل يوم جمعة حتى أستطيع أن أضمن مجهود الآنسة أمينة رزق، والسيدة علوية جميل معي، وفي انتظار أوامرك، لا زلتُ المطيع المخلص، خادمكم سليمان نجيب سكرتير وزير الحقانية"

بالطبع هذا جزء من نشاط الاتحاد النسائي في تشجيع الفتيات المتعلمات على المشاركة في المسرح الأدبي بالتمثيل وبالحضور، وذلك عبر دعوة نشطاء هذا الفن من الأدباء لتقديم روايات مسرحية تُكتب خصيصًا لهذا الغرض، وتقدم على المسرح تحت إشـــراف الاتحاد..

و"سيزا نبراوي" -تحدثنا عنها في كتاب "على هامش التاريخ والأدب"- هي سكرتيرة "هدى هانم شعراوي"، ومِن سلالة "مراد بك" الحاكم المملوكي الذي واجه الحملة الفرنسية على مصر (راجع تأملات بين العلم والدين والحضارة).

ومن الطريف عنها: أنها تزوجت " الفنان النحات مصطفى نجيب" تلميذ "محمود مختار "، واشترطت العصمة بيدها، وكتب المأذون ذلك في العقد،

وأذيع بين الناس، وعلَّلت ذلك أنها لا تستطيع أن ترتبط بحياة يكون من حقِّ أحد طرفيها فقط أن يتخلَّى عن التزامه فيها بالطلاق في أيِّ وقتٍ يشاء.. وللأسف لم يدُم الزواج أكثر من أربع سنوات..

****

السؤال الثاني والعشرون:

أتدري أنه بعد سقوط العراق تم اكتشف العديد من الوثائق التي تثبت أن كُـتَّـابًا عراقيين معدودين على نظام الرئيس السابق "صدام حسين" كانوا يكتبون تقاريرَ أمنية سرية عن زملائهم في الوسط الثقافي، كثيرًا ما أجد في مصر "زمان" العزاء حيث القامات الأدبية والثقافية في القرن الماضي التي لا يمكن أن تجد من بينها من ينزلق لهذه الهاوية، وأتمنى لو عاد الوهج الثقافي لِما كان عليه في الماضي، والذي كان يجمعنا جميعا؟!

يا عزيزي، هذه النماذج في كلِّ الأزمنة، وسأعود بك للماضي، ربما لم يعرف الوسط الثقافي المصري هجومًا مجمعًا عليه بين الوسط الثقافي الإسلامي ضد شخصٍ معينٍ كما حدث مع الكاتب الكبير "سلامة موسى"، والذي وصل انتقادُه على ألسنة بعض الكُتَّاب إلى حدِّ السّباب؛ نظرًا لغرابة أفكاره المشتتة والمتشعبة، واعتمادها على وجوب الاستئصال التام للقديم، والاستبدال الفوري بالحديث، والتحول بالكلية نحو الغرب، فهو لا يبني على ميراث العرب شيئًا دينيًا كان أو فكريًّا أو حتى لغويًّا، فنجده يدعو لفرعونية مصر كأساس لهويتها وانتمائها، كما تبنَّى هجران اللغة العربية الفصحى، وإحلال العامية مكانها، وكتابتها باللاتينية.
كما تنكَّر للدين، واعتبره صنيعةً بشريةً تطوَّرت عبر المجتمعات المختلفة لتحقيق غايات نفعية وليست إلهية، رافضًا العبودية لله، ومعتبرًا أنَّ الخلاص من هذه الفكرة الغيبية هو الطريق للتخلص من أغلال الاستعمار والطبقية!
كما كان من دعاة تحرير المرأة، والاشتراكية، وأبدى تأثُّرًا ملحوظًا بنظرية النشوء والارتقاء لداروين.

مشكلة "سلامة موسى" الكاتب الشرقاوي البارز هي مشكلة بعض نجوم جيله، وهي عدم استكمال دراسته بشكل كامل، والبحث عن أفكار جاهزة للظهور، وتحقيق مكانةٍ داخل مجتمعٍ يعج بالأدباء والمثقفين بشكل سريع، وليس هناك إلا

سبيلين: إما الإبحار في سفينة الأدب القديم، وإعادة تقديمه، وهو أمر لا يتيسر لكثيرين، ويحتاج إلى جهد أكاديمي وبحثي لاستكشافه وإعادة تقديمه بشكل جذاب ومثيرٍ للجدل، أو الدعوة للأفكار التقدمية التي يسعى لنشرها المستشرقون، وهذه مهمة يسيرة لا جهد فيها، وطريقها سهل، ولا يحتاج سوى للتحول لبوقٍ لهذه الأفكار الغربية دون فرزها وتنقيتها والاستفادة مما يحقق بالفعل مصلحة هذه الأمة انطلاقًا من ثوابتها، وليس عبر اجتثاث هذه الثوابت والقفز عليها.

و"سلامة موسى" هو المثال للنوع الثاني، فقد تلقَّى تعليمه الأول بمدرسةٍ قُبطية، ثم حصل على الشهادة الابتدائية من المدرسة الابتدائية بالزقازيق، وبعدها التحق بالمدرسة التوفيقية، ثم المدرسة الخديوية بالقاهرة، ونال شهادة البكالوريا (الثانوية) سنة 1903م، ثم سافر إلى فرنسا، وبعدها إنجلترا للحصول على شهادة الحقوق، لكنه فشل في ذلك، وعوَّض هذا الفشل بالتأثر بأفكار الكُتَّاب الغربيين مثل "فولتير " و"كارل ماركس"، والتقى بالمؤلف المسرحي الإيرلندي "جورج برنارد شو"..

شغَلَ "سلامة موسى" منصب رئيس تحرير" الهلال" في الفترة من عام 1924م وحتى 1929 م، كما رأَسَ تحرير مجلة "كل شيء" التي كانت تصدر أيضًا عن "دار الهلال".

نستنتج من ذلك أنه كان موضع ثقة هذه المؤسسة الصحفية الكبيرة "دار الهلال".. لكن -وللأسف الشديد- كما مثَّل هذا المكان موضعًا لبزوغ نجمه، وعُلُوّ اسمه، وذيوع أفكاره، فقد مثَّل أيضًا المكان الحاضن لأكبر فضيحة لحقت باسم الرجل وتاريخه، وعكَّرت صفو حياته، إذ ظهر للعيان فجأة ودون مقدمات أن الكاتب الإصلاحي صاحب الأفكار التقدمية، والقلم الجريء، والداعي للنهضة الفكرية، يكتب تقارير سرية لجهةٍ أمنيةٍ عن مكان عمله الصحفي الذي رفعه لهذه المكانة، ويتقاضى منه راتبه.

في كتابه "تربية سلامة موسى"، يتحدَّث "سلامة موسى" عن بداية معرفته بصاحب "الهلال" ومؤسسها "جرجي زيدان" فيقول:

"عرفت جرجي زيدان مؤسس «الهلال» قبل أن يموت بسنتين أو ثلاث، بل عرفته منذ ١٩٠٩ حين كنت بإنجلترا، وكنت قد ألَّفت رسالة «مقدمة السبرمان (تأثر بها "نجيب محفوظ" في "أولاد حارتنا" راجع "تأملات بين العلم والدين والحضارة")» وبعثتُ بها إلى مطبعة الهلال كي تُطبع، فأحالتها المطبعه إليه ليقرأها. وبعث هو إليَّ بخطابٍ مسهبٍ يشرح لي فيه وجوه النقد التي يأخذها على الرسالة، ويقترح حذف بعض الفصول والسطور، ممَّا عدَّه مخالفًا للعقيدة العامة. وأذكر من خطابه هذا، قوله: «إنه لا بأس بأن ننتقد المسيحية؛ لأن المسيحيين قد أَلِفوا نقد ديانتهم، أما المسلمون فيجب أن نتوقاهم؛ لأنهم لم يألفوا النقد.»

وقد خرجت هذه الرسالة مشوَّهة مبتورة لكثرة ما حُذف منها."

وبعد مرور ربع قرن من الزمان اكتشف "آل زيدان " أن كاتبهم المميز الهمام صاحب الرسالة المستنيرة يوالي وزارة محمد محمود باشا "وزارة اليد الحديدية" عليهم، ويكتب تقارير سرية عنهم لوزارة الداخلية، وكان "محمد محمود باشا" رئيس حزب الأحرار الدستوريين يجمع في وزارته (في الفترة 25 يونيه 1928م - 7 أكتوبر 1929م) بين منصبي رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ففضحوه على الملأ، ونشروا فحوى رسائله الخطيرة، والمؤسفة، والمكتوبة بخط يديه على صحفهم ومجلاتهم..

ومنها: تقرير إلى "أحمد كامل" وكيل وزارة الداخلية في 22 أغسطس عام 1929م يقول في القسم الأول منه:

"فأنا أكتب هذا لسعادتكم وإدارة الهلال تهيِّئ عددًا خاصًّا من المصور لسعد زغلول. استكتبت فيه عباس العقاد وغيره من كُتَّاب الوفد.. ومثل هذا العمل يتفق مع التجارة، ولكنه لا يتفق مع الدعوة للحكومة الحاضرة ومشروع المعاهدة؛ لأن *الإكبار* من ذكرى سعد وتخصيص عدد له هو في الحقيقة إكبار من شأن الوفد ودعوة إليه. والمصور يرخص له بالصدور أسبوعيًّا مرة واحدة، وليس

مرتين (لاحظ هنا أنه يعطي الجهة الأمنية المسوغ القانوني لمصادرة الصحيفة بدعوى مخالفة الترخيص).. فأنا أكرر لسعادتكم أني مستعد للدعوة للمعاهدة.. فهل لي أن أنتظر معاونتكم؟."!

وهذا بحسب ما جاء في العدد 341 من مجلة "المصور " في 24 أبريل 1931 م تحت عنوان "بخط يده وثائق فاضحة تبيّن من هو سلامة موسى".

وحينما تأزَّم الأمر بينه وبين أصحاب "الهلال" الذين اكتشفوا فجأة بعد هذه السنوات الطويلة من العمل معًا –سبحان الله –أنه يدعو *للإلحاد*، والإباحية، وتحقير الدين والجامعة الدينية، والتشنيع على العرب والعربية والإسلام، فصلوه في أكتوبر 1929 م من العمل لديهم، أراد أن يتلاعب بالرأي العام ويظهر بمظهر الضحية، وموضع الهجوم من "الشوام" بشكل غير أخلاقي، ويستثمر أجواء البلبلة والاستنفار بين معسكري الصحافة المصرية والشامية (انظر صفحات من التاريخ الأخلاقي بمصر)، ففي 3 نوفمبر 1930 م أرسل إلى "حسين شفيق المصري (شغل منصب رئيس تحرير مجلة "كل شيء والعالم" التي كانت تصدرها دار الهلال) " خطابًا نشرته مجلة "المصور" في عددها 343 في 8 مايو 1931 م يقول فيه:

"عزيزي (أغفلَتْ المجلة اسم "حسين" واكتفت بأنه كاتب معروف).. بعد التحية.. تعرف الخصومة بيني وبين السوريين (أي أصحاب دار الهلال)، فأرجوك أن ترسل لي خطابًا على لسان سوري وقح يشتمني فيه بإمضاء اسكندر مكاريوس (كان مريضًا في هذه الفترة راجع "بلوغ المرام في أحداث ووقائع رمضان ") أو غيره من الهكسوس.. وأنا في انتظار الخطاب.. أخوك سلامة موسى."

جاء موقف "حسين شفيق المصري" مخيبا لآماله، حيث علَّق على الدسيسة التي أراد اصطناعها ورفض أن يسايره فيها بقوله: "كان يريدني أن أزوِّر خطابًا، وأن أفتريَ على أمة، وأن أنزل إلى الدرك الأسفل من النذالة بالكيد لقوم ليس بيني وبينهم غير الصداقة والمودة.. هذا اللعب من لعب الصبيان فعجيبٌ أن يكون منه، وهو ينادي بأنه فيلسوف من علماء النفس، أغفر كل شيء إلا أن

يظن بي ما ظن من الجهل والحمق.. وهو يدعوني إلى كتابة ذلك الكتاب الذي أشتمه فيه بتوقيع رجل بريء لا ذنبَ له، إلا أن في الدنيا رجالاً لا يحاسبون ضمائرهم، ولا يرون أبعد مما بين أنوفهم وجباههم."

ليت الأمر توقف عند مسألة الوشاية بصحيفة يتقاضى منها راتبه، ويُبدي ولاءً لأصحابها، وانقلب لجفاءٍ وعداءٍ، بل تعدَّى ذلك إلى لعب دور سياسي خطير.

ففي عام 1929م كان "آرثر هندرسون" وزير خارجية بريطانيا في حكومة العمال الثانية برئاسة "جيمس رامزي ماكدونالد" قد تقدم بمشروع للمفاوضات الرامية للجلاء عن مصر إلى "محمد محمود باشا" نص على بقاء القوات البريطانية، وفصل السودان عن مصر، وقد أبدى الأخير تجاوبًا كبيرًا مما أثار اعتراض الوفد الذي أصرَّ على عودة الحياة النيابية أولًا والتي عطَّلها "محمد محمود باشا"، هنا عرض "سلامة موسى" خدماته بإحداث شرخ في صفوف الأقباط الموالين للوفد، واجتذابهم إلى صفوف وزارة "محمد محمود باشا" الهادفة لنجاح المفاوضات، وذلك عبر السماح له بترخيص جريدة قبطية مهمتها كسب الأقباط لصف الحكومة، إذ يقول في قسم آخر من خطابه لوكيل وزارة الداخلية:

"سيدي، بعد التحية، تعرفون سعادتكم أن عددًا كبيرًا من الأقباط يلتف حول الوفد، ولهذا العدد تأثير كبير في الانتخابات وقبول المعاهدة أو رفضها. وقد كنت منذ أشهر طلبت الترخيص لي بإصدار جريدة يومية باسم "الدنيا"؛ لكي أخدم الحكومة في الدعوة لها بين الأقباط.. ولكن لم أظفر للآن بهذا الترخيص، والآن ومشروع المعاهدة أمام الأمة أظن أنه من مصلحة الوطن أن يكون الأقباط في صف الداعين إليها. وإني أعتقد أني على شيء من القيمة الأدبية بين الأقباط، وأنهم يحسنون الظن بي.. ثم إني أعتقد أن مصلحة الأمة كلها تقتضي قبول المعاهدة، ولما كانت البلاد خالية من جريدة قبطية محترمة، فأنا مستعد لأن أقوم بتحرير جريدة يومية أو أسبوعية للدعوة لها. فلو عاونتموني في ذلك لكسبتم الأقباط."

وذلك بحسب ما جاء في العدد 342 من مجلة " المصور" في 1 مايو 1931 م، وقد اختتمت اتهاماتها له والتي لم يستطع الرد عليها بمقولة لسعد زغلول باشا "إن مَن لا دين له لا وطن له".

هذا النوع من التلاعب على صعيد الصراعات الحزبية داخل الوطن الواحد قد يبدو محدود الأثر والتأثير، لكن في نسيج أي دولة لزامًا أن يكون هناك انتباه وتيقُّظٌ مِن جانب الحكومة المركزية والغيورين على مصلحة البلاد لأي عبث قد يلحق جرَّاء محاولة تخريب الأواصر الجامعة بين تركيبة الوطن الواحد من أقليات وعرقيات وجنسيات وطوائف، أو السعي لجلب الأجانب لاحتلاله.

وحتى نحقق مبتغى هذا المبحث فنلحق بالنوع الثاني مثالا كما فعلنا مع الأول، ونجعل وجهتنا كتاب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" للمؤرخ "ابن تغري بردي" حيث يسرد واقعة شديدة الخطورة حدثت عام 1429 م بطلها تاجر من تبريز (مدعي للإسلام) يقيم بمصر يدعى الخواجا "نور الدين علي التبريزي العجمي" والذي كان يصنع التحف اللطيفة والصلبان الذهبية المرصعة بالفصوص الثمينة للحطي (لقب) ملك الحبشة، ثم توطدت العلاقات بينهما أكثر فأكثر، وأصبح يشتري السلاح المتنوع من مصر من الخوذ والسيوف ويتوجه بها لبلاد الحبشة محققا أرباحًا هائلة، ثم أغرى ملك الحبشة بغزو مصر، وضمِّها لمملكته، واستئصال شوكة الإسلام وأهله، و"إقامة الملة العيسوية أي المسيحية "ووضع خطة معه لهجوم ثنائي على مصر تقوده "الحبشة" من البر و"الفرنج" من البحر.

كان من بين مرافقي التاجر المتآمر من عبيده رجلُ دين قد اطلع على المخطط، مما أثار نخوته الدينية، واستنهضها، فأبلغ تفاصيل المؤامرة للمماليك، فأحيط بمركب التاجر "نور الدين" بمجرد عودته من الحبشة إلى الإسكندرية، وقبض عليه وحُمِل إلى القاهرة ومعه "ثياب مُذَهَّبة باسم الحطي، ورَقَمَها بالصُّلبان شعار مملكته وبصحبته راهبان من رهبان الحبشة" إلى السلطان الأشرف "برسباي"، فحاول أن يفتدي نفسه بمبلغ كبير، لكن السلطان رفض، وندب

قاضي القضاة "شمس الدين محمد البساطي المالكي" للبَتِّ في أمره، فحكم بضرب عنقه تحت شباك المدرسة الصالحية بين القصرين في جمْعٍ مِن الخلائق، ونودي عليه: "هذا جزاء من يجلب السلاح إلى بلاد العدو ويلعب بالدينَينِ" ليكون عبرة لمن يعتبر.

****

السيرة الذاتية للكاتب والباحث والروائي محمد فتحي عبد العال

رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ (القصص:٢٤)

د. محمد فتحي عبد العال

من مواليد الزقازيق محافظة الشرقية بمصر عام 1982

المؤهلات العلمية:

1- بكالوريوس "صيدلة" جامعة الزقازيق 2004.

2- دبلوم الدراسات العليا في "الميكروبيولوجيا التطبيقية" جامعة الزقازيق.2006

3- ماجستير في "الكيمياء الحيوية" جامعة الزقازيق .2014

4- دبلوم الدراسات العليا في "الدراسات الإسلامية "من المعهد العالي للدراسات الإسلامية.2017

5- شهادة "إعداد الدعاة" من المركز الثقافي الإسلامي التابع لوزارة الأوقاف 2017.

6- دبلوم مهني في "إدارة الجودة الطبية الشاملة" من أكاديمية السادات للعلوم الإدارية 2017.

محتويات الكتاب

إهدا ء 4
مقدمة 7
السؤال الأول: 9
السؤال الثاني 13
السؤال الثالث: 21
السؤال الرابع: 23
السؤال الخامس: 28
السؤال السادس: 32
السؤال السابع: 36
السؤال الثامن: 38
السؤال التاسع: 40
السؤال العاشر: 47
السؤال الحادي عشر: 54
السؤال الثاني عشر: 57
السؤال الثالث عشر: 60
السؤال الرابع عشر: 63
السؤال الخامس عشر: 72
السؤال السادس عشر: 87
السؤال السابع عشر: 93

السؤال الثامن عشر: 96
السؤال التاسع عشر: 105
السؤال العشرون: 108
السؤال الواحد والعشرون: 112
السؤال الثاني والعشرون: 114
السيرة الذاتية للكاتب والباحث والروائي محمد فتحي عبد العال 121
محتويات الكتاب 122

(حصاد التفاعل)
الدُّرُّ المنثور في مكنون جوهر العقول
د. محمد فتحي عبد العال
الطبعة الأولى
1446 هـ 2024 م
دار ديوان العرب للنشر والتوزيع
مصر – بورسعيد

حقوق الطبع والنشر لهذا المصنف محفوظة للمؤلف،
ولا يجوز بأي صورة إعادة النشر الكلي أو الجزئي،
أو نسخه أو تصويره أو ترجمته أو الاقتباس منه،
أو تحويله رقمياً وإتاحته عبر شبكة الإنترنت،
إلا بإذن كتابي مسبق من المؤلف أو الناشر.